جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير التهديدات اللاتماثلية على مسار التنمية في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستـــر-L.M.D -

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات استراتيجية و أمنية

إعداد الطالبين:
- عبد الكريم حفظ الله
- زهير بوزيان

إشراف الأستاذ:

د/ إدريس عطية

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
دريدي محمود	أستاذ مساعد "أ"	رئيساً ومناقشا
د/إدريس عطية	أستاذمحاضر" أ"	مشرفا ومقرراً
باديس بن حدة	أستاذ مساعد "أ"	مناقشاً

السنة الجامعية 2019/2018

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير التهديدات اللاتماثلية على مسار التنمية في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستـــر-L.M.D -

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

إعداد الطالبين:
- عبد الكريم حفظ الله
- زهير بوزيان

إشراف الأستاذ:

د/ إدريس عطية

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
	أستاذ مساعد "أ"	رئيساً
د/إدريس عطية	أستاذمحاضر" أ"	مشرفا ومقرراً
	أستاذ مساعد "أ"	مناقشاً

السنة الجامعية 2019/2018م

شكر وعرفان

نحمد الله العلي القدير الذي أعاننا و ووفقنا على إنجاز هذا العمل الذي

نرجو أن يكون قيما و هادفا

الاعتراف بالجميل من خصالنا لذا نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب

أو من بعيد لإتمام هذا البحث و نخص بالذكر الأستاذ المشرف

الدكتور إدريس عطية على مساعدته و نصائحه

نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين لبوا دعوتنا من أجل إثراء ومناقشة هذا البحث

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا

إهداء

الي ينبوع الصبر و التفاول و الامل
إلي كل من في الوجود بعد الله و رسولة امي الغاليه
الي سندى و قوتى و ملاذى بعد الله
الي من اثرونى على نفسهم
الي من علمونى علم الحياه
الي من اظهروا لى ما هو اجمل من الحياة اخوتي
الي من كانوا ملاذى و ملجئي
الي من تذوقت معهم اجمل اللحظات
الي من سافتقدهم ..... و اتمني ان يفتقدوني
الي من جعلهم الله اخوتى بالله .....
و من احببتهم بالله طلاب قسم العلوم السياسية
الي من يجمع بين سعادتى و حزني
الي من لم اعرفهم .....
و لن يعرفوني
الي من اتمني ان اذكرهم .....اذا ذكروني
الي من اتمني ان تبقي صورهم .....فى عيوني

عبد الكريم - زهير

الملخص

يشار للتهديدات اللاتماثلية في حقل الدراسات الأمنية إلى تلك التهديدات المرتبطة بالتصرفات والسلوكيات غير المباشرة، حيث تتمثل في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في مقابل غياب تلك التهديدات المباشرة والرسمية على غرار اجتياح دولة قوية لدولة ضعيفة، هذا بالمفهوم التقليدي، ضف إلى ذلك أن الأمن عرف تغييرا بعدما كان ينعت بالقوة العسكرية سرعان ما تحول بعد نهاية التوترات العالمية.

فمن غير المنطقي ان نتكلم عن علاقة الأمن بالتنمية دون التحدث عن المفهوم البيئي والذي أكسب مكانة مهمة والذي أكتسب مكانة مهمة في مصفوفة القيم والمفاهيم، بحيث أن الأمن الإنساني ارتبط بهذا الأساس من منطق الاهتمام بالبيئة كفيل بحل مشاكل الانسان والحفاظ على مصالحه المستقبلية في إطار ما يصطلح عليه بالتنمية المستدامة، وعليه فالجزائر بحكم موقعها الجغرافي الهام أرادت أن تعطي لنفسها دور الرئيس في المنطقة من خلال الدعوة لعقد الندوات الدولية لحل مشاكل المنطقة بما فيها مالي وليبيا، وعليه كلما كانت المقدمات صحيحة كلما كانت النتائج صحيحة وإيجابية وعليه الاهتمام بالتنمية والجبهة الداخلية كفيل بتوفير الاستقرار والعيش في سلام.

abstract

Asymmetric threats in the field of security studies are referred to as threats associated with indirect behaviors and behaviors, such as terrorism, organized crime and illegal migration in exchange for the absence of direct and official threats such as the invasion of a strong state by a weak state, A change after it was called the military force soon turned after the end of global tensions.

It is illogical to talk about the relationship of security to development without talking about the environmental concept, which gained an important position, which gained an important place in the matrix of values and concepts, so that human security was associated with this basis of the logic of concern for the environment, It is therefore important that Algeria, by virtue of its important geographical location, wants to give itself the role of president in the region by calling for international seminars to solve the problems of the region, including Mali and Libya. Therefore, whenever the premises are correct, the results are correct and positive. Attention to development and the internal front can provide stability and live in peac

قائمة الجداول:

الجدول	الصفحة
الجدول الأول: يوضح مستويات تحليل الامن.	12
الجدول الثاني: يوضح الاعداد المتزايدة على سوق العمل.	53
الجدول الثالث: المؤشرات الاجتماعيات والاقتصادية للجزائر في مرحلة	56

الانالاق) 1999-2003	
الجدول الرابع: يوضح: تدفق السياح إلى الجزائر خلال الفترة 2009،2012 .	57
الجدول الخامس : الأجانب الموقوفون في إطار الهجرة غير شرعية حسب السن.	69
الجدول السادس: الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.	90
الجدول السابع: الصادرات الجزائرية الى الاتحاد الأوروبي.	90
الجدول الثامن: الواردات من فرنسا وألمانيا تجاه الجزائر: الوحدة، بالمليون دولار أمريكي.	91
الجدول التاسع: الصادرات الجزائرية نحو فرنسا وألمانيا.	91

خطـــــــــــــة

الدراسة

خطـــة الدراســـــــــــــة

مقدمة

الفصل الأول: ثنائية الأمن التنمية: مقاربة معرفية

المبحث الأول: البناء الايتمولوجي للأمن وتهديداته

المطلب الأول : تعريف الأمن وأبعاده ومستوياته

المطلب الثاني: المضاميـــن الجديـــدة للأمـــــن.

المطلب الثالث: تعريف التهديدات اللاتماثلية.

المبحث الثاني : السياق المفهومي للتنمية العالمية

المطلب الأول: تدقيق معرفي للتنمية

المطلب الثاني:الأشكال المختلفة للتنمية

المطلب الثالث:التنمية وعلاقتها ببعض المفاهيم

المبحث الثالث: حدود العلاقة بين التنمية والمفاهيم الأخرى

المطلب الأول: الأمن بدلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية القيم التنموية.

المطلب الثاني: التنمية الإنسانية مطلب أساسي لتحقيق الأمن الإنساني.

المطلب الثالث: سيرورة الأمن والتنمية.

الفصل الثاني: البعد الجيوبولتيكي في سياسة الجزائر الجوارية

المبحث الأول: مكانة الجزائر في دول الجوار الجغرافي

المطلب الأول: المشهد الجغرافي للجزائر

المطلب الثاني: المشهد السياسي في الجزائر

المطلب الثالث: مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر والإنفاق على التسلح

المبحث الثاني: الواقع التنموي في الجزائر

المطلب الأول: الأداء التنموي في الجزائر

المطلب الثاني: معضلات التنمية في الجزائر

المطلب الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث: انعكاسات التهديدات اللاتماثلية على الأمن والتنمية في الجزائر

المطلب الأول: الإرهاب ومحاولة إخلاله بالعملية التنموية في الجزائر

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة وأثرها على التنمية في الجزائر

المطلب الثالث: الهجرة الغير شرعية وأثرها على مسار التنمية في الجزائر

الفصل الثالث: إستراتيجية مواجهة التهديدات اللاتماثلية في الجزائر

المبحث الأول: مجابهة التهديدات اللاتماثلية

المطلب الأول: منع ومكافحة الإرهاب

المطلب الثاني: محاربة الجريمة المنظمة

المطلب الثالث: الآليات الأمنية والسياسية لمحاربة الهجرة غير شرعية

المبحث الثاني: محورية الدور الجزائري في الفضاء المغاربيالساحلي

المطلب الأول: تحركات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه مالي

المطلب الثاني: تحركات السياسة الخارجية اتجاه ليبيا

المطلب الثالث: تكثيف الجهود الجزائرية وإقامة علاقات تعاون مع المنظمة الأوروبية
المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة المستقبلية
المطلب الأول: سيناريو النجاح
المطلب الثاني: سيناريو الفشل والإخفاق
المطلب الثالث: سيناريو الإبقاء على الوضع القائم
الخاتمة
قائمة المراجع
فهرس المحتويات

مقدمـــــــة

مقدمـــــــــــــــــــــة

أدت التحولات التي حدثت في الآونة الأخيرة والتي مست مجالات عدة بما فيها المجال الأمني والاقتصادي, على اعتبار أن هاته التحولات كانت ورائها قضايا تاريخية وظرفية, إلى تغيرات على مختلف الأصعدة والمجالات خاصة فيما يتعلق بموضوع الأمن، وقد مست هذه التغيرات مختلف مناطق العالم، فمنطقة المغرب العربي باتت تعرف اهتماما متزايدا في النقاشات الأمنية المطروحة على طاولة الدول الكبرى, وبالتالي ظلت هاته القضايا تشكل محور تفكير يمهد الطريق لبناء استراتيجيات أمنية تهتم بما يدور في هاته المنطقة, فلعل الموقع الإستراتيجي البالغ الأهمية لهاته المنطقة والتي تمثل منطقة تقاطع الحضارات وممرا رئيسيا نحو الصحراء الكبرى وغناها بالموارد الطبيعية وكذا الموارد البشرية كالقوة العاملة جعل منها محط أنظار لهاته القوى.

حيث أن هناك مخاطر وتهديدات ظلت تهدد امن الوحدات السياسية في المغرب العربي وتعرقل قيامها بالدور المخول لها خصوصا في حفظ أمنها الداخلي والخارجي في نمط بالغ التعقيد والتداخل يتجاوز كثيرا النمط التقليدي, ذلك إلى جانب التهديدات العسكرية الخارجية التي الفتها هذه الوحدات من نظيراتها من قبل, برزت أخرى تتعلق بمشاكل الجريمة والإرهاب والنزاعات الداخلية والهجرة غير شرعية وما يصاحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية التي تجد في الدول غير المسؤولة أو الفاشلة مكانا تنشط فيه, وهذا ما اصطلح على تسميته في الدراسات الأمنية **بالتهديدات اللاتماثلية**.

للإشارة أن هاته التهديدات اللاتماثلية أصبحت تهدد مسار التنمية في المغرب العربي خصوصا في بداية الألفية الثالثة, مما تسببت في حدوث اختلالات أزمت الوضع التنموي لهاته الوحدات السياسية المغاربية عموما والجزائر خصوصا, فكما كان معروف في السابق أن الأمن القومي يعني لأية امة حماية القيم الجوهرية من التهديدات الداخلية والخارجية خصوصا غير المباشرة منها, في ظل وجود هاته التحديات اتجه القول صوب ضرورة توفير بيئة تتحقق فيها التنمية بشتى أشكالها على اعتبار أن التنمية ترتبط بالأساس بعملية تحقيق الأمن.

فالجزائر ليست بمنأى عن هاته التهديدات إذا عرفت وتعرف عديد المرات جرائم كمثل هذا النوع السابق الذكر والتي تمس امن الفرد والدولة بداية من عهود خلت أدخلت الجزائر في دوامة الصراعات والنزاعات كادت أن تؤدي إلى نموذج الدولة الفاشلة.

فموضوع الدراسة ينصب أساسا على تهديدات الأمن الناعم سواء الاقتصادية منها والثقافية والأمنية والقيمية وطريقة تأثيرها على مسار التنمية في الجزائر خصوصا بعد وصول نخب حاكمة إلى السلطة جعلت من موضوع التنمية والأمن محور اهتماماتها مما فتح المجال أمام بروز أفاق واسعة تتعلق بمستقبل الفرد ومصير البلاد وعلاقتها مع الدول المغاربية ودول العالم الأخرى, فالجزائر تواجه تحديات أمنية كبيرة على طول حدودها مع كل من مالي والنيجر وموريتانيا مما يجعلها في بعض الأحيان تجد صعوبة في مراقبة حدودها نتيجة لضعف وعدم فعالية الأجهزة الأمنية لدول الجوار, ضف إلى ذلك تحديات التنمية وضغوط الجبهة الداخلية التي تشهدها الجزائر جعل منها تختار طريق السير على درب خيار مراقبة شاملة تزاوج بين

الأمن والتنمية للخروج من حالة الفوضى التي تعيشها المنطقة المغاربية والساحلية مستعيناً بذلك التعاون في إطار إقليمي مغاربي كمثل الاتحاد الإفريقي.

كما أن قضية الأمن تعد من القضايا المركزية في مجال العلوم السياسية بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص بما فيها الدراسات المغاربية, كما يحظى مفهوم الأمن والتنمية باهتمام بالغ الأهمية من قبل الباحثين خلال بداية عقد الألفية وذلك راجع إلى التحولات الهامة التي عرفتها معظم الدول في المغرب العربي سواء على مستواها الداخلي أوفي علاقاتها مع بعضها البعض.

فمن خلال هذا الدراسة سنحاول التفصيل أكثر فيما إذا كانت التهديدات اللاتماثلية لها تأثير على الأمن والتنمية في الجزائر.

الإطار المنهجي للدراسة:

أولاً:مشكلة الدراسة:

ظهرت في الآونة الأخيرة تهديدات لم تكن في السابق لها وجود أو اثر بالشكل الذي نعرفه, لذا يتطلب امن الإنسان وامن المجتمع أن تكون ميكانيزمات واستراتيجيات جادة لمواجهة مثل هاته التهديدات التي باتت تعرف بالتهديدات المرنة أو التهديدات اللاتماثلية, فبعدما كانت مواجهة هاته التهديدات مرتكزة أساسا على المواجهة المباشرة وجه لوجه تطورت المسائل الأمنية وباتت تشكل عائق أمام معرفة الأطراف المعنية بالقضية.

فأصبحت تثار قضايا كالهجرة غير شرعية والإرهاب والجريمة المنظمة حيث أصبحت فواعل مؤثرة في حقل المسائل الأمنية بدلا من ذلك الدور التقليدي الذي كانت تحتله الدولة وعليه ما يتوجب علينا في هذا الموطئ المقدم صياغة إشكالية مفادها:

إلى أي مدى تأثر التهديدات اللاتماثلية على مسار العملية التنموية في الجزائر ؟.

بالإضافة إلى تساؤلات فرعية:

1/كيف يمكن المزاوجة بين الأمن والتنمية كمخرج من مأزق التهديدات اللاتماثلية؟

2/هل الجزائر اتبعت إجراءات تنموية جادة فسحت لها المجال للتحكم في مجريات الأحداث المرتبطة بقضايا الأمن؟

3/هل هناك سبل ناجعة للخروج من واقع التهديدات اللاتماثلية في الجزائر؟

ثانياً: حدود الدراسة:

1- المجال المكاني:

2- طبيعيا أن الدراسة تركز بالأساس حول منطقة المغرب العربي عامة والجزائر خاصة، والتي أصبحت ضمن أجندة السياسات الدولية لما لها من أهمية

جيواستراتيجية, مع العلم أن منطقة المغرب العربي متكونة من خمس دول بما فيها الجزائر حالة الدراسة, باعتبار الجزائر أنها تمثل أهمية كبيرة في المغرب العربي والساحل الإفريقي, فهي تمثل بوابة إفريقيا من الجهة الأوروبية ومحاذية لمنطقة العمق الإفريقي الذي أصبح يعرف توترات متعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي.

3- المجال الزماني:

وذلك من بداية الألفية إلى الوقت الراهن كون أن هاته الفترة عرفت العديد من التغيرات والأحداث سواء في الشق النزاعي الصراعي أو التعاوني.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

1- الأهمية العملية:

تندرج أهمية موضوع الدراسة في محاولة معرفة تلك الآثار التي خلفتها التهديدات الغير عسكرية على الواقع التنموي للبلاد من امن واستقرار، و إعطاء معلومات حول ما يدور في فلك الأمن والتنمية وعلاقة الفرد والمواطن بالدولة, حيث باتت في الآونة الأخيرة الفرد يحتل دور هام في حقل التفاعلات الدولية ويتمثل هذا الدور في مشاركة الفرد في صنع السياسات العامة والتنموية، بالإضافة إلى أن الدراسة هاته تهدف إلى توعية المواطن وتوضح له الأخطار الواجب تفاديها كمواطن والدولة ككيان يسير المؤسسات والمواطنين، بالإضافة إلى أن الدراسة هاته تهدف إلى توعية المواطن وتوضح له الأخطار الواجب تفاديها كمواطن والدولة ككيان يسير المؤسسات والمواطنين

2- الأهمية العلمية:

من المتعارف عليه أن الأمن بات يشكل أهداف أساسية في المجتمع, لارتباط الدراسات الأمنية بالمواضيع الاجتماعية بعدما كان ينصب حول دراسات القوة والمصلحة والنفوذ.

فتكمن أهمية الموضوع في محاولة إعطاء مفاهيم مهمة حول ما يدور من تفاعلات بين الوحدات السياسية لا سيما في شقها الصراعي والنزاعي.

- ✓ التعرف أكثر على ما إذا كانت القوة أساس في العلاقات الدولية بين الوحدات السياسية أم أن المعطيات الجديدة هي التي احتلت المكان.
- ✓ معرفة الأدوار الحقيقة التي تلعبها التنمية في حياة الفرد حيث أصبح في الآونة الأخيرة الفرد له دور بارز.

فتتلخص أهمية الدراسة في معرفة المحاور الكبرى المتعلقة بالأمن في الدولة الجزائرية المتموقعة في الفلك المغاربي واهم تحركاتها, وما هو دور المؤثر هناك باعتبار أن الجزائر هي حاملة لواء التنمية, وما تشهده الأوضاع الراهنة من إرهاب وهجرة غير شرعية:

3- رابعاً: الفروض العلمية:

الفرضية الرئيسية:

انطلاقا مما سبق من استفسارات تضرب في صميم موضوع البحث توجب صياغة فرضيات حتى تسهل مهمة البحث, فهاته التهديدات اللاتماثلية ليست بالقضايا المستعصية الحل

وصعبة التحكم في زمامها, فقد تعتبر هذه التهديدات اللاتماثلية محفز لانطلاقة جادة في العملية التنموية باعتبار أن الحافز هو المسئول عن الحركة والنشاط.

لتسهيل مهمة البحث ينبغي الإشارة إلى فرضية هامة مفادها:

يرتبط نجاح مسار العملية التنموية في الجزائر بالقدرات الأمنية الواجب توفرها للتحكم في آثار التهديدات اللاتماثلية.

فرضيات فرعية:

هناك جملة من الفرضيات الجزئية وجب الاستعانة بها قصد إثراء موضوع البحث:

- ✓ ارتباط مفهوم الأمن بالتنمية يقدم ديناميكيات واضحة للخروج من مأزق التهديدات اللاتماثلية.
- ✓ كلما زادت فعالية العملية التنموية في الجزائر كلما نقص مفعول التهديدات اللاتماثلية
- ✓ يرتبط واقع الخروج من وضعية التهديدات اللاتماثلية بمدى وضع إستراتيجيات وطرق مجابهة التهديدات اللاتماثلية.

خامساً: المناهج والاقترابات:

1-المناهج:

اعتمدنا بالأساس على منهج أساسي وهو منهج دراسة الحالة بالإضافة إلى مناهج جزئية فرعية أي التكاملية المنهجية.

- **منهج دراسة الحالة:** فهو يقوم على التركيز على حالة واحدة، حيث قمنا بالتركيز على حالة واحدة وهي الجزائر والتعمق أكثر فهذه الحالة ومعالجتها من جميع جوانبها لاسيما من الجانب الأمني والسياسي, والجغرافي والجواري, فالهدف من توظيف منهج الدراسة هو الحصول على المادة التي تمكننا من فرض الفروض للتحكم في الظاهرة محل الدراسة.

-فمنهج دراسة الحالة يبدو مناسب للبحث عن حقائق مهمة حول التهديدات اللاتماثلية لا سيما الآثار السلبية على مسار التنمية في الجزائر.

- **المنهج القانوني:** اعتمدنا عليه كمنهج مكمل قصد التأكيد على الحضور الفعال للقانون, حيث أن العديد من الدراسات في العلوم السياسية يطغى عليها الجانب القانوني فالمواثيق الصادرة والمناشير والأوامر المتعلقة بموضوع الدراسة المتمثل في التهديدات اللاتماثلية في الجزائر الغرض منه إبراز الجانب القانوني ومدى اهتمامه بتحركات الظاهرة لا سيما في المنطقة المغاربية عامة والجزائر خاصة.

- **المنهج التاريخي:** باعتبار أن التاريخ يمثل مخبر العلوم السياسية, فتم توظيف هذا المنهج للإلمام بجوانب الظاهرة وامتداداتها التاريخية مما يساعد أكثر بالتزود بالمعلومات الوفيرة حول ظاهرة التهديدات.

طبيعة الموضوع والفترة الزمنية مرتبطاً أصلا بالمنهج التاريخي كون أن موضوع الظاهرة يتزامن مع وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم مما ألقى من تأييد شعبي واسع النطاق.

2- الاقترابات:

-**المقترب الاتصالي:** حاولنا توظيفه بغرض التأكد على حضوره في مثل هذه الدراسات حيث أن الجزائر باتت تلعب أدوار تواصلية واتصالية بين الوحدات السياسية المشكلة للمغرب العربي بما فيها الجزائر, تونس, ليبيا, المغرب, موريتانيا, والتأكيد على الدور الفعال الذي تلعبه الجزائر قصد إخراج المنطقة من دائرة الأزمات.

بالإضافة إلى أن هناك مداخل اعتمدنا عليها كالمدخل التنموي, بحيث أن التنمية هي التي تشكل مشكل لجميع الأنظمة السياسية مما يفسح المجال لأنظمة العمل ومحاولة تلبية الأهداف المسطرة.

-**المقترب التحليلي:** حاولنا الاعتماد على هذا المقترب قصد تحليل المعطيات المتوفرة خول التنمية والأمن في الجزائر، حيث أن تداخل المعطيات وتشعبها قد تجعل من الطالب والمهتم وصانع القرار لا يفهم ما يدور حول حقيقة الأمور, وبالتالي يتوجب توظيف هذا المقترب التحليلي بغية إعطاء صور تحليلية تقترب من ذهن الباحث.

سادساً: تحديد المفاهيم:

- **اللاتماثلية**: تعني الغير انسجامية او غير عسكرية حيث تضم كل من الجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية والإرهاب.

- **الأمن:** بمعنى غياب التهديد عن القدرات المكتسبة وحماية الحدود او هو زوال التهديد حسب باري بوزان.

- **التنمية:** هي تلك العملية الارادية المدروسة من قبل جهة معينة بهدف تحقيق أهداف تنموية.

- **الجيوسياسية**: تعني الموقع الجغرافي ودوره في تحديد سياسات الدول وتأثيرها على محيطها الإقليمي.

- **الهجرة غير شرعية:** الانتقال من مكان الى مكان بهدف الحصول على المكسب بطرق غير شرعية.

- **الإرهاب**: هو استعمال القوة الغير مشروعة بهدف تحقيق غايات معينة.

- **الجريمة المنظمة**: المرتبطة بالتهريب والاجرام والغدر والمتاجرة بالبشر.

سابعاً: المدخل النظري للدراسة:

حاولنا من خلال هذه المذكرة وضع مقاربة, الهدف منها الاقتراب أكثر من ظاهرة التهديدات اللاتماثلية وذلك بتوظيف الجانب النظري كنظرية "غبريال الموند" حول نظرية الاتصال ومحاولة توضيح اتصال الجزائر مع دول الجوار, كذلك النظرية الوظيفية التي ترتكز على وظيفة الفاعل في العملية السياسية أي وظيفة الجزائر كدولة في محاولة العمل على حل القضايا بالطرق السلمية.

- توظيف النظريات الكلاسيكية المتعلقة بالأمن والتي كانت ترى هذا الأخير يرتكز بالأساس في توظيف جانب القوة والإبتعاد أكثر حول المسائل الأخرى.

- توظيف النظريات الحديثة والتي جاء بها باري بوزان حول المفهوم الموسع للأمن وحاول من خلالها أن يوهمنا أن هناك فهلاً مسألة أخرى متعلقة بالأساس بالقضايا السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ثامناً: أدبيات الدراسة:

هذه الدراسة سبقتها دراسة لباحثون ومفكرون حاولوا إيصال مفهوم هام ألا وهو أن الأمن والتنمية أصبح يمثلان ضرورة قسوة للدولة والفرد باعتبار أنهما عنصران منكفئان ومتلازمان.

فهناك دراسة الأستاذ صالح زياني من جامعة باتنة تركز بالأساس حول:

- ✓ تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة: فهو حاول من خلال هذه الدراسة إعطاء توضيح للمفاهيم الجديدة والمختلفة للأمن, بالإضافة إلى انه أشار إلى مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية وعلى ماذا يراهن الأمن القومي الجزائري, فمن خلال هذه الدراسة أشار إلى التهديدات اللاتماثلية أي التحديات الأمنية التي باتت تعصف بحدود الجزائر سواء تهديدات ذات طبيعية مرنة والمتمثلة في التهديدات السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- ✓ التقرير الذي أعده البروفسور بوحنية قوي حول: الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي, المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الازماتي: فحاول من خلال هذه الدراسة أن يوضح أن الجزائر تمتلك مقاربة سياسية قوية تحاول من خلالها حل أزمات دول الجوار.
- ✓ كذلك أشار إلى أن المقاربة الجزائرية لها معالم ومبادئ تضبط تحركاتها, بالإضافة إلى أن هناك هواجس إستراتيجية مستقبلية على الدولة الاستعداد لها.
- ✓ الدراسة التي قام بها الأستاذ باخوية إدريس من جامعة ادرار حول جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي: تونس, الجزائر, المغرب, أنموذجا الصادرة في مجلة دفاتر السياسية حيث حاول من خلال هذه الدراسة إبراز نشأة وتطور الظاهرة الإرهابية في المغرب العربي, وما هي الأسباب التي كانت وراء تطور ظاهرة الإرهاب, التأثيرات الأمنية على الدول المغاربية, أشار ايضا إلى ضرورة وجوب وضع آليات قانونية وسياسية وأمنية الهدف منها بالأساس الحد من ظاهرة التهديدات الأمنية بما فيها الجرائم الإرهابية

- ✓ مذكرة ماجستير ل صفية نزار بعنوان: الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات: تونس, الجزائر, المغرب, حيث حاولت من خلال هاته المذكرة أن تعطي تعريف للأمن ومضامينه الجديدة, كما أشارت لطبيعة التهديدات الأمنية في المغرب العربي, أيضا البيئة الأمنية لمنطقة المغرب العربي
- ✓ رسالة ماجستير لإدريس عطية بعنوان الإرهاب في إفريقيا فحاول من خلال هذه المذكرة وضع بعض التعاريف حول التهديدات الأمنية, المسببات والأهداف وتحولات الظاهرة حسب الأزمنة بالإضافة إلى الخصائص والأهداف وفي الأخير توصل إلى إبراز أدوات مواجهة الظاهرة الإرهابية.

وتأتي هذه الدراسة في محاولة منا لتتناول موضوع تأثير التهديدات اللاتماثلية على عملية التنمية في الجزائر ، حيث ربطت هذه الدراسة بين الأمن والتمنية من جهة والتهديدات اللاتماثلية من جهة أخرى ، من خلال إبراز العلاقة بين مفهومي الأمن والتنمية وتأثرهما بواقع التهديدات اللاتماثلية في الجزائر

الفصل الأول

تمهيد

تغير الأحداث وارتباطها بفترات زمنية معينة أدى إلى برزو متغيرات جديدة أثرت على مستوى حقل الدراسات الأمنية ومواضيع التنمية، إذا كان في السابق يعرف الأمن بمعطيات القوى والمصلحة، سرعان ما تحول ليشمل متغيرات جديدة لها دور فعال في حياة الفرد، متمثلة بالأساس في القيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بمعنى أن الأمر أصبح بمفهوم واسع شامل انطلاقا مما جاءت به بعض المدارس الفكرية.

كما لا نغض الطرف على الجانب التنموي باعتبار أن الأمن متغير مستقل والتنمية متغير تابع، فالتنمية هي الأخرى عرفت تغيرات وتحولات، أين أصبحت تنعت بمفاهيم التنمية الإنسانية والتنمية البشرية والبيئية، هذا كله يصب في صالح الفرد، أين أصبح هذا الأخير يحتل مكانة هامة في مصفوفة القيم والأحداث والتطورات.

بالإضافة إلى التهديدات اللاتماثلية التي باتت تمثل تحديات واسعة على الوحدات السياسية لاسيما في الجزائر، أين باتت التهديدات اللاتماثلية تهدد الاستقرار العام للدولة، وضرب مسارات التنمية فيها، و عليه لابد من الكشف عن إمكانية وجود علاقة تداخلية فيما إذا كان تحقيق التنمية يؤدي حتما إلى تحقيق الأمن، أم السعي نحو بذل جهود المتمثلة أساسا في تحديث القدرات العسكرية والمضي قدما نحو تحقيق الأمن يؤدي حتما إلى المساهمة في فتح الآفاق نحو تحقيق التنمية.

المبحث الأول: البناء الايتمولوجي للأمن وتهديداته

تتطلب دراسة متغير الأمن الإلمام بمفاهيمه ومعانيه ، حيث أصبح الأمن من المواضيع التي تلقى رواجا في حقل الدراسات المعرفية ، لما له من أهمية في البيئات التفاعلية للوحدات

السياسية ، إذ بات مفهوم الأمن يعرف تحولات وتغيرات انطلاقا من المفهوم الكلاسيكي وصولا إلى المفهوم الحديث ، نتيجة لما حدث في مستودع الأحداث من بروز التهديدات اللاتماثلية والتي باتت الشغل الشاغل لصناع القرار والباحثين والطلبة، كون أن هذه التهديدات ارتبطت بالأساس بمتغير الأمن باعتبار أنها تهديدات غير عسكرية يغيب فيها عنصر المكافئة.

وهذا ما سنعالجه في هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب يمكن أن تفسر لنا ما يحوم حول متغير الأمن، حيث المطلب الأول: نعالج فيه الأمن وأبعاده ومستوياته، وفي المطلب الثاني: المضامين الجديدة للأمن، وأخيرا المطلي الثالث: مفهوم التهديدات اللاتماثلية.

المطلب الأول : تعريف الأمن وأبعاده ومستوياته

أولا: مفهوم الأمن:

أ- تعريف الأمن: لغة: من الأمن والآمنة بمعنى : وقد امست فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمن، والأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق، والأمن مرادف للكلمة **security** والفرنسية **securitie** ويكاد يتطابق هذا المعنى في كافة المعاجم اللغوية ، حيث يعتمد على تحقيق الطمأنينة وعدم الخوف[1]، بالمحصلة يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها زوال الخوف والطمأنينة ، الحفظ .

المعنى الاصطلاحي: استخدام مفهوم الأمن تعود لعهود خلت وبالتحديد لنهاية الحرب العالمية الثانية، حيث استخدم في الأدبيات الداعية لتحقيق الأمن وتجنب الحرب ، فيعرف الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية على انه **"حماية الدولة، الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية موازاة مع ما سبق فقد أسست وزارات الأمن الوطني في معظم الدول واقتصار اهتمامها بحالة الأمن الناتجة عن التهديد العسكري ، حيث يعرف هنري كسنجر الأمن على انه: أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"**[2].

يعرف **روبرت ماكنمار robert maknmar** الأمن بنظرة شمولية ، **"انه لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا ادني من الاستقرار الداخلي الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى من التنمية"**[3].

يعرف **باري بوزان BAZRRY BOZEN** الأمن على انه **"غياب التهديد على القيم في المجتمع**[4] **، حيث يراه أيضا العمل على التحرر من التهديد ، وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي**

[1] - ابن منظور، **لسان العرب،** (القاهرة: دار الحديث، المجلد1، 2003)، ص

[2] - وهيبة تباني، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة الإرهاب،** رسالة ماجستير: (الجزائر: جامعة مولود معمري تيزي وزو، قسم العلوم السياسية، 2014)، ص ص 19-20.

[3] - روبرت ماكنمار، **جوهر الأمن،** تر: يونس شاهين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971)، ص39.

[4] - Barry Bazan, people, state and fear, The national security problem in وهيبة تباني، international relations, London: wheat sheaf, 1983, p24.

تعتبرها معادية في سعيها للأمن "، فان الدولة والمجتمع أحيانا ينسجمان مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى فأساس الأمن هو البقاء لكن يحوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ولا يعني بالعمل على التحرر من التهديدات تحييده كلية ذلك انه في ظل الفوضى فإن الأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أن يكون مطلقا[1].

ويعرفه احد الباحثين العرب الذين قدموا تعريفات مختلفة **"الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولايمس فقط سلامة الدولة وسيادتها الإقليمية وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي"** ، حيث يبرز التعريف أن الآمن اخذ أبعادا مختلفة لا يتوقف عند البعد العسكري فهو يشمل البعد السياسي الاقتصادي والاجتماعي.

يتبنى يزيد **صايغ صيغة** موسعة للأمن : **يشمل الدفاع عن القيم الوطنية والوحدة الترابية وبقاء الدولة وضمان سلامة السكان وإيجاد ظروف اقتصادية للرخاء والحفاظ على الانسجام الاجتماعي والبناء الوطني**[2] .

ثانيا: أبعاد الأمن: الامن يتضمن ابعاد مختلفة من بينها :

1- البعد السياسي والعسكري ، فيدل المعنى بالمفهوم الضيق سلامة الدولة من التهديد الخارجي الذي يستهدف استقلالها واستقرارها ووحدتها الترابية ، حيت تم الربط بين الأمن والدولة وفهم على انه حماية وسلامة الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية والعسكرية والدبلوماسية ن وعادة ما يطلق عليه الأمن الوطني ، أما الأمن العسكري فيخص المستوين المتفاعلين او المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها البعض تجاه البعض الآخر.

2- البعد الاقتصادي : حسب التقليديين يتم ربط البعد الاقتصادي بالرخاء ورفاهية الفرد في المقام الأول مما يعني انعتاه من الفقر والجوع ليكون مؤقتا اقتصاديا في سياق اقتصادي غير عادل ولا متوازن ومعناه توفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمهم وازدهارهم ، فالأمن الاقتصادي يهتم بالوصول إلى موارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

3- البعد الاجتماعي : يهدف الأمن الاجتماعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار والاطمئنان للمجتمع سواء أفرادا أو مجموعات وتنمية الشعور بالانتماء والولاء ، بالإضافة الى تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالعوز والفقر والمرض ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية على مواجهة الظروف الطارئة ، كما يرى آخرون إن الأمن الاجتماعي يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة والثقافة ، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد.

[1] - عبد النور بن عنتر، **"تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"** ، مجلة السياسة الدولية، العدد (160 أبريل) 2005 ، ص 56.
[2] - **المكان نفسه.**

4- البعد البيئي : الإحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولي المجتمعي والبشري جعل من الدراسات البيئية أن تنموا نموا محسوسا، وأهم ما يثير على الأمن البيئي ما يلي: تدهور النظام البيئي بفعل الحروب والنزاعات المسلحة من خلال مؤشرات تراجع النسيج الغابي والتلوث البيئي، انقراض أنواع حيوانية ونباتية وهذا له انعكاسات على أمن الأفراد[1]، ارتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في الموارد الطاقوية والطبيعية التي عادة ما تفرز خلافات وأزمات حول كيفية استغلالها، ونشير هنا إلى مؤشر الماء الذي يلعب دور المحرك الأساسي في مجمل التفاعلات النزاع على المستوى العالمي في المرحلة المعاصرة، بالإضافة إلى البعد السكاني الذي يعتبره بعض الكتاب مثل **هنتغتون وبول كيندي** أحد مكونات الأمن الغربي على أساس أن النمو السكاني في الدول الأخرى يشكل تهديدا للأمن الغربي، التخوف من هذه المسألة يعبر عنه خصوصا تحت عنوان الهجرة وربط كل هذا بالعنف على عكس **كيندي** يربط **هنتغتون** العنف بالثقافة الإسلامية[2].

هناك مستويات متعددة لعلى من بينها ثلاث مستويات في تحليل الدراسات الأمنية:

1/ أمن الفرد: ضد كل ما قد يهدد حياته وممتلكاته وأسرته والعمل على تحقيق الرفاه له،
2/ أمن الدولة: ضد أي أخطار خارجية وداخلية كما يطلق عليه أمن الوطن،
3/ أمن المجموعة أوالمجتمع: ضد تأمينها من أية أخطار تشوب هويتها أو ثقافتها أو معتقداتها.

الجدول رقم 01: يوضح مستويات تحليل الأمن الثلاث:

الكيان موضوع الأمن	القيم المهددة
الدولة	السيادة
المجموعة أم (المجتمع)	الهوية
الأفراد	البقاء والرفاه

بالإضافة إلى مستويات تحليل رابع، أضافته مدرسة كوبنهاغن وهو الأمن العالمي أو الدولي، الذي تتولى حمايته المنظمة الدولية للأمم المتحدة.

هناك من يرى أن هناك المستوى الوطني (القومي)، المستوى الإقليمي، المستوى.

1- المستوى الوطني (القومي): عرفه أمين هويدي على أنه تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها،للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية، ويتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموعة الأخطار الداخلية والخارجية إلى الكيان الداخلي للدولة Security Regional.

---

[1] - صفية نزاري، **الأمن الثقافي لمنظمة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات الجزائر تونس المغرب**، رسالة ماجستير: (الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2001)، ص48.
[2] - **المكان نفسه**.

2- المستوى الإقليمي (الأمن الإقليمي): ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة، والتي عرفت تنافس شديد بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث كانت هناك وحدات سياسية ضمن المعسكر الشرقي تسعى لضمان مصالح معينة تحت مظلة الاتحاد السوفياتي, ووحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الو.م.أ تسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينة، ويقصد بالأمن الإقليمي تشكيل مجموعة من الدول التي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية وعسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي.

3- المستوى الدولي (الأمن الدولي): يشمل على كل دولة عضو من أعضاء البيئة الدولية حيث يعتبر أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي، الذي كان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم لمنع نشوب الحروب واحتوائها[1].

المطلب الثاني: المضاميــن الجديــدة للأمـــن.

أفرزت نهاية الحرب الباردة تهديدات متعددة كالفقر، والهجرة غير الشرعية، والأمراض، والكوارث الطبيعية وهذا ما أدى إلى تغير وتحول وظهور مفاهيم جديدة للأمن متمثلة بالأساس في الأمن الإنساني والأمن العالمي .

فقد طهر مصطلح الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينات كنتاج للتحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد ركز على الفرد وليس على الدولة كوحدة سياسية،وأكد على أية سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن بجانب أمن الدولة، حيث أصبح مفهوم الأمن الإنساني ركنا أساسيا في السياسات الخارجية، ووظفوه كمبرر للتدخل الدبلوماسي والعسكري، وكأداة صنع السياسة في العلاقات الخارجية[2].

1- يتفرع مفهوم الأمن الإنساني إلى عدة فروع أهمها: أمن إنساني اقتصادي واجتماعي حيث يشمل الأمن الغذائي وجميع أشكال الحماية من البطالة والجوع والمرض، أمن إنساني مدني وسياسي ويشمل جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية التي تضمن له الشعور بالأمن، أمن إنساني حيوي وذلك بضمان بيئة نظيفة، أمن إنساني ثقافي حيث يشمل حماية الثقافات المتعددة وحق كل مواطن التمتع بها، بالإضافة إلى الأمن الشامل أو الكوكبي ويمثل التقدم التكنولوجي حيث أعطى دفعة قوية لأن يصبح للأمن مفهوم جديد يتجاوز الأمن الوطني والأمن الإقليمي، وكان هدفه الجوهري متمحور حول الاقتصاد العالمي باعتباره الركيزة الأساسية للأمن الكوكبي، الذي اهتم بالثورة التكنولوجية في مجالات المعلومات والاتصالات.

[1] - صفية نزاري، **مرجع سابق**، ص49.
[2] - **المكان نفسه**.

اهتمامه أيضا بمشكلة الانفجار السكاني بالإضافة إلى قضايا البيئة، أعطى الأمن رؤية جديدة تكمن في مواجهة الأخطار التي تواجه البشرية جراء الأشياء أو الأحداث[1].

2- التحول في مفهوم الأمن: قبل عرض مظاهر التحول في مفهوم الأمن لابد من معرفة المرحلة السابقة لهذا التحول، فالأمن من منظور تقليدي كان يسيطر على صعيد المواقف والافتراضات حول مفهوم طبيعة وسبل تكريس الأمن لفترة طويلة، حيث ما يجمع أراء التقليديين هو النظر بواقعية للعالم ومعالجة الوضع القائم.

التصور الأول: الذي يعكس مفهوم الأمن في معناه السياسي الضيق والتصورات التقليدية له[2]، والتي برزت أثناء ممارسات السياسة الدولية لما بعد الحرب العالمية الأولى، كون أن الأمن ارتبط بالدولة، الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية مما جعله يركز على حماية وسلامة الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية والدبلوماسية والعسكرية.

التصور الثاني: فيتبنى موقفا توسعيا، إذ بجانب البعد العسكري توجد أبعاد أخرى كالمسائل الاقتصادية والبيئية المجتمعية.

أ/ المفهوم الضيق للأمن: يمثل هذا التيار الاتجاه الواقعي الداعي إلى الدفاع عن فكرة أن الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة، الفاعل الوحيد وممثل الشرعية السياسية، فالواقعية بمختلف نسخها النظرية المتعددة ترى أن الأولوية هي لتحقيق أمن الدولة في مواجهة أي تهديدات عسكرية خارجية، ويمثل مفهوم الأمن الوطني المرتبط بالدولة المفهوم الأكثر تقليديا، حيث ارتبط هذا المفهوم بعسكرة الدول للحفاظ على سيادتها وضمان حدودها الإقليمية في ظل الصراع على المصالح مع منافسيها.

مفهوم الأمن الوطني يرتبط بمفهومين أساسيين هم: المصلحة الوطنية وزيادة حجم القوة، حقيقيا يرتبط الأمن العسكري باستمرارية الدولة من حيث حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية.

الحدود الضيقة للأمن تعني تطوير القدرات العسكرية وإقامة التحالفات القوية بالشكل الذي يتجاوب مع البنية الفوضوية للنظام الدولي، ويتيح لها امتلاك القوة والنفوذ، هذا وأن الأمن ملائم للعلاقة بين الدول فقط، ويبقى ضمانه مرتبط ببناء توازنات عسكرية سواء تقليدية أو نووية لضمان الأمن ضد أي تهديد واقع أو محتمل وقوعه، مما يجعل الأمن مرادفا للردع النووي وتوازن القوى.

التيار التقليدي يسعى للحفاظ على المفهوم الضيق للأمن فنجده ينطلق من الافتراضات الواقعية والواقعية الهيكلية (الجديدة أو البنيوية) التي تؤكد على طبيعة الفوضوية للتنظيم الدولي

---

[1] - صفية نزاري، **مرجع سابق**، ص51.
[2] - أحمد ايدير، **التعددية الاثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**، رسالة ماجستير: (الجزائر: كلية العلوم السياسة والإعلام، 2012)، ص ص 61-62.

تجعل من الأمن نتاجا للبحث والسعي من أجل القوة لضمان بقاء الدولة التي تواجه التهديد، الدول والتحالفات الدولية تبقى في تنافس مستمر وفق منطلق اللعبة الصفرية Zéros Sun gamme ومأزق الأمن، بمعنى أن زيادة مستوى أمن الدولة (A) يؤدي آليا إلى انخفاض مستوى أمن الدول (B)[1].

ب/ المفهوم الموسع للأمن: نادي الواقعيين والواقعيين الجدد إلى ضرورة الإبقاء على المفهوم الكلاسيكي للأمن، المرتكز بالأساس على القوة والمصلحة في يد الدولة، أي أن هذا الأخير هو الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية (الدولاتي) إلا انه ظهر تحول نحو الانتقال إلى مفهوم الموسع والجديد نتيجة للأحداث والظروف الدولية، ليشمل تهديدات أخرى عدا التهديد العسكري الدولاتي وتعميق قطاعاته إلى وحدات أخرى عدا الدولة.

- يتحدد مفهوم الأمن الموسع اعتمادا على عوامل وأبعاد اقتصادية ومؤسساتية من شأنها تقليل المخاطر وتوفير الجو الملائم لنشاط فواعل ومؤسسات غير دولاتية[2].

المنظور التوسعي هذا يسعى إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه إلى أبعاد أخرى، وتعتبر مدرسة كوبنهاغن أولى المدارس المراجعة لهذا المفهوم انطلاقا من إسهامات المفكرين من أمثال "باري بوزان" Barry Buzan، مدرسة كوبنهاغن، للإشارة تستند أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر باري بوزان في كتابه الناس والخوف: وإشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية الصادر 1991. "the Security problème in international relation pepol/fear state and.

ترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن بالإضافة إلى باري بوزان نجد مفكرين أمثال أولي ويفر (oleweaver) وجاب دو ويلد (Joab de Wilde) بالإضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون في معهد كوبنهاغن لدراسات السلام copenhagen peaceresear chiintstitution)

أراد باري بوزان من خلال دراسته السالفة الذكر أن يجد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية لتشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية، حيث أنطلق من فكرة مفادها أن الواقع الدولي يتميز بشبكة عالمية للاعتماد المتبادل، تربط بين أمن الدول نتيجة لتأثير الجغرافيا، ورأى ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول والربط بينها في مجال الأمن خاصة تلك القريبة جغرافيا.

أضاف باري بوزان مفهوم " الأمن المركب " بمعنى أن الأمن أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم لأنه لا يمكن أو من الصعب فهم وتصور الأمن في دولة بمنعزل عن أمن الدول المجاورة[1].

---

[1] - أحمد ايدير، **مرجع سابق**، ص 63.

[2] - أحمد ايدير، **مرجع سابق**، ص63.

ساهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع برامج البحث حول الأمن وتعميقها، باقتراحها التركيز على وحدات مرجعية غير الدولة، أخرى غير العسكرية، تتضمن مختلف أشكال التهديد، وتوصل مفكروا هذه المدرسة إلى أن مستويات التحليل هي: النظام الدولي، الأنظمة التحتية (الإقليمية) والوحدات مثل: الدول، الشركات المتعددة الجنسيات، ووحدات أخرى مثل: اللوبيات، الاثنيات، القبائل والأفراد.

ـ يتحدد مفهوم الأمن اعتمادا على عوامل وأبعاد اقتصادية ومؤسساتية من شأنها تقليل المخاطر وتوفير الجو الملائم لنشاط فواعل ومؤسسات عبر دولاتية، تشكل هذا النقاش النظري وتطور على خلفية الوفاق بين المعسكرين ونهاية الحرب الباردة في سنوات الثمانينات، وتماشيا مع هذا الوفاق الدبلوماسي انخرط هذا النقاش ضمن سياق الحركات الاجتماعية الساعية للسلام[2].

المطلب الثالث: تعريف التهديدات اللاتماثلية.

بما أن التهديدات اللاتماثلية أو التهديدات العسكرية باتت تميز المرحلة الراهنة، على مستوى التنظير توجد العديد من المشارب الفكرية التي حاولت أن تعرف أو تضع تعريف لهاته التهديدات، وتوضيح للمصطلحات المتعددة والتي من بينها الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية.

أولا: مصطلح الإرهاب: لغتا: تشتق كلمة إرهاب من الفعل المزيد "ارهب" يرهب إرهابا وترهيبا، ويقال أرهب فلانا: أي أخافه وأفزعه، وهو نفس المعنى الذي يدل عليه الفعل المضاعف أو الثلاثي (ارهب) أما الفعل المجرد من نفس المادة (رهب) رهبة رهبا، فيعني خافه ويقال رهب الشيء رهبة أي خافه والرهبة هي الخوف والفزع.

ـ ظهرت كلمة إرهاب في اللغة الفرنسية لأول مرة عام Terreur 1355 وجاءت من اللغة اللاتينية Terror ولها ما يقابلها في اللغة أو اللغات الأوروبية وهي تعني في الأصل خوفا أو قلقا متناهيا من تهديد غير مألوف وغير متوقع[3].

1- مفردة الإرهاب في مدلول القرآن والسنة:

ففي القرآن الكريم وردت كلمة رهب وما أشتق منها من تصريف في 12 موضعا في القرآن الكريم، ولكن لم تدل أو تتضمن في معانيها أي إشارة إلى المعاني المستخدمة اليوم.

---

[1] - وهيبة تباني، **مرجع سابق،** ص35.
[2] - وهيبة تباني، **مرجع سابق،** ص35.
[3] - ادريس عطية، **الإرهاب في افريقيا،** مذكرة ماجستير:(الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص48.

مفردة الإرهاب في المدلول الإسلامي تعني: هو إرهاب وقاية ودفع للشر، لا إرهاب اعتداء وقتل وخيانة وتخريب وخروج عن الصواب، فالآيات القرآنية الدالة على مفهوم الإرهاب ما يلي:

1/الآية 40من سورة البقرة " والمقصود هنا فارهبون: إن الله سبحانه وتعالى يوجه العباد بأن يخافوا من نقص العهد حتى يكافئهم.

2/ الآية 116 الأعراف المقصود منها استرهبوهم: أدهشوهم لأنها كانت حبالا وأصبحت حياة[1].

2- مفردة الإرهاب في الأحاديث النبوية: 1/ قال أبي هريرة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يشير أحدكم على أخيه بالسلاح فإنه لا يدري لعلى الشيطان ينزعه في يده فيقع في حفرة من الحفر النار " أي أن الإسلام يرفض مجرد التهديد أو الإشارة بالسلاح.

2/ عن عبد الله بي عمرو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من نظر إلى مسلم نظرة تخيفه فيها بغير وجه حق أخافه الله يوم القيامة أي أن الإسلام يحرم الترهيب ولو حتى بالنظر[2].

3/ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه حتى وأن كان أخاه لأبيه وأمه " والسبب في ذلك النهي.

4/ عن النعمان بن بشير قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسير فخفق رجل في رحلته فأخذ رجل سهما من كتابه فانتبه الرجل ففزع فقال رسول الله "لا يحل لمسلم أن يروع مسلما " رواه أبو داوود.

- إن مصطلح الإرهاب لم يستعمل كلفظ إلا بعد سنة 1992 ليعني مجموع المحاولات وأعمال التخريب المقترحة من طرف منظمة بغية خلق جو من الاضطراب والتأثير على السلطة القائمة أو قلبها، وقد شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة خاصة تعنى بالإرهاب الدولي فعرفت الإرهاب "بأنه مجموعة من الأعمال التي تدينها جميع الدول أيا كانت مشاعرها تجاه القضية التي يدعي مرتبوها، فمثلا يرى بعض المحللين أن أهم نقطة في البحث في قضية الأمن في إفريقيا تكمن في التركيز على فشل الأنظمة الإفريقية التي جاءت بعد الاستقلال والتي لم تتمكن من إيجاد استقرار سياسي في دولها وبناء مؤسسات تقوم بوظائفها بشكل فعال، مما يسبب في تراكم المشاكل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ويزيد من حدته[3].

كما انبثق تعريف عن اجتماع لجنة الخبراء العرب الذي عقد في تونس 22-24 آب 1989 لوضع تصور عربي أولي عن مفهوم الإرهاب والإرهاب الدولي، حيث عرفه: " هو من فعل

[1] - هبة عبد الله أحمد خميس، **موقف الاسلام من أخطر وأهم القضايا العالمية**، (مصر: مكتبة الفوفاء القانونية،2001)، ص48.
[2] - ابن حنبل، **الإمام أحمد مسند الإمام أحمد**، (بيروت: مؤسسة الرسالة،، ط2، 1991)، ص10.
[3] - Barry Buzan, **ole waver,Regions and powers: The structure of international security**, Cambridge studies in international relations, 1983.p24.

منظم من أفعال العنف أو التهديد به يسبب فزعا أو رعبا من خلال أعمال القتل، أو الاغتيال، أو حجز الرهائن، أو اختطاف الطائرات أو تفجير المفرقعات أو غيرها، والذي يستهدف تحقيق أهداف سياسية سواء قامت به الدولة أو مجموعة من الأفراد ضد دولة أخرى أو مجموعة أخرى من الأفراد.

- كما عرفته وكالة المخابرات الأمريكية الإرهاب: فقالت " أنه العمل العنيف الذي يرتكبه أجنبي في بلد المجرم "[1] ، في القاموس الفرنسي لاروس Larousse يعرف الإرهاب Terrorisme بأنه استعمال العنف لأغراض سياسية، وحسب قاموس أكسفورد Oxford world power didionary يعود مصطلح الإرهاب إلى أصل الديمقراطيات الحديثة، وهو كلمة فرنسية دخلت الانجليزية في العام 1794 وذلك بعد حكم الرعب Regnoferror والإرهاب هنا هو سياسة الرد بالعنف ضد من استعملوه.

- أما المجموعة السياسية فقد عرفت الإرهاب على أنه: استخدام العنف الغير القانوني أو التهديد به كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي[2].

ثانيا: الجريمة المنظمة:

تتوقف ظاهرة الجريمة المنظمة بالأخذ بالأبعاد السوسيو جغرافية للجريمة في الحسبان، فتقتضي دراسة ظاهرة الجريمة مواجهة الواقع الاجتماعي والحفر في تضاريسه بجرأة لاستخلاص صورة واضحة، الجريمة المنظمة ظاهرة سوسيولوجية حيث يمثل الإرهاب شكل من أشكال الجريمة المنظمة[3]، يعرف **جون جاك روسو** الجريمة: كل فعل أو عمل يسهم في تفكيك روابط العقد الاجتماعي.

- راد كيف براون: " الجريمة هي خرق للعادات والتقاليد مما يتطلب تطبيق العقوبة الجنائية على هذا السلوكدروكديم" : الجريمة ظاهرة اجتماعية ضرورية وسليمة ما داست مكروهة أو منحوتة، لأنها استشارة للوعي الجماعي للدفاع عن الأطراف والتقاليد.

اتجاهات تفسير الجريمة : الاتجاه الفردي : الجانب البيولوجي / فردي نفسي ، العوامل المحركة – دوافع غريزية – مكونات الجهاز النفسي – التخلف العقلي – الاتجاه الاجتماعي / الاتجاه التكاملي.

عوامل وأسباب الجريمة المنظمة : الداخلية : مؤشرات مرتبطة بشخص المجرم تدفعه لارتكاب السلوك الإجرامي قد تكون ثابتة أو متغيرة مكتسبة، ومن العوامل المهمة في ظهور السلوك الإجرامي : الوراثة ، السلالة ، الجنس ، الذكاء ، التكوين البيولوجي والنفسي ،

---

[1] - محمد عوض الهزايمية، **قضايا دولة**، (عمان: شركة قرن مضى، 2007)، ص ص220-21.

[2] - ادريس عطية، **مرجع سابق**، ص ص 48-49.

[3] - سيف الإسلام شوي، "المقاربة السوسيوجغرافيا لظاهرة الجريمة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خضر، بسكرة، ع10، (نوفمبر 2007)، ص 120.

والعوامل الخارجية تنبع من المحيط رغم ارتباطها بشخصيته والتأثير في سلوكه سواء أكانت عوامل طبيعية أو اجتماعية ، فقد تسهم العوامل الجغرافية – البيئية ، المناخ والأوضاع الاقتصادية والسياسية، العادات والتقاليد في السلوك الاجتماعي عند الأفراد[1].

ثالثا:الهجرة غير الشرعية :

الهجرة في ابسط معانيها تعني حركة الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى أخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا ، فإذا كانت الهجرة في السابق قد تمت بصورة إنسانية تبعا للأغراض محددة سلفا، فان اعتماد مبدأ ترسيم الحدود بين الدول ونتازع المصالح السياسية والاقتصادية زاد من حدة التعاطي مع مسألة الهجرة ، مع فارق مهم هو توالي موجات الهجرة في هذه الرقعة من العالم في العقود الأخير كانت تتم بصورة عمودية من الجنوب نحو الشمال[2].

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة ، والاتحاد الأوروبي ، أو حتى في الدول النامية في آسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي ، وفي أمريكا اللاتينية ، ويصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظرا لطبيعة هذه الظاهرة فهي في تزايد مستمر.

أعداد المهاجرين تبقى متضاربة وفقا للجهة التي تصدر الإحصاء، فمثلا منظمة العمل الدولية تقدر حجم الهجرة السرية ما بين 10-15 % من عدد المهاجرين في العالم و حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص، وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي يصل إلى حوالي 1.5 مليون شخص .

وقد شكلت الهجرة في حوض البحر المتوسط خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن الماضي مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة تميزت بتسجيل تدفق واسع لانواع الهجرة من الجنوب[3].

والهجرة غير الشرعية هي تلك التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية ، حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة[4].

المبحث الثاني : السياق المفهومي للتنمية العالمية

[1] - عدنان سليم الأحمد، **قضايا معاصرة**، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005)، ص109.
[2] - خليل حسين، **قضايا معاصرة- دراسة موضوعات في النظام العالمي**، (لبنان: دار المنهل، (د س ن))، ص20.
[3] - خليل حسين، **مرجع سابق**، ص 20.
[4] - فايزة ختو، **البعد الأمني للجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو معاربية**، رسالة ماجستير: (الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص ص31-32.

يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم الحديثة نسبيا ، إذ أصبح يشكل هاجسا كبيرا بالنسبة لدول الجنوب ، فهي تحاول تبني هذا المفهوم حيث يسهل عليها مهمة الخروج من نفق الفقر والتخلف ، وعليه ارتبط مفهوم الأمن بمتغيرات عدة وأشكال مختلفة بات من الضروري الاعتماد عليها أكثر التنمية مقابل التخلف ، اعتمد على المفهوم منذ الخمسينيات أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، أي بعدما أصبحت الدعوة ملحة إلى ضرورة اعتناق وتبني هذا المفهوم، والسير قدما نحو تحقيق هذا المسعى الحيوي والذي يمثل مطلب جل الدول المتخلفة.

من كل ما سبق سنعالجه كمعطى معرفي ضمن ثلاث مطالب وهي على التوالي : المطلب الأول : سنتعرف فيه على التنمية بمعنى تدقيق معرفي حول مفهوم التنمية ، المطلب: الأشكال المختلفة للتنمية ، المطلب الثالث: توضيح العلاقة بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم الملتصقة بها حتى نفهم حقيقة الموضوع .

المطلب الأول: تدقيق معرفي للتنمية

شاع في القرن العشرين استخدام مفهوم التنمية بعد انقسام العالم إلى قسمين، القسم الأول يضم الدول التي تجاوزت تطور النمو، في مقابل قسم يضم الدول النامية التي لازالت لم تبلغ بعد المستوى المطلوب من التنمية ن فباعتبار التنمية تهدف إلى إحداث تغيير في مجتمع معين لكي يكتسب القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية لكل فرد وهذا ما سنراه من خلال التعاريف التالية .

1- التنمية لغة: هي كلمة من الأصل اللغوي نمى ، وهو بمعنى الزيادة والنقل فمن الزيادة قولهم مثلا: نما النبات والنمو الاقتصادي ومن النقل قولنا: فلان ينمي عن غيره، أي ينقله عنه ويرفعه ويسنده،إن تنمية الشيء تعني ارتفاعه من موضعه إلى موضع أخر.

2- التنمية اصطلاحا: هي **"وسيلة تستطيع من خلالها الدولة التصدي لعوامل التخلف بتبني خصائص أو إقامة سمات المجتمعات المتقدمة ، حيث يرى بعض علماء التنمية أنها عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد، بهدف إقامة مجتمع حديث، ويرى البعض الأخر بان التنمية عملية ديناميكية شاملة ومعقدة وعميقة ومقصودة ومدروسة، تتم بالإنسان ومن اجل الإنسان وتهدف إلى إحداث تحولات واسعة وشاملة وعميقة في المجتمع وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية"**[1].

كما تعرف التنمية : **"بأنها العملية المدروسة والموجهة التي يقوم بها المجتمع من اجل التطوير والتعديل في الحياة الاقتصادية ، والاجتماعية،والانتقال بها من واقع متخلف إلى واقع متقدم، وذلك بواسطة عدد من الوسائل والأدوات"**[2].

[1] - خالد مصطفى قاسم ، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** ،(القاهرة: د.د.ن ، 2007)، ص 19.
[2]- فؤاد بدني، **الإعلام التنموي**، محاضرة ألقيت على طلبة سنة أولى ماستر، قسم العلوم السياسية، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 06..

مصطلح التنمية له عدة مترادفات واشتقاقات يفيد بعضها ، التطور، التحول، النمو، المضاعفة، الانقلاب، وهكذا فالكلمات الانجليزية Develope /grouth /greater تدل جميعها على حالة النمو .

التنمية تعتبر مشكلة جميع الأنظمة لعدم الفهم الواضح لطرق تطبيقها في بيئة النظام، فعلم الاجتماع يدرس البنى الاجتماعية، والأنتروبولوجيا تدرس الثقافات الانسانية، وعلم الاقتصاد يدرس الانتاج المادي، ويهتم علم النفس الاجتماعي بالاتجاهات، أما العلاقات الدولية فتتناولها العلوم السياسية وعليه تدخل ضمن نطاق تخصص كل هذه العلوم، كل حسب مجاله وحسب التأثير في جميع مناحي الحياة، فقد ورد عن هيئة الأمم المتحدة عام 1955 عن التنمية بأنها: العملية المرسومة بتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا ومعتمدا اعتمادا ممكن على مساهمة الجماعات المحلية، وهي ذلك التخطيط الاجتماعي المقصود الذي يراد به ادخال أفكار جديدة على النسق الاجتماعي القام لإحداث تغييرات أساسية في تركيبته بهدف تحسين الحياة وتطويرها في المجتمع للوصول به للخير والرفاه، التعريفات اللذان وردا عن هيئة الأمم المتحدة كان يتضمن أو يعتبر الدولة هي التي تتحكم بوضع خطط التنمية من جميع جوانبها، وبالتالي فهي عملية مخططة مسبقا ومساهمة الأفراد تكون غير ضرورية فكان لأولية مساهمة الحكومة على مساهمة الأفراد[1].

في حين أعادة هيئة الأمم المتحدة نتيجة لظروف معينة تعريف التنمية سنة 195 بأنها: العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في تفقدها بأكبر قدر مستطاع وعليه فهيئة الأمم المتحدة أعادت الإعتبار لأفراد المجتمع لمساهمتهم الجادة في تحقيق التنمية بطريقة فعالة.

تعتبر التنمية بأنها عملية تستهدف ايجاد ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع كله بمشاركته النشطة عن طريق أفراده وجماعاته وهيئاته، مع الاعتماد بأقصى درجة على مبادرة هؤلاء الأفراد والجماعات من خلال هذا التعريف نستشف أن مفهوم التنمية انتقل من المفهوم التقليدي أي المفهوم السطحي البسيط الذي يركز على مساهمة الدولة ودورها الفعال في تحقيق التنمية، إلى التعريف الذي يقدم جهود المجتمع على جهود الحكومة، إلا أن ما يعاب على التعريفين هو إهمالهما للجانب السياسي كبعد قائم بذاتهن له[2]، أثاره الهامة في تنمية و تطور و تقدم الأمم والشعوب,أيضا يمكن ربط مفهوم التنمية بكيفية استغلال الموارد الطبيعية حيث تعتبر التنمية من هذا الجانب بأنها:" **الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة**" ومعنى هذا أن الدولة التي تستخدم الموارد المتاحة بفعالية وكفاءة هي التي تحقق قيمة مضاعفة وعليه يعتبر هذا

[1] - **المرجع نفسه**، ص06.

[2] - سوسن مريبعي، **التنمية البشرية في الجزائر**، رسالة ماجستير: (قسنطينة: جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية، 2013)، ص ص 07-08.

التعريف تقليدي لأن الدولة يمكن أن تمتلك موارد طبيعية هامة ولكن ليس لديها قدرات مؤهلة قادرة على الاستثمار بطريقة مثلى وفعالة.

وبالتالي أدى إلى إعادة تعريف التنمية حيث اعتبرت بأنها:" الاستخدام الأمثل للموارد سواء المتاحة لدي أو المتاحة لدى الغير, لينتقل بعد ذلك مفهوم التنمية إلى التركيز على الموارد الطبيعية وحدها وهذا ما وضحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث اتسع مفهوم التنمية لثلاث أبعاد رئيسية:

1-تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة و تطوير المعرفة وتحسين الدخل.

2-الاستخدام الأمثل لهذه الموارد.

3- مستوى الرفاه البشري المحقق[1].

مفهوم التنمية هو مفهوم واسع: تعددت وجهات النظر فيه طبقا لما تمليه عليهم طبيعة التخصص, فكل يضع تصور لمفهوم التنمية طبقا للمعايير المتخصص فيها, وعليه هناك نظريتين لمفهوم التنمية أولهما:ترى أن التنمية هي عملية على اعتبار أن التغييرات الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال كافة الأنساق وهي مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة والتي تؤدي إلى تحقيق غايات محددة, ثانيها:تعتبر التنمية أداة وهذا علما أن التنمية ليست هدفا في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق أهداف محددة.

وبالتالي فالتنمية هي "أفضل استغلال للموارد الطبيعية المادية والبشرية بكفاءة وفعالية من اجل تطوير كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والصحية والثقافية والبيئية وذلك من خلال تظافر الجهود الرسمية والشعبية معا دون تبعية لأي جهة كانت, فالتنمية هي استغلال الموارد بكفاءة من اجل تحقيق تطورات في جميع المجالات وذلك بتعاون أفراد المجتمع والهيئات الرسمية.

ما يمكن الإشارة إليه هو أن التنمية هي عملية شاملة و موجهة وواعية تمس جوانب جميعها, وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة[2].

المطلب الثاني:الأشكال المختلفة للتنمية

[1] - نورة عمارة، **النمو السكاني والتنمية السكانية**، رسالة ماجستير: (عنابة: كلية العلوم الاقتصادية، 2012)، ص 05.
[2] - نورة عمارة، **مرجع سابق**، ص 06.

مما سبق حول مفهوم التنمية وما يتصل بها من تداخل وتشابك حول مصطلحات مغايرة وجد أن للتنمية أشكال متعددة وأبعاد مختلفة سواء منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية, ترتبط كلها بالجانب الثقافي والحضاري وهي كالتالي:

1/التنمية الاقتصادية: وتقتصر على حدوث تغيير في هيكل وتوزيع الدخل, وفي هيكل الإنتاج, وفي نوعية السلع و الخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغيير في الكمية التي يحصل عليها الفرد في المتوسط, فلقد تنبه علماء الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية على ضرورة تبني إستراتيجية التنمية الاقتصادية, خصوصا بعد حصول معظم البلدان النامية على استقلالها[1], فالتنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل, فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.

عرفها البروفيسور: كينكورزknkrouz: **"بأنها عملية تغيير الهياكل المادية للمجتمع بطريقة تؤدي إلى الرفاهية الاقتصادية وتحسين الأوضاع المعيشية لأبنائه"**.

وعرفها البروفسور **بنهام Banham** بأنها "عملية إنتاجية مخططة وهادفة تزيد في نسبة المخرجات الاقتصادية **Economique out up** على نسبة المدخلات الاقتصادية **Economique in put** ومن المرجح أن تقترن التنمية الاقتصادية بالتصنيع, من خلال هذا التركيز تمكنت أوربا من تحقيق تنمية سريعة, فوجب الاعتماد أيضا على تنمية النشاط الزراعي, للإشارة فالتنمية الاقتصادية تتضمن تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية فهي تحوي زيادات في الدخل القومي ونصيب الفرد منه.

تشمل التنمية الاقتصادية على تحسين كل من مهارة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل, وتطوير وسائل النقل والمواصلات, وتحسين مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة[2].

التنمية الاقتصادية أوسع مدى من النمو الاقتصادي,فالتنمية الاقتصادية تعني تدخلاً إرادياً من الدولة لإجراء تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد, وزيادة الناتج القومي, كما يعرفها محمد زكي الشافع: "بأنها عملية ديناميكية متتابعة تستهدف القضاء على التخلف الاقتصادي و الاجتماعي ,سواء من خلال تغيير الهيكل الاقتصادي أو أسلوبا للإنتاج أومن خلال تبني إستراتيجية للتطور الاقتصادي.

2/التنمية السياسية: هي **"عملية تهدف لتطبيق مداخل ومتطورات التنمية الاجتماعية والثقافية على الجانب السياسي,باعتباره يشكل أحد جوانبها الرئيسية"**، وعليه كل عمل تنموي يسعى إلى إقامة نظام سياسي قادر على التعبير عن أراء القطاعات الريفية, من أبناء

[1] - **مربيعي سوسن، مرجع سابق**، ص 15.
[2] - آسيا بلخير، **إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009)، ص 87.

المجتمع,بحيث يعتمد على الديمقراطية و تخفيز المشاركة وحل المشكلات ومواجهة المتغيرات, فهي تعمل على ترشيد أسلوب اتخاذ القرارات ومتابعته بدقة, و هذا ما يؤدي إلى تحسين صورة النظام داخليا وخارجيا.

*هناك من يعرف التنمية السياسية على أنها: **"عملية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع, وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية, وتدعيم قدرةالحكومة المركزية على اعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة"**[1], التنمية السياسية من المواضيع الحديثة نسبيا حيث ظهرت كفرع حديث من علم السياسة, فالتنمية السياسية تشكل في مجملها دعامات كل عمل تنموي سياسي, وتهدف إلى تغيير وتهدف الى تغيير البناء السياسي للمجتمع من اجل استحداث نظام سياسي عصري, فمفهومها يشير إلى التحديث السياسي بكل جوانبه, فهي تركز على ثلاث عناصر رئيسية: شرعية النظام, وجود مجتمع يرغب في النمو, وجود مؤسسات ديمقراطية مبنية على التعددية والمساواة والحرية[2].

3/التمية الاجتماعية:هي **"عملية تغير حضاري, تتناول أفاقا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه, بالإضافة إلى رفع مستواه الثقافي والصحي, والفكري,والروحي"**, حيث أن التنمية الاجتماعية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية بغرض رفع مستوى المعيشة (خدمة أهداف التنمية), يشير احمد زكي بدوي الى ان التنمية الاجتماعية تعني :**"تلك الجهود التي تبذل لاحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية و الهيكلية اللازمة لنمو المجتمع, عن طريق زيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة الى اقصى حد ممكن لتخقيق اكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الافراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي"**, للتذكير ظهر هذا المصطلح لاول مرة بطريقة علمية و رسمية في هيئة الامم المتحدة: سنة 1950 و منذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الاممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق احد مجالسها الدائمة وهي المجلس الاقتصادي والاجتماعي, فالتنمية الاجتماعية هي الجهود التي تبذل لاحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع عن طريق زيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة[3].

فهي تعبر ايضا على تلك العملية التغيير الاجتماعي الذي يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه, بهدف اشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم.

فهناك فرق بين تنمية المجتمع والتنمية الاجتماعية: فالأولى تكون في الجوانب الزراعية والصناعية والتجارية, وهي عملية تنظيمية بين أفراد المجتمع من جهة, والهيئات الرسمية من جهة أخرى, كما تهدف تنمية المجتمع لحل المشكلات ورفع مستوى الفرد, أما الثانية: فهي

[1] - آسيا بلخير، **مرجع سابق**، ص87.
[2] - آسيا مريبعي، **مرجع سابق**، 17.
[3] - أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، (بيروت: مكتبة لبنان، 1993)، ص 384.

حركة مصححة, تكون عن طريق المشاركة الفعالة للافراد, كما أنها عملية تغيير اجتماعي مقصود ومخطط يلخق بالبناء الاجتماعي ووظائفه, وتسعى لبناء اجتماعي جديد[1].

4/التنمية الادارية: تحتل الإدارة في أي دولة مكانة حيوية, لما لها من دور فعال يتلخص في ربط الوسائل بالغايات, فكلتا النوعين من الادارة مسؤولة عن الاستخدام الأمثل للمدخلات المحدودة والمتاحة و توجيهها بالكيفية والكمية المناسبة[2], فالتنمية الادارية تعبرعن الاساليب الملائمة لتشغيل الجهاز الاداري, وما يحقق الإنماء الفعال, فهي تعنى بتطوير الجانب الإداري, والتي تهدف بدورها إلى تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي من أجل تحقيق تنمية شاملة, كما تعبر أيضاً"عملية تغيير ايجابي او احداث نقلة كمية ونوعية في مختلف الجوانب الادارية, فالتنمية الادارية تشمل واحداً أو أكثر من الجوانب التالية:

أ/الجوانب الهيكلية أو التنظيمية.

ب/الجوانب الإنسانية من تدريب واختيار وحوافز وغيرها, ج/الجوانب التشريعية والقانونية بما فيها من نظم وتعليمات وغيرها.

5/التنمية البشرية:يعتبر هذا المفهوم مفهوما ديناميكيا, حيث عرف أول تقرير للتنمية البشرية عام 1990 مفهوم التنمية البشرية: بأنها عملية توسيع وتعظيم خيارات الناس, بالمقابل ركز تقرير التنمية البشرية لعام 2000 على حقوق الانسان, التنمية البشرية هي عملية ومحصلة في آن واحد, أي أنها تركز على العملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات، وفي الوقت ذاته تركز على النتائج, والخلاصة أن التنمية الانسانية هي تمكين الناس من اجل الناس[3] ومن قبل الناس, تعني ايضا ان يؤثر الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم بان يشاركوا في صنع القرار, وتنفيذ القرارات ومراقبتها وتعديلها من اجل تحسين نتائجها,وعليه فالتنمية الشرية تعني تنمية الناس ومن اجل الناس[4], فهي من احدث أنواع التنمية, فهي تركز على الفرد الذي يمثل الوسيلة والهدف في نفس الوقت فمصطلح التنمية البشرية فرض نفسه في الحطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينات من القرن العشرين فهي تعبر أيضاً عن عملية توسيع نطاق خيارات البشر وهذا حسب ما ورد على هيئة الامم المتحدة للتنمية البشرية عام 1990 في أول تقرير لها صدر عن التنمية البشرية[5], فهي عملية توسيع اختيارات الناس, وهذه الاختيارات لا نهائية بطبيعتها,غير أنها تتحددمن الناحية الواقعية بمحددات اقتصاديةواجتماعية وثقافية وسياسية بالاضافة الى مايمكن ان يكون متاحا[6] من سلع

---

1 - **المكان نفسه**.

2 - **المكان نفسه**.

3 - آسيا مريبعي، **مرجع سابق**، ص 16.

4 - ذياب البداينة، **العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي**، (محاضرة ألفيت بكلية علم الاجتماع، عمان، الأردن)، ص 03.

5 - أسيا مريبعي، **المرجع نفسه**، ص17.

6 - نورة عمارة، **مرجع سابق**، ص 12.

وحدمات لتلبية هذه الاختياجات التي يمتد مجالها من الحاجات الى الطعام والمسكن والصحة والبيئة النظيفة الى الرغبةفي المشاركة في كل ما يجري في المجتمع[1].

المطلب الثالث:التنمية وعلاقتها ببعض المفاهيم

بما ان التنمية حسب ماعرفت على انها "الانتقال المقصود من حال الى حال افضل بكل المقاييس, خلال فترة زمنية معينه يحددها المجتمع" فالتنمية لم يتضح مفهومها بعد, رغم تعدد وجهات النظر واختلاف الايديولوجيات التي أصدرت هاته التعاريف, فثمة مفاهيم لها ارتباط واسع بالمفهوم رغم ورود المفهوم بلغات مختلفة, فخسب اللفظ الانجليزي اصطلح على التنمية ب Development هذا ما يعني وجود تداخل مع مصطلحات أخرى: الهدف منها فقط إزالة الخلط والالتباس.

1-مفهوم التقدم: حيث استخدم منذ الوهلة الأولى للتعبير عن "التحسن"« فقد عرفه دافيد هيوم بأنه :التحسن الذي يطرأ على المجتمع الإنساني في انتقاله من حالة الفطرة الأولى إلى حالة أعظم كمالا» , كذلك يرى هوبهاوس: أن التقدم هو ظاهرة حضارية وهي نتاج الجهود الاجتماعية, ولا يمكن أن يفسر بعوامل لا صلة لها بالحضارة والمجتمع, مثل العوامل الوراثية, والجغرافي, فمفهوم التقدم يستخدم للدلالة على وضعية اقتصادية مزدهرة, تتجسد في الحياة الاجتماعية, والثقافية, ومن مظاهره التقدم التكنولوجي, الثراء المالي ارتفاع قيمة الدخل الفردي, رقي مستوى المعيشة[2].

2-مفهوم التحديث: Modernity حيث عرفه ايزنتات Eisenstadt التحديث على أنه:« عملية انتقال نحو الانماط او النظم الاجتماعية, والسياسية, والاقتصادية, التي تطورت داخل غرب وشمال أمريكا,بدءاً من القرن 19, وانتشرت داخل الأقطار الأوربية,ثم انتقلت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين إلى قارة أمريكا الجنوبية واسيا[3] » .

وعليه فالتحديث يشير إلى ظاهرة محلية ناتجة عن الارتباط بالحداثة الأوربية خلال فترة الاستعمار- فيشيرالتحديث إلى بنى متكاملة مثل الثقافة أو الروافد الثقافية أو التشكيلات الإجتماعية لذلك يستطيع المرء أن يعبر عن ثقافته الحديثة.

3-مفهوم التطور: يتضمن هذا التعريف بعض التوجهات التي تحاول توضيح معالمه فهو ينطلق بالأساس من الفكرة القائلة أن كل المجتمعات تمر عبر مراحل محددة خلال الانتقال من الصورة البسيطة إلى الصورة المعقدة,حيث يقصد بالتطور ذلك التغير التدريجي الهادئ, أي أنه يدل على اتجاه نحو هدف بعيد محدد,كما أن هناك من يعرف التطور: على أنه يعتمد على

[1] - علالي علي أبو طاحون، **إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية**، (مصر: جامعة الاسكندرية، 2000)، ص ص 159-160.

[2] - ريتشارد هيجوت، تر: حمدي عبد الرحمان، محمد عبد الحميد، **نظرية التنمية السياسية**، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001)، ص 44.

[3] - آسيا بلخير، **مرجع سابق**، ص 87.

التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر بمراحل محددة وثابته حيث تبدأ من البسيط إلى المعقد بالإضافة إلى ذلك فإن مفهوم التطور يشمل عملية التغير التدريجي التي تقع في كل المجتمعات وذلك مثل التطور الذي يحدث في منظمات التغيير في المجتمع أو ادوار الأفراد التي يعاد تحديدها.

4-مفهوم التغيير الاجتماعي:فيعرف على أنه « كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الإجتماعية خلال فترة زمنية معينة, ويتميز التغيير الاجتماعي بصفة الترابط والتداخل, حيث انه تصاحبه سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب الحياة بدرجات متفاوتة, فالتغير يشير إلى أوضاع جديدة تطرأعلى البنى والنظم والعادات وأدوات المجتمع نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك, فهو عملية ديناميكية متفاعلة تتأثر بالأهداف الجديدة للمجتمع و تؤثر على مكونات الوحدات التي تؤلف البنيان الاجتماعي.

فتعكس أزمة التنمية في إفريقيا مثلاً أحد أهم المداخل أو الجوانب المشكلة الأمنية في تلك الدول, في حين تظل قضية الديمقراطية محور أزمة التطور أو الأداء السياسي في إفريقيا وهو ما أوجد خالة اللاعدالة اجتماعية شكلت حلقة مفرغة أبقت المجتمعات الإفريقية رهينة لأزمة دائمة[1].

5-مفهوم النمو الإقتصادي : يعني النمو الاقتصادي « حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن, ومتوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي على عدد السكان أي انه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من خلال الدخل الكلي للمجتمع[2], وبالتالي فالنمو الاقتصادي لا يعني مجرد زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي, وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد,ممثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الكلي, وهذا لا يحدث إلا أذا فاق معدل نمو الدخل الكلي معدل النمو السكاني, بمعادلة رياضية:

معدل النمو الاقتصادي=معدل الدخل الكلي(الناتج الكلي)- معدل النمو السكاني

وعادة يتم الخلط بين مفهوم النمو والتنمية, وذلك نظراً لتداخل وتزامن حدوثها في أنظمة المجتمع وأنساقه الاجتماعية, فالمتعارف عليه هو أن النمو يحدث نتيجة التطور البطيء والتدريجي, فهو يركز على التغيير الحاصل في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات دون الاهتمام بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات دون الاهتمام بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها, أو هو التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل متعمد من الفرد أو المجتمع, فهوعملية نضج تلقائي ومستمر.

[1] - seyoumhameso , **Issues and Dilemmas of multi party Democracy in Africa**,west Africareview. Vol, 03, No.2)2002,(pp 10.11

[2] - آسيا بلخير، **مرجع سابق**، ص 87.

وزيادة في الكم والنوع وفي سلسلة من المراحل الطبيعي, في حين أن التنمية تخضع لإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية, تخرج المجتمع من الركود إلى التقدم, كما تعني التنمية المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة, حيث تعرف التنمية بالمعادلة التالية: التنمية= النمو+التغيير[1].

وعليه فالكثير من الباحثين في مجال التنمية يقعون في لبس وتداخل بين المفاهيم المرتبطة بالتنمية, حيث يخلطون بين هذا الأخير والمصطلحات المشابهة, سواءاً من حيث التقارب اللغوي كمصطلح "النمو" أومن حيث التشابه في المدلول كمصطلح "التحديث"باختصار شديد هذه المفاهيم هي :النموGrowth التحديث Modernisation, التغيير Change, التطور Evolution, التقدم Progress.

فهناك مجموعة من الأسباب مجتمعة جعلت من مفهوم التنمية له دور بارز في كتابات الباحثين المتخصصين في هذا المجال وهي على التوالي: 1- ظهور تطورات عالمية حديثة كالعولمة والتي مست كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية, 2-المخلفات السلبية التي خلفها الاستعمار من نهب ودمار اقتصادي وبشري, 3- النمو السكاني السريع حاصة بعد الحرب العالمية الثانية, فهذه الفترة شهدت أكبر فترة استقلال كما شهدت تطورات كبيرة في مجال الطب, مما من شأنه أن يؤدي إلى خفض نسبة الوفيات وزيادة الولادات, 4- انخفاض كبير في معدلات النمو الاقتصادي, 5- انتشار الفقر والبطالة والأمية وسوء التغذية, 6-ظهور مشكلات خاصة واجهت الدول الفقيرة كإرتفاع أسعار البترول وتأثيرها على الدول غير المنتجة له.

7/أهداف التنمية:

فيشمل الهدف العام حول ما إذا كان هناك تحقيق الرفاه المتوازن والشامل للأفراد والجماعات في أي مجتمع وذلك من خلال الاستخدام الرشيد للمصادر والثروات والأساليب المتاحة, فلعلى من بين الأغراض الأساسية لهذا الهدف ما يلي:

1-إشباع الحاجات الأساسية ويقصد بها توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية .

2- زيادة الدخل القومي ويقصد به زيادة الدخل القومي الحقيقي أي مايقابله من مشتريات من سلع وخدمات مما يساهم في القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

3- رفع مستوى المعيشة: ويخص هذا الهدف الدول المتخلفة اقتصاديا بالدرجة الأولى, فالتنمية تعني زيادة مستوى المعيشة وهذا من خلال تقليل الفوارق في توزيع الدخول بمراعاة التوزيع وعدالته.

[1] ـ المكان نفسه.

4- تقليل التفاوت في الدخول والثروات[1].

من كل ما سبق حول التنمية وما تعاقبها من مفاهيم واشكال, وعلاقتها مع بعض المفاهيم, نرى ان التنمية كمصطلح شاع استخدامه في القرن العشرين خصوصا بعد انقسام العالم الى قسمين.

فكما هو معروف ان التنمية تهدف الى احداث تغيير في مجتمع معين بغية كسب القدرة على التطور والخروج من دائرة التخلف, وعليه يمكن ان نستنتج ما يلي:

- ان التنمية عملية واداة, هدفها الانسان الطامح الى الخروج من عزلته بشتى الطرق ليعيش في كنف الاستقرار وتباد المنافع.
- ارتباط مصالح التنمية بعدة مترادفات أهمها: التطور, النمو, التحول, المضاعفة, الانقلاب.
- التنمية هي مشكلة جميع الأنظمة حتى يفسح له المجال للعمل والتغيير.

- التنمية تشمل اشكال مختلفة, بالإضافة الى التنمية الاقتصادية هناك التنمية الاجتماعية والسياسية والإدارية وجب على الإنسان التحكم في هاته الاشكال, وعليه حتى يتوفر لدى الانسان او المواطن نوع من الاستقرار او الرقي وجب على صناع القرار تبني نهج التنمية وتطبيق خطواتها بحذافيرها[2]

المبحث الثالث: حدود العلاقة بين الأمن والمفاهيم الأخرى

يرتبط الأمن ارتباطا كبيرا بالتنمية, حيث أن من غير المعقول أن نحقق مستوى من الأمن دون ذكر اسهامات التنمية والعكس, وعليه توجب احترام الرابط المتكامل الأوجه الموجود بين هاتين المصطلحين, فالأمن يمكن ان يفهم بدلالة التنمية, فاذا كان التوجه منصب حول تحقيق مستوى أكبر من الامن في كنف المحافظة على الادوات المؤدية للأمن كالهجرة وتوعية المواطنين, هذا من شأنه أن يؤدي إلى القول او الحديث عن ذلك الشق الذي يسمى بالتنمية.

المطلب الأول: الأمن بدلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية القيم التنموية.

المحافظة على كيان الدولة يتطلب مزيد من توفير السبل الكفيلة لتحقيق مستوى أكبر من الأمن قصد إعطاء دفع قوي لكيان الدولة, مما يسمح لهذا الأخير من التحرك في فلك التفاعل من دون الحاجة الى الاعتماد على وحدة من الوحدات المشكلة لهذا الأخير من التحرك في فلك التفاعل من دون الحاجة الى الاعتماد على وحدة من الوحدات المشكلة لهذا التفاعل, حيث أن الحفاظ على كيان الدولة مدعاة لحماية القيم التنموية الواجب توفرها للقول على أن تلك الدولة

[1] - مريبعي سوسن، **مرجع سابق**، ص ص 09-13.
[2] - مريبعي سوسن، **مرجع سابق**، ص ص 09-13.

تتمتع بمستوى عالٍ من الأمن والتنمية, مما يجعل المواطن في حالة من الرخاء, وهذا ما نفصل فيه من خلال التالي:

1-متطلبات الطبيعة او الوضعية الدينامكية للأمن: الطبيعة الديناميكية للأمن تفرض على الدولة إعداد نفسها سواء عسكرياً وذلك بتوفير العتاد وتدريب الجيش في شكل مناورات ورفع ثقافة المجندين, وسياسيا: أي محاولة التحسيس بوجود نخبة سياسية لديها ثقافة سياسية تؤمن بالنضال, واقتصادياً عن طريق تشجيع التنمية لاسيما في دول الجنوب والتي بدونها لا يمكن تحقيق الأمن والعكس وهذا كله لضمان درجة مقبولة من الأمن, فمن الضروري وجود إجراءات أساسية لابد أن تتخذ من الدولة وفي حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية[1].

يقصد بالامن القومي « تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية,حيث هذا يفترض ثلاثة اعتبارات رئيسية

1-ضرورة تأمين كيان الدولة والذي يتمثل في المقام الأول وفي وحدة أراضيها وحماية قيمها.

2-هذا التأمين يكون في مواجهة كافة الأخطار الداخلية والخارجية القائمة والمحتملة التي تهدد الدولة.

3-هدف الأمن القومي هو تحقيق الأهداف العامة للمجتمع التي تتحدد عموماً من الاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية القومية الشاملة[2].

بمعنى آخر أن الأمن يعني حماية القيم الجوهرية المكتسبة من قبل, وفي هدفه وموضوعه يعني التعاقب على الإجراءات التي تؤدي إلى احتواء التهديدات التي تتعرض لها القيم المكتسبة, حيث أن بعض القيم قد تتعرض للتهديد, بمعنى أن الأمن لا يعني أو لا يفهم على انه فقط رغبة الدولة في البقاء, بل رغبتها ايضا في العيش بدون خطر التهديدات الخارجية لمصالحها التي تعتبر حيوية.

*يرى بادي لفورد ولنكولن « ان الأمن يشير إلى بعض درجات الحماية للقيم التي اكتسبتها الأمة من قبل وهو يماثل السعادة والرفاهية بالحدود التي تعبر فيها السعادة عن مدى ضمان وأمنية أهداف الأمة, والى الدرجة التي لا يكون فيها خطر يؤدي الى التضحية بالقيم الجوهري »[3].

[1] - تامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية واستراتيجية إدارة الأزمات**، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص 322.
[2] - تامر كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص 322.
[3] - عمرو الحويلي، **العلاقات الدولية في عصر المعلومات قبلة السياسة الدولية**، (د م ن، مؤسسة الأهرام، 1996)، ص 85.

2/مصادر التمويل التنموي لتقوية الأمن: بمعنى توفير المصادر المالية اللازمة والملائمة للاهداف والطموحات التنموية الشاملة, فعلى سبيل المثال نذكر التمويل المحلي ومتمثل بالأساس في: أ/الأفراد: من خلال الجهود المباشرة في الاستثمار أيضاً من خلال الجهود المباشرة في الاستثمار ايضاً من خلال عمليات التمويل بالاسم والسندات والتبرعات, ب/المؤسسات الخاصة بمختلف أنواعها وذلك من خلال الاستثمار المباشر وعمليات الاقتراض وشراء الأسهم, ج/المؤسسات الحكومية حيث يوجد العديد من المؤسسات العامة المتخصصة بالتمويل التنموي, د/التمويل التعاوني من خلال تجمع أفراد أو مؤسسات مالية أو غيرها من اجل تقديم تمويل مشترك[1].

التمويل الخارجي: حيث يشمل كافة مصادر التمويل التي تأتي من الخارج الاقتصاد القومي ومن أهم مصادر التمويل الخارجي مايلي:

أ/الاستثمارات الخاصة الفردية أو المؤسسية.

ب/المصادر الحكومية الثنائية أي بين الدول وحكومة أخرى بشكل ثنائي.

ج/المؤسسات الإقليمية للتنمية والتعاون والتمويل في المناطق المختلفة من العالم من أمثلة ذلك الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة.

د/المؤسسات الدولية والمتمثلة في المنظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في كافة مجالات التعاون الاقتصادي.

هاته مصادر التمويل من شأنها أن تقوي يد الدولة في بسط نفوذها على مستواها الداخلي انطلاقاً من مزيد من المحافظة على الوضع الأمني الداخلي وصولاً إلى المستوى الإقليمي حيث يتم التحكم في مجريات الأمن, وعليه تقوية القيم التنموية مرتبطة بمدى توفر الأمن لدى الدولة للقيام بمهامها على المستوى الداخلي أو على المستوى الإقليمي وصولا إلى المستوى الدولي(العالمي)[2].

3/الحق في التنمية و الأمن: له إشارات في ديباجة الميثاق الأممي أين أكد على أن الدول ملزمة على المحافظة على الرقي الاجتماعي وتطوير مستوى الحياة في جو يسوده الحرية و الأمن, هذا الحق يمثل حق الأشخاص و الجماعات و الشعوب في المشاركة والتمتع بتنمية اقتصادية اجتماعية, ثقافية, وسياسية, والتي من خلالها يتسنى التجسيد الكلي للحقوق الإنسانية والحريات الأساسية يصبح وارد, حيث أصدرت الجمعية العامة العديد من العهود والمواثيق المقررة لهذا الحق في التنمية حيث توج بالإعلان الصادر في سنة 1996 الذي يضمن صراحة على انه من الحقوق غير قابلة للتصرف وبموجبه يحق لكل فرد المشاركة في تطوير الاقتصاد

[1] - سوسن مريبعي، **مرجع سابق**، ص 14.
[2] - سوسن مريبعي، **مرجع سابق**، ص 15.

والتنمية الاجتماعية[1] والثقافية, وهو الأمر الذي نصت عليه المادة 05 من هذا الإعلان حيث تنص المادة 02على كون الإنسان الموضوع المركزي للتنمية وعليه أن يشارك بفاعلية مع الاستفادة من هذا الحق.

فالجدلية أو العلاقة ليست قائمة فقط بين حقوق الإنسان والسلام بل تتعدى لتشكل مع التنمية ثلاثية مترابطة, بحيث لا يمكن الفصل بين السلام والتنمية حقوق الانسان , كون التنمية وحقوق الإنسان لا يؤثران على السلم فحسب, بل يدخلان ضمن مشكلاته, فهما يشاركان في التعريف به في نفس مكانة غياب النزاعات المسلحة, والحق في التنمية هو وضع الفرد في قلب السياسات التنموية والبحث عن تلبية حاجياته الأساسية ومن يصف الحديث عن التنمية المستدامة[2].

هناك أبعاد مادية لتحقيق مفهوم الأمن الإنساني انطلاقاً من متغيرات تنموية فلا بد من توفر الموارد الأساسية والاحتياجات الضرورية للفرد البشري حيث تشمل ابسط هذه الاحتياجات الغذاء والمأوى والتعليم والعناية الصحية حيث تمثل هذه العناصر مطلب ضروري ولا غنى عنه لبقاء البشر, أما الأبعاد النوعية فتشمل تحقيق الكرامة الإنسانية والاستقلال الشخصي والعيش داخل مجتمع دون عوائق فالأمن بدلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية القيم التنموية للدولة متوقف بالأساس على العلاقة الجدلية والارتباطية بين الأمن والتنمية, فمن دون امن لا توجد تنمية ومن دون تنمية لا يوجد أمن[3].

المطلب الثاني: التنمية الإنسانية مطلب أساسي لتحقيق الأمن الإنساني.

انطلاقا من الجهود الحديثة في إعادة وضع تعريف جديد للأمن والذي ينصب بالأساس بذلك المفهوم الذي له علاقة وطيدة بالإنسان, اذ اضحى امن الانسان مرتبطاً بتنميته إذ أصبح شرط ضروري للبوح فيما إذا كان للإنسان دور في العملية التنموية, فالأمن الإنساني يعني العيش في مأمن من المخاطر المزمنة مثل الجوع, المرض, القمع, الحماية من الحوادث الطارئة والمؤذية والتي تعطل مسار تنمية الإنسان, فبقاء الإنسان شرط ضروري باعتباره يمثل أحد ركائز وشروط تحقيق التنمية الإنسانية لأن تقرير التنمية الإنسانية للأمم المتحدة لسنة 1990 اكد أن التنمية الإنسانية هي تنمية بالناس ومن اجل الناس.

فيصبح الأمن الإنساني في خدمة برامج التنمية الإنسانية ومن أولويات السياسات العامة للبلدان التي تسعى إلى تحقيق مستوى عال من التنمية الإنسانية فمعالجة الحالات اللأمنية واللانسجامية والتوترات والقلاقل الاجتماعية شرط ضروري لتحقيق الأهداف الشاملة للتنمية

---

[1] ـ فريدة حموم، **الأمن الانساني- مدخل جديد في الدراسات الأمنية**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004)، ص 141.

[2] ـ **المكان نفسه**، ص 142.

[3] ـ حليمة حقاي، **دور التنمية في تحقيق الأمن الانساني**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2012)، ص 59.

الإنسانية, وعلى سبيل المثال لا الحصر الكوارث الطبيعية, الكساد الاقتصادي، تفشي الأمراض، هاته الحالات مجتمعة يؤدي معالجتها إلى الحديث عن تنمية إنسانية شاملة ومستدامة.

الأمن الإنساني هو بمثابة الآليات المكرسة للأبعاد الأساسية و الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بدرجة كبيرة في تحسين وترقية المعيشة، وبالتالي الرفع من مستويات التنمية الإنسانية وتحقيق مكوناتها والعمل على تفعيلها[1]، للإشارة فإن هذه الأهمية تتأكد أكثر من خلال ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة **"كوفي عنان"** والذي أعطى صيغة شاملة للأمن الإنساني من خلال أبعاده وأهدافه ومكوناته.

يتضمن امن الإنسان بأوسع معانيه, انعدام الصراعات العنيفة, حيث يشتمل على حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الراشد, وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية, إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته, وبالتالي فتدهور الوضع الأمني يمكن أن تكون له نتائج ضارة على التنمية بأبعادها المختلفة.

مما يؤدي إلى هجرة المستثمرين, وظهور الأزمات الصحية والتدهور البيئي وشح الموارد والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الأساسية[2].

انطلاقا من أهداف التنمية للألفية ومن خلال التقرير الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 2003 رأت أن النزاعات هي من الأسباب الرئيسية لتراجع مستويات التنمية في المناطق التي تعاني من نزاعات خاصة إفريقيا جنوب الصحراء في فترة التسعينيات حيث شهد 60 بلداً أنواعاً عنيفة, مما تؤدي هاته الأمور إلى زعزعة استقرار الدول وتدمير البنية التحتية ويعطل تقديم الخدمات الاجتماعية, مما تنجر عنه أيضاً حدوث مجازر جماعية للناس وانتشار المجاعات والأمراض.

فملخص القول أن غياب امن إنساني يدعوا إلى التشكيك في القدرة على تنفيذ تنمية إنسانية فمثلا: قبل بناء مدارس داخل المجتمع لابد من التأكد أن الأطفال يمكن أن يذهبوا إلى هذه المدارس بأمن دون خوف وذلك من خلال تعزيز القيم السلمية ضمن نظام التعليم, فأينما يتواجد العنف واحتمالات حدوثه يمنع ذلك لتحقيق التقدم وأهداف التنمية وأياً كان نوع هذا العنف سواء كان حرباً مباشرة أو إرهاباً أو جريمة[3].

2/دعائم التنمية المستدامة:

---

[1] - **المكان نفسه،** ص 10.

[2] - حلقة العمل الدولية بشأن أمن الانسان في منغوليا، أنظر الرابط: -pren/ plocs/2000/jsg/5m/7382(200000508sgm، (2019/01/10).

[3] - حلقة العمل الدولية بشأن أمن الانسان في منغوليا، **مرجع سابق.**

وبما أننا نتحدث عن دور الأمن في تحقيق التنمية المستدامة وجب أن نعرض ما هي الدعائم التي تستند عليها التنمية المستدامة انطلاقا من:

2-**1/محورية المعطى الثقافي والقيم**: حيث يلعب هذا المعطى الثقافي دوراً معتبراً في صياغة الأنماط السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة, كما انه المحدد والمحرك الجوهري للسلوك الإنساني من منطلق انه نتاج لوعي مشترك.

-لقد ازدادت وتيرة الحديث عن مقاربة صراع الثقافات خصوصاً في فترة العقدين الأخيرين "التسعينيات" والتي لها ارتباط واسع النطاق بأطروحة الصدام الثقافي للمفكر الأمريكي **صامويل هنتغتون** الصادرة في صيف 1993 في مجلة Foreigm Affairs الأمريكية والتي طورها في كتاب بعنوان "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي" والذي يضع فرضية مفادها أن المصدر الأساسي للصراعات في العالم لم يعد يتحدد بالعوامل الاقتصادية أو الجيوسياسية وإنما بالموجات الثقافية.

في المنظور ذاته يوجد نموذج تنموي له علاقة بالقيم الثقافية انطلاقاً من إمكانية بناء نموذج تحديثي خارج السياق الغربي.

-**سيطرة الاقتصاد في حقل التنمية والإخلاء بمبدأ التزكية**: بمعنى محاولة لبس كل أنواع التنمية لباس التنمية الاقتصادية الرأسمالية على نحو تكون العلاقات الكونية التي ينشئها هذا التسلط الاقتصادي مجرد علاقات المصلحة المادية الخالصة.

-**سيطرة التقنية في حقل العلم والإخلال بمبدأ العمل**: فتتعدد هاته التقنية معرفة مطبقة ويعد العلم معرفة مجردة ولما كانت التقنية تطبيقاً للعلم, لزم أن تكون تابعة له بالإضافة إلى سيطرة الشبكة في حقل الاتصال.

2-**2/بناء القدرات المؤسسية للدولة**: فتواجه التنمية تحديات أساسية نابعة من طريقة ممارسة إدارة الموارد المجتمعية, وتؤكد الأدبيات على أن جودة أو نوعية إدارة شؤون الدولة والمجتمع هي المحدد الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحكومة البيئية[1], للإشارة فقد تناول تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 2002 موضوع الديمقراطية وعلاقة العضوية المركبة بالتنمية البشرية وعليه فهو يبين أن الأنظمة السياسية التي تتمتع بالضوابط الديمقراطية والانتخابية وآليات المسائلة والمحاسبة والرقابة هي تمتلك القدرة على البقاء وتجاوز العوائق والأزمات المتعددة وحماية حقوق الإنسان السياسية والثقافية والاقتصادية والإجتماعية والبيئية[2].

[1] - ساسي غبغون، **تحليل السياسات العامة البيئية في الجزائر**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، د س ن)، ص ص 214-220.
[2] - **المكان نفسه**.

-وعليه فهاته الدعائم مجتمعة شكلت مايسمى بالتنمية المستدامة التي تركز بالأساس على البيئة أي الحفاظ على البيئة من جراء الاستخدام المفرط للتقنيات الجديدة وعلى الجانب الاجتماعي أي الحفاظ على حق الأجيال اللاحقة بمعنى توظيف العقلانية في علاقات التعامل.

المطلب الثالث: سيرورة الأمن والتنمية.

إن ضمان حد معين من النظام والاستقرار كفيل بتحقيق امن الدولة في الداخل, الأمر الذي لا يمكن أن يستمر دون حد معين من التنمية, وعليه فالأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفة مصادر قوتها أي قدراتها في الميادين المختلفة, بعد ذلك تنمية هذه القدرات تنمية حقيقية فتكون محصلتها المتراكمة لزيادة هذه القوة هي درع الأمن الحقيقي لحاضرها ومستقبلها.

تتجسد العلاقة بين الأمن والتنمية انطلاقاً من كونهما كليهما شمولي وكليهما يستهدف الإنسان بذاته, وأن الإنسان هو الذي يتحكم فيها.

وعليه يمكن القول بأن تنمية الأمن في حد ذاتها أمن التنمية لنجاحها في وسائلها ونتائجها- حيث أن ضمانات الأمن هي الضمان الابتدائي للتنمية .

وان مرحلة ما قبل التنمية الاقتصادية والسياسية هي مثيل لحالة الأمن مما تنجر عنه مأزق حاد خصوصاً إذا لم يسرع صانع القرار في معالجتها.

ذهب **مكنمار** إلى التأكيد بأن الأمن هو التنمية, حيث أنه بدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن, مما يعني أن الأمن ينشأ من التنمية.

فبالقدر الذي تعالج التنمية مظاهر التخلف وتسهم في القضاء عليه, فهي تعني التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي, وبالتالي فهي تعني مستوى معقول للمعيشة.

فما هو معقول في المراحل الأولى للتنمية يصبح غير معقول في أية مرحلة تالية, وكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن, نظير هاته العبارة : أن الأمن يمكن أن يفهم بدلالة التنمية, ومع أن التنمية شرط ضروري للأمن[1] تحقيق التنمية لوحدها ليس كاف لمواجهة التحديات بل يجب تحقيق الوحدة السياسية والانسجام الاجتماعي واحتواء الثغرات والانحرافات في البيئة الداخلية وكذلك التحديات الخارجية, وبدون هاته الأمور فقد يكون التهديد للأمن قائماً أو محتملاً في المستقبل.

[1] - تامر كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص 321.

-توفير الاستقرار يعني بالنسبة للدولة توفير شروط واستمرار نجاح الدولة العصرية فالتنمية بفكرها, ومناهجها وعوائدها هي ثروة الأمم, وعليه لابد من التفكير في حمايتها بالأمن, ثم بعد ذلك التفكير في حمايتها للأمن القومي ودعمها له وإسهامها في تقويته[1].

-هناك ارتباط عضوي بين الأمن والتنمية, فهو يرتبط بكفاءة خطط وبرامج التنمية في إشباع حاجات الناس الاقتصادية والدينية والنفسية والاجتماعية, بالإضافة إلى جانب تحقيق العدالة والمساواة والحرية لدى الشعوب, هاته الجوانب السالفة الذكر كفيلة بتقوية الشعور بالولاء والارتباط بالنظام والدفاع عنه فالأمن له مساهمة كبيرة ومباشرة في إيجاد استقرار اقتصادي واجتماعي وسيكولوجي, مما يوفر جواً من الثقة والثبات والاستمرارية أمام رجال الأعمال وأصحاب المشروعات والمستثمرين وهذا بدوره يدعم القاعدة التنموية في المجتمع.

*قضية الدفاع عن الوطن والتنمية عمليتان مرتبطتان, فتحرير الأرض وحماية مكتسبات التنمية لا يمكن أن يكون إلا بتدعيم القوة الدفاعية التي تتطلب تطويراً للإمكانيات الاقتصادية وتعبئة للموارد المادية والبشرية.

*قضية الأمن الأولى هي الإنسان, وكيفية حمايته والمحافظة على حقوقه وحرياته وأمواله وممتلكاته ووقايته وتطهير المجتمع من العناصر المنحرفة[2].

وتهيئة بيئة أمنية تساعده على استغلال مواهبه وقدراته وطاقاته في العمل والإنتاج وتحقيق مصالحه ومصلحة المجتمع بأكمله.

فخلاصة القول يمكن القول بوجود ارتباط جوهري بين قضايا الأمن وقضايا التنمية, فكلاهما محورهما العنصر البشري, بإعتبار أن الإنسان هو أغلى ما يمتلكه المجتمع من الثروات, فبدون رأس مال بشري متمثل بالأساس في التأهيل والتدريب والتطوير سيكون من الصعب الاستفادة من الثروات الطبيعية المملوكة للمجتمع لإشباع حاجات الأفراد وتحقيق أمنهم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

-فالإستقامة أرضية بناء الدولة وجب توفير عنصر الأمن بصورة فاعلة, ذلك الأمن الذي له ارتكاز واسع على مجهود التنمية مما يساهم في منع أسباب ومظاهر العنف, حيث ربط **"روبرتماكنمار"** وهو وزير دفاع أمريكي سابق ورئيس سابق للبنك الدولي حيث يقول في كتابه (جوهر الأمن):« لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حداً أدنى من الاستقرار الداخلي, الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى من التنمية على المستوى الوطني » [3].

---

[1] - تامر كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص 321.
[2] - اسماعيل عميرة، **دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2009)، ص 112.
[3] - روبرت ماكنمار، **مرجع سابق**، ص 25.

-لابد من توفير تصور مستقبلي عن التنمية وبناء استراتيجية إنمائية الهدف منها إعطاء الأولوية لنجاح الأمن.

-الأمن الذي يتجاهل قوى التغيير والتقدم أو يتجاهل قوى التغيير والتقدم أو يتجاهل أمال المجتمع لا يمكن أن يتحقق, وفي المقابل أن تقدم المجتمع هو أحسن ضمان ضد التهديدات الداخلية والخارجية, ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خالياً من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار[1].

من المقومات الأساسية لتحقيق الأمن تتوقف بالأساس في توفير الاستقرار السياسي في المجتمع عن طريق الحقوق الدستورية الشرعية للفرد عبر حاكم عادل يراعي شؤون المواطنين, ويعمل على توفير أسباب الطمأنينة.

دعائم الاستقرار السياسي الواجب توفيرها لممارسة الحقوق السياسية:

1/ جهاز أمني قوي وفعال ومستعد للتدخل لصيانة الأمن بوجه عام وحماية الأفراد من المجرمين والمنحرفين والإرهابيين بشكل خاص.

2/ جهاز قضائي عادل وحاسم, يضمن حقوق الجميع ويفصل في الأحكام بسرعة.

3/تخليط متكامل وسياسة جنائية سليمة وتعاون وثيق بين كافة المؤسسات التربوية والأمنية والعسكرية لتوفير مقومات الأمان للأفراد والجماعة[2].

« كما يلعب الأمن الاقتصادي دوراً مهما في تحقيق الأمن الاجتماعي دون الاعتماد فقط على توفير نوع من التماسك والتعاطف داخل المجتمع, وتوفير استقرار سياسي ومؤسساتي, بل وجب نوفر امن اجتماعي واقتصادي بحيث يضمن لكل فرد في المجتمع مستوى معيشي معين يتحقق بتوافر فرص العمل والإنتاج, ليؤمن اقتناء حاجات الانسان الضرورية من مأكل وملبس ومسكن مناسب, بالإضافة إلى توافر خدمات تعليمية وصحية واجتماعية[3] », وعليه هناك علاقة تكامل بين قضايا الأمن وقضايا التنمية, فالتنمية الشاملة تحتاج إلى إحداث تطوير وتحسن في جميع العناصر المادية والبشرية التي يتكون منها المجتمع ويمثل العنصر البشري أداة مهمة في عملية التنمية.

---

[1] - اسماعيل عميرة، **مرجع سابق**، ص 113.
[2] - **المرجع نفسه**، ص 113.
[3] - عبد الإله بلفريز، "الأمن القومي العربي- مصادر التهديد وسبل الحماية"، **مجلة المستقبل العربي**، ع75، (1990)، ص 152.

خلاصة الفصل الأول:

من كل ما سبق الإشارة إليه حول الإطار المفاهيمي للأمن والتنمية نستشف أن هاته المفاهيم عرفت تحولات وتغيرات, باتت تساير المتغيرات الحديثة, مما انجرت عنه حدوث تحديات جديدة.

1-فعلى سبيل المثال رأينا أن الأمن في السابق كان يؤكد على قوة الدولة ودورها الفاعل والوحيد في العلاقات الدولية ومهمتها في البحث عن اكتساب القوة لمواجهة التهديدات العسكرية المباشرة, فسرعان ما تحول إلى مفاهيم جديدة على غرار الأمن الاقتصادي والاجتماعي والأمن البيئي بالإضافة إلى الأمن الإنساني وهذا بصورة أخص.

2-فهذا المسعى نحو التوجه إلى المفهوم الجديد للأمن انجرت عنه فواعل جديدة حيث ظلت تشكل تهديدات غير مباشرة يغيب فيها عنصر المكافئة وارتكازها على إستراتيجية الغدر.

3-ظهور تهديدات لا تماثلية ممثلة بالأساس في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية, هي تهديدات جعلت من مفهوم الأمن الحديث أن يغير في توجهاته.

4-بالإضافة إلى مفهوم التنمية رأينا كيف أنه كان في البداية يهتم أساساً على دور الدولة في إحداث التنمية وتدخلها في جميع المجالات, إلا أنه هو الآخر عرف تخول بعد ظهور النظام الرأسمالي, حيث باتت تركز على التنمية المستدامة والتنمية المستقلة والتنمية الشاملة, كل هاته المفاهيم أصبح للفرد له دور فيها, فهي أصلا تركز على الفرد بعد ما همش من قبل العديد من التيارات والنظريات.

5-إلا أنه في الأخير ثمتا ارتباط نظري أرتكز على ضرورة توفير الأمن, حتى تكون هناك تنمية ويدخل في هذا الإطار رفع قدرات التحديث للدول في مجال التسليح حتى تتمكن من تحقيق الأمن, والعكس بمعنى الحرص على توفير بيئة يسودها مناخ تنموي يمس جميع المجالات مما يسهل في سرعة تحقيق الأمن لا سيما أمن الفرد وأمن الدولة حيث عرفنا مفاهيم الأمن الشامل, فهو مرتبط أساساً بأمن الدول بينها, بالإضافة إلى الأمن الإنساني المرتبط بأمن الفرد أو المواطن, وهذا ما أنجر عنه تداخل بين مفهوم الأمن والتنمية.

الفصل الثاني

تمهيد

يمثل المغرب العربي منطقة جذب إستراتيجي لما يحمله من مقومات سواء أكانت طبيعية أو اقتصادية أو ثقافية أو حتى تاريخية، حيث عرفت هاته المنطقة تكالب الحضارات القديمة، فكما هو معروف أن المغرب العربي يقع شمال إفريقيا، فهو متكون من خمس دول تتفاعل فيما بينها سواء كان هذا التفاعل تعاونيا أو صراعيا، ضف إلى ذلك أن الجزائر وما تلعبه من أدوار فهاته المنطقة بات مسلط عليه الضوء في العديد من المناسبات المعرفية والأكاديمية والسياسية.

فالجزائر لها مكانية جيوسياسية تسمح لها بأن تقيم علاقات مع الوحدات السياسية سواء الإقليمية منها وحتى الدولية، وهذا راجع لما قام به النظام السياسي الجزائري من نشاطات بداية من عهد الألفية والذي يركز بالأساس على المشاريع التنموية الرامية إلى تحقيق التنمية والأمن في الجزائر خصوصا والمغرب العربي عموما.

وعليه فهذا المسار لم يعرف استقرار بسبب ظهور ما يسمى بالتهديدات اللاتماثلية بالمفهوم الإجرائي للكلمة، حيث عرفت الدول المغاربية تهديدا خصوصا الجزائر حيث عرفت هاته الأخيرة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية، فهي تسعى قدوما صوب مواجهة هاته التهديدات والتي باتت الشغل الشاغل لمدركات النظام السياسي للجزائر والمواطن والفرد ودول الجوار، وعليه وجب التنسيق بين الحكومات المغاربية قصد التفطن حتى لا تحدث هزات تعصف بالأمن والتنمية وسلوك الفرد في المنطقة، وعليه هل تعرقل التهديدات اللاتماثلية حقيقة النوايا الرامية إلى تحقيق الأمن والتنمية في المغرب العربي؟.

المبحث الأول: مكانة الجزائر في دول الجوار الجغرافي

يرتبط السلوك التفاعلي للدول بموقعها الجغرافي وأهميته في المنطقة، فكما هو الحال بالنسبة لدول المغرب العربي الواقعة أساسا في موقع إستراتيجي هام جعل منها محط أنظار القوى الكبرى، سعيا من هاته الأخيرة أن تمدها بالسبل الكفيلة المسهلة لعملية التنمية.

فالجزائر من الفينة إلى الأخرى تقوم بإجراء تحركات ونشاطات لاسيما على الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي قصد تعزيز وجودها في المنطقة، مما تنجز عنه نوايا قد تساهم في ربط العلاقات مع الوحدات السياسية المشكلة لهذا الصرح الجغرافي المغاربي، فانطلاقا من رؤيتها الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية فهي تحاول دوما الحفاظ على إستراتيجيتها الرامية إلى تحقيق أو التوصل إقامة علاقات تعاون، في المقابل اللجوء إلى حل مشاكل وأزمات المنطقة، ضف إلى ذلك أن المنطقة ليست بمعزل عن التهديدات اللاتماثلية والتي باتت تخرب النسيج الاجتماعي والسياسي لدول المنطقة بما فيها الجزائر التي تحاول في كل مرة عبر سياستها الخارجية وضع حد لهاته التهديدات.

المطلب الأول: المشهد الجغرافي للجزائر

يقع المغرب العربي شمال إفريقيا ويطل على البحر الأبيض المتوسط، ويحده من الشرق مصر والسودان ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي، وتكتسي دول الغرب العربي مميزات طبيعية متجانسة، تتميز تضاريس كل من الجزائر والمغرب وتونس بوجود سلسلتين هما: الأطلس التلي في الشمال والصحراوي في الجنوب، أما موريتانيا وليبيا فيعتبران دولتان صحراويتان، أيضا على مستوى المناخ فتجانس المجال المغاربي ويتميز بالتنوع في الوحدة نظرا لاتساعه الكبير، يسيطر مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال بينما الجنوب بالمناخ الصحراوي[1]، فتعد منطقة المغرب العربي ذات أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا، فإلى جانب البعد الاقتصادي والسياسي وبعد التنافس الدولي الذي يرتبط بخصوصية علاقة فرنسا بهذه المنطقة هناك أيضا البعد الجغرافي[2]، بشيء من التفصيل وجب أن نسلط الضوء على الجزائر باعتبار أنها تمثل جوهر الدراسة بالإضافة إلى دول الجوار الجغرافي المغاربي بما فيها تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا.

1/ الجزائر: تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 9 غرب غرينتش و12 شرقا وبين دائرتي عرض 19 و37 شمالا، أما الامتداد الشرقي الغربي فيتراوح بين 1200كلم على خط تندوف وغدامس، للعلم أن الجزائر تحيط بها دول الجوار الجغرافي والتي سنشير لها لاحقا في مقابل أن لديها حدود شرقية مع تونس على طول 965 كلم ومع ليبيا 982 كلم والمغرب الأقصى 1559 والصحراء الغربية بـ42 كلم، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200 كلم، للإشارة فإن الجزائر تمتلك موقع إستراتيجي له أهمية كبيرة وخصائص حيوية تنفرد بها، فالجزائر جسر اتصال ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، موقع الجزائر الجغرافي يتميز بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على

[1] - عباش عائشة، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المعرب العربي، مثال تونس**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008)، ص ص 58-60.

[2] - Jean-François troin et autres,le grand Maghreb)Algérie ,Libye ,Maroc ,Mauritanie , Tunisie(mondialisation et construction des territoires),paris:Armand colin,2226,(p.5.

الصعيد العالمي، فبشيء من التفصيل البعد الأول يتمثل في البعد الهوياتي والانتماء بمحوريه المغاربي حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي ومركزه الاقتصادي والبشري، البعد الثاني هو التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية بمحوريه المتوسط[1].

2/ تونس: تقع تونس في أقصى شمال القارة الإفريقية، على ساحل البحر المتوسط، حيث تبعد عن مضيق صقلية بـ140 كلم، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الشرقي ليبيا، تنقسم تونس من الناحية الجغرافية إلى إقليمين هما:

أ/ **إقليم الشمال:** يقع الشمال من جبال الأطلس يشمل حوالي 3/1 من مساحة تونس ويتركز فيه ما يقارب 70% من السكان، يعرف هذا الإقليم هجرة دائمة من مناطق الجنوب، هذا الإقليم مستغل اقتصاديا بنسبة كبيرة، بالإضافة إلى أكبر المدن التونسية تقع في إقليم الشمال ففي مدينة قفصة مثلا تستورد زراعة الفستق وفي مدن الكاف، تبرسق، وسليان وباجة تشتهر بإنتاج الحبوب لاسيما القمح، أما بنزرت تشتهر بإنتاج البقول والزيوت وفي شرقها بحيرة بنزرت التي تكثر بها كل أنواع الأسماك.

ب/ إقليم الجنوب: فهو يمثل السهل الشرقي أو الساحل ويمتد على طول صوب الجنوب، يشتهر بأجود أنواع الزيتون، حيث تمثل صادرات تونس من الزيتون المرتبة الأولى، كذلك الأراضي الثلاثية: بها هضاب الاستبس تسود فيها تربية الحيوانات والمراعي الجافة ويساهم الإنتاج الحيواني بـ3/1 دخل الإنتاج الزراعي بتونس ويعيش في هذا بتونس ويعيش في هذا لإقليم حوالي 4/1 من السكان في تونس الجنوبية حيث تنتشر بها بعض الواحات حول شط الجريد ويعتبر خليج قابس من أهم مناطقها.

أما بالنسبة لتوزيع السكان فهو يتميز بالتفاوت بين المناطق الساحلية الشرقية والتي توجد بها كثافة سكانية مرتفعة وتتناقص في المناطق الداخلية والجنوبية، حيث تبدو شبه خالية، يشهد المجال السكاني في تونس ارتفاع نسبة سكان الحضر وانخفاض نسبة سكان الريف نظرا للهجرة الداخلية والنزوح الريفي نحو المدن[2].

3/ ليبيا: تقع جمهورية ليبيا في الوسط الشمالي من قارة إفريقيا فيما بين خطي عرض 33.18 وخطي طول 25.9 شرقا، ويحدها من الشرق مصر والسودان ومن الغرب تونس والجزائر وجنوبا تشاد والنيجر، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط حيث تطل عليه بساحل طول حوالي 1900 كلم، منهم بمعدل سنوي وصل إلى 1.8% وأظهرت هاته النتائج أن تعداد نسبة الذكور إلى مجموع عدد السكان 50.73% ونسبة الإناث 49.27% وبذلك تكون نسبة النوع في حدود 103 ذكور مقابل 100 أنثى، يدين كافة الليبيين بالإسلام ويتكلمون اللغة العربية وهي تمثل اللغة الرسمية في البلاد[3].

4/ المغرب: يتواجد المغرب في الزاوية الشمالية المغربية من القارة الإفريقية، وهو بلد إسلامي لغته الرسمية العربية، يحده شرقا الجزائر وجنوبا موريتانيا، الصحراء الغربية، حيث تطل على البحر المتوسط في الشمال والمحيط الأطلسي في المغرب، حسب آخر الإحصائيات

---

[1] - محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008)، ص ص29-30.

[2] - عباش عائشة، **مرجع سابق**، ص 10.

[3] - الأمم المتحدة، **اتفاقية حقوق الطفل**، (02 جوان 2010)، ص 07.

حيث تشكل فيه نسبة النساء 50.3% بالمقابل 49.7% بالنسبة للرجال، بلغ متوسط درجة نمو حوالي 2.1% في السنة كذلك بلغ متوسط كثافته 36.7% ساكنة في كم.

ينص دستور 1972 المراجع في استفتاء 4 سبتمبر 1992 واستفتاء 13 سبتمبر 1996 على أن المغرب ملكية دستورية وديمقراطية واجتماعية، كما يعبر الملك الممثل الأعلى والأسمى للأمة المغربية يتكون البرلمان المغربي من غرفتين: غرفة النواب، وغرفة المستشارين، تتكون الحكومة من لوزير الأول والوزراء وهي مسؤولة أمام الملك وأمام البرلمان وتعمل على تنفيذ القوانين تحت مسؤولية الوزير الأول[1].

5/ موريتانيا: جمهورية موريتانيا الإسلامية تقع شمال غرب إفريقيا وعلى شاطئ المحيط الأطلسي، يحدها من الشمال كل من الجزائر والمغرب،/ ومن الجنوب السينيغال ومن الشرق والجنوب مالي وهي نقطة وصل بين العالم العربي والإفريقي، وتقع 07° 08° شمالا و16° 02° غربا، تبلغ مساحتها 130.700 كلم^2، يبلغ عدد السكان بها حوالي 3.281.635 نسمة (سنة 2011) ذات حكم عسكري، عاصمتها نواكشوط تتكون التضاريس في موريتانيا أساسا من سلاسل جبلية وأحواض صخرية وسهول رملية على مساحات شاسعة، تقع موريتانيا في المنطقة شمال خط الاستواء حيث تندر الأمطار وترتفع درجة الحرارة، المناخ عموما صحراوي حار في الصيف وجاف في معظم شهور السنة، حيث أن درجة الحرارة في الصيف تبلغ ما بين 27° و42° مئوية، تنتمي موريتانيا بحسب التصنيف الاقتصادي المعتمد من قبل الأمم المتحدة إلى مجموعة البلدان السائرة في طريق النمو والمنتمية إلى ما يعرف بالعالم الثالث، النشاط الزراعي يمثل أهم النشاطات الاقتصادية[2].

المطلب الثاني: المشهد السياسي في الجزائر

بالنسبة للمشهد السياسي في الجزائر وجب أن نعرج فقط على حدود الدراسة علما أن هاته المرحلة عرفت تغيرات من نوع آخر، فلذلك المشهد السياسي فيها يتسم بنوع من التمايز، وعليه فنتيجة لإعلان 19 سبتمبر 1988 الذي يمثل مناقشة المشروع التمهيدي لدستور الاتحاد بين الجزائر وليبيا، ألقى رئيس الجمهورية خطابا أمام مكاتب التنسيق الولائية، وجه فيه انتقادات كبيرة للجهاز الحكومي ولأداء أجهزة الحزب في معالجتها للصعوبات والأوضاع المزرية التي يعرفها الشعب واللامبالاة، هذا الخطاب حسب رأي كثير من المحللين كان له أثر في حدوث احتجاجات 05 أكتوبر 1988 وما ترتب عنها من أحداث وتغيرات في الجانب السياسي تمخض عنها بالأساس ظهور دستور 23 فيفري 1989 والذي يمثل مرحلة مفصلية في الحياة السياسية بالجزائر.

من أهم ما تضمنه هذا الدستور هو مبدأ التعددية الحزبية وهذا ما نصت عليه المادة 40 من الدستور وما تتسم به مرحلة التسعينات من إجراء انتخابات تشريعية وفوز بعض الأحزاب الإسلامية مما استدعى تدخل الجيش في الحياة السياسية مما أفضى إلى توقيف المسار الانتخابي واقتصاره على الهيكل البيروقراطي[3].

---

[1] - الأمم المتحدة، **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**، (فيفري 2000)، ص07.

[2] - أنظر الرابط التالي: www.ar.wikipedia.org/wk (2019/01/01).

[3] - أحمد سويقات، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004"، **مجلة الباحث**، غ04، (2006)، ص 123.

وفي ظل الظروف المأساوية البائسة نظمت انتخابات رئاسية مسبقة في أفريل 1999، حيث حملت الكثير من الجدل حول مصير الجزائر، حيث ميز هاته الانتخابات ترشح بوتفليقة والذي اتهم على أنه مرشح السلطة الفعلية وأنه الواجهة الجديدة لحكم الأقلية النافذة، قبل إجراء الاقتراع بيوم واحد انسحب من المنافسة ستة مترشحين محدثين بذلك شرخا في مصداقية العملية الانتخابية، وصعد مرشح الإجماع إلى سدة الحكم وأزمة الشرعية تلاحقه وتعكر عنه وعن الشعب الجزائري صفوة الفوز الذي حققه.

لكن قوة الرجل وحنكته السياسية وعزمه على تجاوز الفتنة ومحو آثارها أدت به إلى تدشين مرحلة جديدة من تاريخ النظام السياسي الجزائري أساسها المصالحة بين كل أبناء الجزائر وإخماد نار الفتنة المستعرة اللهيب الدامي[1]، وإنعاش الاقتصاد الوطني المختنق تحت وطأة الاضطرابات الأمنية وثقل المديونية الخارجية واستعادة الجزائر مكانتها في المحافل الدولية، لعل من بين المبادئ التي يسعى النظام الجديد أن يكرسها هو ثقافة السلم والمصالحة الوطنية وبناء دولة القانون وتعزيز الديمقراطية وتحديث المجتمع وإنعاش الاقتصاد الوطني.

1/ ثقافة السلم والمصالحة الوطنية:

بعد أحداث العشرية الدامية التي ألحقت أضرار جسيمة بأرواح مئات الآلاف من الجزائريين وحطمت أركان اقتصادهم وشوهت صورة بلدهم، وقطعت أواصل مجتمعهم ومزقتهم كل ممزق كان لابد من تحقيق هبة تحسم أمر هذه الفتنة وتتكفل بتبعاتها تكفلا تميزه الرأفة، ويطبعه العدل ويزكيه الحلم وحسن الصفح والإقالة والتسامي، فلقد استطاع الرئيس بوتفليقة أن يجسد هذه المعاني السالفة الذكر من خلال الوئام المدني والذي كان عبارة عن خطوة أولى إلى تحقيق التهدئة الأمنية، تليها خطوات اتجاه التهدئة السياسية والانطلاقة الاقتصادية والاجتماعية، فقد كان الهدف من المرحلة الجديدة هو لمصالحة الوطنية الشاملة التي تمكن من إخماد الصداع الذي فرق بين أجيال الوطن الواحد نتيجة لمنطق رفض الآخرون ومحاولة استئصاله[2].

أ/ مفهوم المصالحة الوطنية: تمثل المصالحة وسيلة من وسائل حل الخلافات والمنازعات والأزمات بين الأشخاص والأطراف والدول وديا أو سلميا، تمتاز على أنها أكثر بساطة ورشادة، بخلاف الوسائل الرسمية الأخرى لحل الخلافات والنزاعات، فهي بسيطة من حيث التكاليف والجهود والوقت والفعالية والشمولية ومن حيث جذرية الحل[3]، فالمصلحة صيغة للتكامل بين الخيارات الضرورية للدولة وواجباتها الاجتماعية اتجاه المواطنين، وهي توطين النفس على قبول التعايش والتحلي بالتسامح واحترام أفكار ومعتقدات الآخرين.

تكون المصالحة بين أطراف قد اختلفت وتنازعت إلى حد الاقتتال وإلى حد تتأزم فيه الأوضاع، حتى يهتز كيان المجتمع، من خلال وجود مخاطر وتحديات تحدق بالأمن الوطني الشامل والتي تمس باستقرار مؤسسات الدولة حيث يفقد من خلالها الأرواح والأموال والقيم والمعنويات، في مثل هذه الظروف تبادر القوى الخيرية والمؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني إلى تحريك وتفعيل إستراتيجية المصالحة الوطنية بنية نزع جذور الأزمة وأسبابها.

---

[1] - محمد بوضياف، **مرجع سابق**، ص 223.

[2] - **المكان نفسه**، ص 224.

[3] - محي الدين عميمور، **الجزائر الحلم والكابوس**، (الجزائر: دار هومة، 2003)، ص208.

والمصالحة الوطنية الشاملة كإستراتيجية اختارتها قيادة المرحلة الجديدة، فهي تعني لدى رئيس الجمهورية عبدالعزيز بوتفليقة: "هي إعادة بناء الروابط التي انفصمت بين أفراد مجتمع التي تمزقت أوصاله لا بفعل أعمال العنف، بل بفعل إيديولوجيات الظلال، والبغي بوجه خاص...هي تعني إعادة بناء الوفاق بين الجزائريين أيام كانت مشاربهم ومناهلهم، وبث روح السلم...وضمان الأمن والأمان للجميع...وهي تعني كذلك مصالحة رسمية وسياسية بين الجزائريين وتعبئة جميع الأطراف في سبي تجديد وطني يكون كفيلا من خلال إصلاح الدولة، وإعادة تنظيم الساحة السياسية، والإصلاحات الهيكلية بالقضاء على الأسباب التي أدت إلى انفجار الأزمة، وبإنشاء علاقات اجتماعية جديدة".

أبعاد المصالحة الوطنية: بوصفها نسقا قيميا، فهي ترتكز على فكرة الحل الشامل للأزمة الوطنية، باجتثاث جذورها والقضاء على مسبباتها ومعالجة أثارها، وعلى فكرة تطوير سياسات قيادة المجتمع الجزائري على أسس الحكم الصالح والديمقراطية والتنمية الوطنية الشاملة والعدالة الاجتماعية الكاملة، وتوفير عوامل قوة الدولة الجزائرية وهيبتها في كل المجالات.

1- البعد الأمني: هي تسعى إلى وقف الاقتتال، وإنهاء حالة الحرب المستعرة بين الجزائريين، ونزع فتيل الفتنة بين الأطراف المتصارعة، مبادرة السلم والمصالحة الوطنية التي دعى إليها رئيس الجمهورية كتتويج لسلسلة من المحاولات التي قام بها النظام السياسي الجزائري لاحتواء "الحرب الأهلية" التي اندلعت في أعقاب إلغاء المسار الانتخابي.

2- البعد السياسي: سعى النظام الجديد إلى ترقية الائتلاف الحكومي والذي طبع مرحلة الأزمة خاصة بين جبهة التحرير الوطني والتجمع الديمقراطي الوطني وحركة مجتمع السلم وحركة النهضة والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إلى تحالف سياسي بدافع بناء الجماعة الوطنية، من شأن الاستقرار الذي تشهده هاته الفترة أن يساهم في بروز تحالف سياسي كبير يؤسس للتوجه نحو العصرنة ويعترف ويقبل الاختلاف والتنوع ومجند من أجل قيمة واحدة ألا وهي ديمومة الجزائر العصرية، فلقد تجسد هذا التحالف في 16 فيفري 2004 حقيقة الثقافة السياسية المنشودة لفترة ما بعد الأزمة والمتمثلة في السم والمصالحة الوطنية الشاملة، وفك الاشتباك بين الإسلامي والعلماني، حيث تكافأت جهود الجميع حول برنامج رئيس الجمهورية[1].

3- البعد الثقافي: ركز على ضرورة التصالح مع الماضي والتاريخ الجزائري العربي، والتصالح مع عالمنا المعاصر، وحرصت على أن تفهم ثورة نوفمبر على أنها تتويج لانبعاث الجزائر ودخولها واقع العصر الجديد وإن جميع الحقب السابقة التي عرفتها الجزائر سواء استعمارية أو عثمانية وعربية ورومانية وأمازيغية هي محطات في مسيرتنا التاريخية والحضارية، إعادة اعتبار للبعد الأمازيغي كأحد مكونات الهوية الوطنية وذلك من خلال ترسيمه في الدستور، أيضا حرصت القيادة الجديدة على إبعاد الهوية الوطنية من محاولات التنسيق وإعادة الاعتبار لكل عناصرها.

بالإضافة إلى البعد الاقتصادي الذي يعمل على توحيد النظرة إلى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وعدم التفريق بين القطاع الخاص والقطاع العام[2].

---

[1] - محمد بوضياف، مرجع سابق، ص225.

[2] - **المكان نفسه**، ص 226.

- مرحلة السياسة الخارجية الدفاعية- الهجومية (1999-الآن): تمثل هاته المرحلة مرحلة تكثيف النشاط الخارجي على مستوى معظم مناطق العالم تقريبا مركزا على أمريكا وأوروبا والمجال الجغرافي الطبيعي للجزائر وأن أخذت إفريقيا القسط الأكبر من ذلك النشاط، وبعد قرابة العشر سنوات من التقوقع والنسيان والتجاهل واللامبالاة عادت الجزائر تنشط على مستوى الساحة الدولية على الصعيدين الدبلوماسي والسيكولوجي.

المعطيات التي اعتمدتها الدبلوماسية الجزائرية وهي: معاينة ووضع اقتراحات لمعالجة مشاكل القارة السلم مسألة حتمية للنهوض بإفريقيا، من أجل شراكة متوازنة مع الخارج، ودبلوماسية تركز على الخارج لفك الحصار على الداخل[1].

المطلب الثالث: مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر والإنفاق على التسلح

في البداية وجب الإشارة إلى مفهوم العقيدة الأمنية حتى تتضح لنا معالمها ويكون لها بعد مفهوماتي هام، فهي أي العقيدة الأمنية يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، حيث تتبنى الدول والوحدات السياسية هذه العقيدة في حالة وجود تهديدات وتحديات تكاد تواجه أمنها، حيث تعمل هاته العقيدة الأمنية على إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، وعليه ينبغي معالجة هاته الجزئية من خلال العناصر التالية:

1/ مفهوم العقيدة الأمنية:

هي عبارة عن تلك الأداة التي من خلالها يسمح لدولة أو الوحدة السياسية بتعريف التهديدات والمخاطر التي تواجهها، وبالتالي فالاختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد الاختلاف وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها.

العقيدة الأمنية هي بمثابة تصور أمني يحدد المنهجية التي باستطاعة الدولة من خلالها مقاربة أمنها كما تساعد على تحقيق أمنها، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها.

العقيدة الأمنية الجزائرية ليست بعيدة عن التعاريف السالفة الذكر، فقد نجد عوامل متمثلة بالأساس في التاريخ والجغرافيا والإيديولوجيا كعوامل مساعدة في تحديد هاته العقيدة الأمنية الواجب تبنيها من طرف الدولة لتحقيق مآربها، فيمكن الإشارة إلى أن هاته العوامل السالفة

[1] - محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية**، (بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص 47-43.

الذكر كان لها تأثير واضح على هذه العقيدة منذ الأيام الأولى لاستقلال الجزائر فبشيء من التفصيل في هاته العوامل نجد:

1/ العامل التاريخي: الاحتلال الفرنسي ومن خلال مؤسساته العسكرية والإدارية عمل على محاولة التمكين للمشروع الحضاري الأوروبي، محاولا بذلك طمس الشخصية والهوية الجزائرية، لكنه قوبل بمقاومة شرسة اتخذت أشكالا متعددة سواء بالانتفاضة أو بالعمل السياسي السلمي[1]، وقد ارتبط تلك ردود الأفعال بالانخراط في العمل المسلح لاسترداد السيادة الوطنية وتعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال، حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي، فالعامل التاريخي كان له دور في بناء العقيدة الأمنية للدولة ورسم التزاماتها الداخلية، ويظل حاضرا ولا يزال يطبع عقيدته الأمنية كمثل استمرارية الرفض والتماطل للطرف الجزائري لإقامة علاقات التطبيع مع إسرائيل.

2/ عامل الجغرافيا: فموقع الجزائر في نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة وذلك بتوسطها لعدة دول مغاربية، مع توسطها لكيانين ضخمين، ولعل أولهما في الشمال يمثله الاتحاد الأوروبي والثاني في الجنوب يتمثل في العمل الإفريقي، فهاته النقطة الإستراتيجية أمنيا جعلت الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات، فهذا الانكشاف الأمني جعل من عملية صياغة العقيدة الأمنية للجزائر تأخذه في الحسبان، فمستويات تأثير عامل الجغرافيا على طبيعة العقيدة الأمنية متنوعة، فقضايا مثل دعم حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر وعلى رأسها الاكتشافات الأمنية للجزائر، وازدياد عملية الاعتماد والترابط والتشابك على العديد من الأصعدة، فهاته القضايا كانت مستمرة حتى إلى غاية نهاية الحرب الباردة، حيث اتجهت العقيدة الأمنية الجزائرية نحو الارتكاز على عناصر جديدة أهمها: قضايا تتعلق بمحاربة الإرهاب، تجارة المخدرات، أمن الدولة وهذا ما معناه الانتقال من البعد الخارجي كمحدد للعقيدة الأمنية إلى البعد الداخلي والذي أثر بشكل واضح في صياغتها.

3/ العامل الإيديولوجي: فهذا العامل يعتبر من أهم الارتكازات في هذه العقيدة، وذلك منذ الأيام الأولى للاستقلال، حيث مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار مصدرا ذا قيمة وهذا لعدة عقود كما كان لخيار الحزب الواحد اقتداء ببعد تجاري أخذت بها العديد من الدول دور في بلورة هذه العقيدة الأمنية تم النظر إلى حزب جبهة التحرير الوطني على أنه وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات الأولى التي عرفتها الجزائر عقب حصولها على الاستقلال، وهذا ما أكدته المواثيق الوطنية لسنوات 1964 و1976 و1986 وهي تمثل مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر آنذاك، فالاشتراكية كنظام وإيديولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال، رسمت الإيديولوجية الاشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاثة عقود منذ الاستقلال، ولعل من أبرز تلك الأهداف هي: مناصرة حركات التحرر في العالم ونصرة القضية الفلسطينية، ودعم النزاع العربي مع إسرائيل والعمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة

[1] - صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة الفكر**، ع 05، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص290.

إقليمية، كذا الاستعانة بالمؤسسة العسكرية والمتمثلة في الجيش الوطني الشعبي لتحقيق مجهودات التنمية الوطنية[1].

- الإنفاق على التسلح وميزانية الدفاع:

أشارت دراسة حديثة من إعداد مصالح الدفاع الأمريكية إلى أن الجزائر رفعت قيمة شرائها للأسلحة الأمريكية، محتلة بذلك المراتب الأولى من بين 25 بلدا الذي عملت الولايات المتحدة على تسليحه وهذا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وهذا في سياق الحرب الذي تشنه الولايات المتحدة على الإرهاب، حيث شهدت الجزائر زيادة في التسلح قدر بـ600 مليون دولار سنة 2001 إلى سنة 2007.

حيث تعترف الولايات المتحدة بوجود منافس قوي في بيع الأسلحة تمثل في روسيا والذي عملت الجزائر على اقتناء جميع أسلحتها من هذا البلد بحيث جعلت الجزائر الولايات المتحدة تحتل المرتبة الثانية في مصادر اقتناء أسلحتها، في سنة 2009 كانت الجزائر قد عملت مفاوضات مع الطرف الأمريكي بغية شراء أسلحة متطورة ومعدات قتالية ونظم تسليح تصل قيمتها 2 مليار دولار، في سنة 2011 حددت روسيا بداية تسليم طائرات مقاتلة تم توقيعها مع الجزائر وهي: 16 مقاتلة جوية من طراز (سوخوي سو-30 وباك 130) والتي تبلغ قيمتها 1 مليار دولار.

وحسب تصريح مدير عام مؤسسة (روس تكنولوجي) الروسية، سيرغي تشيميزوف "SerggayTchimezof" في تصريح صحفي نقلته صحيفة "نوفاياغاريتا" الروسية "أن الجزائر تعد من بين ثلاث دول بالإضافة إلى الهند وفنزويلا خصتها الحكومة الروسية بامتيازات إضافية في الصفقات العسكرية المبرمة معها"[2].

حسب الأمين العام لوزارة الخارجية الجزائرية السيد: مغلاوي وهذا من خلال جلسة بمركز الشعب للدراسات الإستراتيجية أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قامت ولا تزال بزيارات منتظمة إلى المنشآت النووية الجزائرية، بحيث أنها لم تسجل أي ملاحظة سلبية مؤكدة بذلك على شفافية مساعي الجزائر لتطوير استغلال الطاقة النووية لأغراض سلمية[3].

فحسب الأستاذ رياض حمادوش من جامعة قسنطينة: نتيجة للتحديات المرنة والمتمثلة بالإرهاب المتعلق بالجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية فقد عملت الدولة الجزائرية على تبني عقيدة أمنية جديدة من بين أسسها التسليح، حيث زاد حجم معدل الإنفاق العسكري، ورفع ميزانية التسليح إلى ما يزيد عن مستويات أعلى، حيث بلغت سقف عالي جدا حوالي 40 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 7 مليار دولار صرفت في الإنفاق العسكري، وهذا ما سيكون له أثر سلبي على الميزانية أو ميزان المدفوعات في المستقبل[4].

---

[1] - صالح زياني، **مرجع سابق**، ص ص 290-291.

[2] - عبد القادر رزيق المخادمي، **سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات والمصالح**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط9، 2010)، ص 45.

[3] - **المكان نفسه**، ص ص 46-48.

[4] - رياض حمدوش، **الأمن القومي العربي تحديات ورهانات**، (حصة دائرة الضوء 2014/11/07، القناة الوطنية الجزائرية، 19:00).

من كل ما سبق ذكره في مطلب المبحث هذا اكتشفنا أن اتحاد المغرب العربي يحمل في طياته 03 دول مؤسسة وهي الجزائر، تونس، المغرب في مقابل ذلك هناك دولتين منضمة وهما ليبيا وموريتانيا فهي توجد بينهم علاقات سواء علاقات تعاون أو علاقات صراع وتوتر، وهذا الأخير هو النمط السائد في الآونة الأخيرة، فبالنظرة الجغرافية نجد أن المغرب العربي يمتلك مساحة جغرافية تقدر بـ6.062.941 كلم^2 في مقابل ذلك فهو يمتلك شريط ساحلي يصل إلى 4837 كلم.

- الجزائر عرفت تغيرات لاسيما في المشهد السياسي، انطلاقا من السنة المرجعية 1998 حيث عرفت هاته الفترة العديد من التغيرات بما فيها استدعاء رئيس الجمهورية للحكم ونجاحه في الانتخابات بداية من سنة 1999 إلى حد الآن.

- سيطرة الطابع الإسلامي في العلاقات العامة داخل الدولة ومحاولة الدولة الجزائرية التوجه نحو الخارج للمساهمة في حل نزاعات وأزمات المنطقة.

- دخل الدولة الجزائرية يرتكز بالأساس على جانب المحروقات، لذلك وصفت الدولة الجزائرية بالدولة الريعية وغلبة الإنفاق العام، إلى جانب غياب الزراعة والفلاحة والصناعة باعتبارهما عصب الأساس للتطور بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على الجانب العسكري والأمني.

- تمكن الدولة الجزائرية من إعادة الطابع الرسمي للعلاقات بين الوحدات السياسية الأخرى قصد عودة السلم والمصالحة الوطنية[1].

[1] - وياض حمدوش، **مرجع سابق**.

المبحث الثاني: الواقع التنموي في الجزائر

تنضوي الجزائر تحت صف الدول الحديثة العهد بالاستقلال مما جعلها تستغيث بنهج اقتصادي معين اعتقادا منها بأنه يمثل السبيل الوحيد للخروج من الأزمة وقيادة البلاد إلى الأمام، ألا وهو النهج الاشتراكي على الرغم من أنه كانت له مزايا نسبية وإيجابية، إلا أنه ورط الدولة في خصوصية الاعتماد على مصدر واحد دون مصادر أخرى، ما جعلها تعتمد بالأساس على الإنفاق العام مبتعدة بذلك على الجانب الاستثماري والفلاحي والزراعي، وعليه ومن خلال الأداء التنموي للجزائر نجد أنها سجلت مؤشرات هامة لاسيما من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والخدماتي، بالإضافة إلى الاعتماد على المحروقات كمصدر أساسي للدخل ما جعل الدولة تكيف هاته المعطيات في شكل برامج تنموية تحاول من خلال هاته البرامج قيادة البلاد نحو نموذج تنموي حقيقي.

فسنحاول أن نسلط الضوء عليها في مطالب محددة وهي: المطلب الأول: وفيه محاولة الإشارة إلى الأداء التنموي من خلال مؤشرات عدة ومعطيات متنوعة، بالإضافة إلى المطلب الثاني: تقديم معطيات هامة حول نسب الإنفاق العام والاعتماد على مصادر وحيدة للدخل، وأخيرا المطلب الثالث: إعطاء مثال حول برامج التنمية ألا وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو.

المطلب الأول: الأداء التنموي في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نسلط الضوء على الأداء التنموي وواقع التنمية في الجزائر وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات والتي تعتبر بمثابة المعيار الأساسي لقياس حجم الأداء التنموي في الجزائر لما يمثل الأداء التنموي من محصلة ونتائج لأفعال وأدوار وسلوكيات الدولة وهذا من أجل تجسيد الإستراتيجيات التنموية، انطلاقا من سنة 2000 والتي تمثل سنة محورية قصد تتبع مستوى الأداء التنموي في الجزائر والذي يركز بالأساس على مجموعة من المؤشرات والتي من بينها:

1/ المؤشرات الاقتصادية: لقد عرفت الجزائر سابقا مجموعة من الأزمات لم تعرف للتحسن الاقتصادي له طريق إلا بعد سنة 1995 حين بلغ النمو بها 3.9% ثم 4% سنة 1996 و5% سنة 1997 باستثناء قطاع الصناعة الذي عرف تدهورا مستمرا ونسب نمو سالبة لأنه تأثر ببرامج الإصلاح والتعديل وما ترتب عنها من سلوكيات لم تكن في صالح العمال وما نجم عنه تسريح لهاته الشريحة المهمة من المجتمع، خسائر مالية ناجمة عن عملية التطهير المالي قدرت بـ800 مليار دون فائدة، بقية المؤشرات الاقتصادية الأخرى قد عرفت تحسنا منذ سنة 1995 إلى سنة 2000 ثم بعد ذلك ازدادت وتيرة التحسن مع بداية الألفية الجديدة لارتباطها بمداخيل النفط[1]، لذا كانت الجزائر تمثل إحدى الدول الإفريقية العشر الأولى التي تمتلك موارد وفيرة من النفط والغاز، لذا اغتنمت فرصة الانتعاش الدولي في قطاع النفط الذي حدث منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي، فحققت إيرادات عالية من مشاريع عدة في مجال الهيدوركربونات مما شجع الجزائر أن يكون لها يد طويلة في مجال الاستثمار الذي كان يمثل عن رغبة الجزائر في تنويع صادرات الثروة خارج مجال المحروقات.

[1] - آسيا بلخير، **مرجع سابق**، ص 149.

حققت الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر أداة أساسية لقياس مستوى المعيشة ما قيمته 0.719 في سنة 2006 ليحقق 0.728 سنة 2007 ليرتفع إلى 0.747 في 2008، فمؤشر الناتج المحلي زادت قيمته 1.86% في المتوسط سنويا منذ عام 2006[1]، تراجع معدلات التضخم التي بلغت 0.43% سنة 2000 ليرتفع سنة 2001 إلى 4.2%كان سببا في تحسن النمو وهذا مرده إلى الزيادة في أسعار الموارد الزراعية بنسبة 5.5% وكذا ارتفاع الأجور، كما ارتفع معدل التضحم إلى 2.5% سنة 2006 ليواصل ارتفاعه سنة 2007 ليصل إلى 3.5% وهذا راجع إلى قرار الحكومة القاضي بزيادة رواتب العمال والموظفين بالقطاع العام وزيادة التنافسية بين المستوردين الخواص وكذا ارتفاع أسعار الموارد الغذائية[2]، باختصار شديد نلقي نظرة حول تطور الأداء الاقتصادي في قطاعات الصناعة والطاقة والمناجم.

- **قطاع الصناعة:** في سنة 2000 أعيد تنظيم تسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة فوضعت جملة من الإصلاحات مما ساعد القطاع الصناعي العمومي على فرض سيطرته بنسبة 75% من النشاطات الصناعية الوطنية، سجل فرع الحديد والصلب نموا يقدر بـ5.1% سببه إعادة تشغيل مركب الحجار بعنابة بالإضافة إلى فرع الكهرباء والإلكترونيك عرف نموا بـ3.4% سببه المنافسة القوية بين مختلف المؤسسات، فرع مواد البناء عرف الآخر نموا قدر بـ5.1% سببه ارتفاع كبير لإنتاج الاسمنت ليتجاوز لأول مرة سقف حجم 8 ملايين طن، فرع الكيمياء والصيدلة والأسمدة سجل نموا قدر بـ6.4%، سجلت بعض الفروع تراجعا على سبيل المثالث: فرع الصناعات الغذائية 9.4%، النسيج والجلود 13.5%، الميكانيك والمعادن 11%، فرع الخشب والورق 0.6%، القطاع الخاص عرف به النمو الإنتاجي تطورا إيجابيا قدر بـ6.4% خصوصا في الصناعات الغذائية +11%والإلكترونيك +2%.

- **قطاع الطاقة والمناجم:** عرف هو الآخر تطورا في أدائه قدر بـ4% وسببه كان مرتكز حول النتائج التي حققها فرع المحروقات (سوناطراك وفروعها) التي تستحوذ على 95% من إنتاج القطاع بالإضافة إلى ارتفاع سعر برميل النفط إلى 28.7 دولار أمريكي للبرميل الواحد بشيء من التفصيل:

في فرع المحروقات: حيث ارتفع عدد الآبار المحفورة بنسبة 76%فسجل الإنتاج ارتفاعا بـ300% سجل فرع تحويل الغاز ارتفاع قدره 170% كما ارتفع إنتاج معمل التكرير بنسبة 4.7% والكهرباء بنسبة 3.2%، أما فروع الكيمياء سجل زيادة قدرت بـ19.2% بالإضافة إلى فرع المناجم والمحاجر تحسنا قدر بـ6.1% في سنة 2001، نتيجة لمجموعة من القرارات الصادرة عن منظمة أوبيك والمتمثلة في رفع الإنتاج مما تسبب في تراجع الأداء في هذا القطاع حيث عرف انخفاضا قدر بـ2.8%، إلا في سنة 2002 ونتيجة لارتفاع أسعار البرميل حيث وصلت إلى 25.2% بسبب زيادة المضاربة وتخفيض الإنتاج الفنزويلي فقد سجل هذا القطاع نموا مؤشرا 5.4%[3].

---

[1] - سوسن مريبعي، **مرجع سابق**، ص 149.

[2] - المجلس الاقتصادي الاجتماعي، **تقارير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنوات 2001**-2006، الجزائر، ص ص 21-44.

[3] - المجلس الاقتصادي الاجتماعي، **مرجع سابق**، ص 21-44.

2/ المؤشرات الاجتماعية: نلقي نظرة على إنجازات الدولة الجزائرية على مستوى أبعاد ممتدة ومنها: البطالة، التشغيل، الصحة التعليم.

- **البطالة والتشغيل:** فكما هو معروف أن البطالة ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وأهمها مدى قدرة الدولة على توفير فرص عمل للقادرين على العمل، الجزائر هي من أكثر الدول معاناة من البطالة وهذا راجع إلى تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة خاصة مع عمليات التسريح الواسعة للعمل والتي مست 520 ألف عامل خلال الفترة (1994-1998) حيث ينتمون إلى قطاعات البناء والأشغال العمومية والقطاع الصناعي والمؤسسات المحلية وقطاع الخدمات وهذا على اثر حل المؤسسات العمومية[1]، يمكن أن نشير إلى بعض الإحصائيات.

السنة	1988	1991	1994	1999
النسبة المئوية	12.6	20.7	24.36	29.29

ما يمكن ملاحظته هو أن أعداد كبيرة تضاف سنويا إلى سوق العمل مقدرة حوالي 240 ألف شاب في حين لم تتجاوز فيه القدرة على التشغيل الـ100 ألف منصب سنويا حيث وصل سنة 1999 إلى 2.427.000 بطال قرابة نصفهم لا يتمتعون بتأهيل مهني أو حتى مستوى ثانوي، وعليه في بداية الألفية عرفت تراجعا في معدلات البطالة إلى 28.71% سنة 2000 إلى 27.3 سنة 2001 ثم 17.7% سنة 2004 لتنتقل إلى 15.3% سنة 2005 أي بقيمة أزيد من 1.4 مليون بطال.

- **الصحة:** شهدت السنوات الأخيرة بعض النمو في مجال الصحة وذلك راجع إلى تحسن على مستوى صحة الأفراد وهذا ما سبب نتائج إيجابية مجملة في انخفاض معدلات الوفيات وانخفاض سوء التغذية لدى الأفراد للإشارة أن المنظومة الصحية في الجزائر تعد الأسوأ بالمقارنة مع دول الجوار وهذا استنادا للدراسة الحديثة لخبراء جامعة شربوك الكندية بالتنسيق مع المنظمة العالمية للصحة[2]، حيث مست مستشفيات ومؤسسات المنظومة الصحية في المغرب العربي حيث كشف التقرير على أنه رغم الميزانيات الضخمة على القطاع الصحي في الجزائر المرصودة لتحسين ظروف الرعاية الصحية للمواطن إلا أن القطاع بقي لم يفي بالغرض الذي وضع من أجله.

- **التعليم:** التعليم أداة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها لتحسين نوعية الحياة، فالنقص في التعليم الأساسي والأمية يعيقان من عملية التنمية، حيث أكد الباحثون أن التعليم والتنمية وجهان لعملة واحدة يصعب الفصل بينهما، فحسب دليل التعليم في تقرير التنمية البشرية العالمي فإن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين في الجزائر 15 سنة فما فوق في سنة 2001 بلغ نسبة 67.8%، أما لدى فئة الشباب 15-24 سنة فقد بلغ نسبة 89.2% حيث بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي بلغت 98% نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي 62%، ليكون التعليم في هذه السنة 0.69، حافظت الجزائر على نفس القيمة وهي نفس القيمة التي سجلها أيضا في سنة

[1] - خالد حامد، "الخصخصة: دراسة سوسيو قانونية"، **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**، ع1، الجزائر، (2007)، ص 166.

[2] - سوسن مريبعي، **مرجع سابق**، ص140.

2004، ليرتفع سنة 2005 إلى 0.71% ليواصل سنة 2006 بنفس القيمة وسنة 2008/2007 إلى 0.711%[1].

المطلب الثاني: معضلات التنمية في الجزائر

تعد المحروقات حجر أساس الاقتصاد الجزائري باعتبارها أنها تمثل الموارد الأساسية لخزينة الدولة بالإضافة إلى أن الحكومة تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية لتمويل سياستها العامة في كافة القطاعات، للإشارة أن الجزائر اعتمدت سياسة الانفتاح الاقتصادي سنة 1989 محاولة بذلك التخلي عن قطاع إستراتيجي متمثل في المحروقات ومتجهة بالأساس إلى محاولة التوجه نحو الاستثمار الأجنبي، وهذا ما ولد مخاوف جمة نحو هذا التحول لأن الجزائر دولة ريعية لا تمتلك موارد مالية أخرى غير البترول لتنفيذ برامجها أمام عجز كل السياسات المتبعة لحدة الآن لاسيما في الميدان الصناعي والفلاحي لخلق الثروة، وهذا ما سنعالجه من خلال النقاط التالية:

1/ الدولة الريعية وغلبة الإنفاق العام: فيستخدم مفهوم الدولة الريعية لوصف حالة الدولة عندما تحصل على جزء كبير من إيراداتها 40% فأكثر من مصادر خارجية على شكل ريع (وهي مداخيل من الصادرات الخام دون إضفاء حالة الإنتاج عليها)، فهي ليست تحت رحمة ضرائب مواطنيها، ويشكل الإنفاق العام جزء كبير من ناتجها المحلي، حيث تقوم بتوزيع الريع أو جزء منه على مواطنيها من خلال برامج وسياسات اقتصادية واجتماعية الهدف منها توفير كل حاجيات المواطن، وفي هاته الحالة تصبح الدولة تتمتع باستقلالية اتجاه النشاط الاقتصادي الداخلي بحيث لا تحتاج لفرض ضرائب على مواطنيها، كما يعتبر البعض أن الإنفاق العام الهدف منه تقليص إمكانات تنامي المطالب والضغوط الشعبية سيرا على مبدأ: "لا ضريبة ولا تمثيل".

الجزائر دولة ريعية ومعظم ثروة البلاد تأتي من استخراج النفط والغاز، والسيطرة على مؤسسات الدولة تعني السيطرة على هذه الثروة، يشكل الإنفاق العام جزءا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي، فهي تحصل على جزء كبير من إيراداتها من مصادر خارجية على شكل ريع بترولي، فمثلا في سنة 2010 كانت مداخيل الخزينة العمومية تصل إلى 4379.6 مليار دينار مشكلة من عائدات الجباية البترولية بقيمة 2905 مليار دينار أي بنسبة 66.3%، أما بقية العائدات 147.3 مليار دينار وبنسبة 33.70% مقسمة بين المداخيل الضريبية 1287.4 مليار دينار وغير الضريبية 182.8 مليار دينار[2].

أما عن الهبات فقدرت بـ4.4 مليار دينار، للإشارة تقوم الدولة بدور الوسيط بين القطاع النفطي وبقية القطاعات من خلال برامج الإنفاق العام وهذا ما جعل من المطالب والضغوط الشعبية تتقلص بالمقابل تعود أسباب زيادة حجم هذه المطالب إلى عدم قدرة النظام على الاستمرار بهذه السياسات في ظل تغير أسعار البترول خاصة في أعقاب الفترة التي أعقبت الصدمة النفطية سنة 1985 وخلال فترة التسعينات وتزايد الأعباء المالية على عاتق الدولة

---

[1] - د.ا.ك، **مجموعة تقارير التنمة البشرية لسنة 2001-2007**، نيويورك، الأمم المتحدة من 2001إلى 2007، ص ص 142-218.

[2] - سمير بن عياش، "أثر الفواعل المحلية على تنفيذ السياسات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة (2012)"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، ع2، (أكتوبر 2013)، ص38.

نتيجة الأزمة الأمنية خلال تلك الفترة، ففي الوقت الذي عرف فيه العالم تحولا في جميع القطاعات لم يتم لحد الساعة وضع البنى الأساسية للاقتصاد الرأسمالي في الجزائر، فلا توجد فعليا سوق مالية ولا بورصة سواء للعقار وموزع الخدمات والمزايا ومصدر التوظيف والتشغيل وأحيانا مصدر للرفاهية الاجتماعية.

ما يمكن الإشارة إليه هو أن الجزائر رغم استمرار هاته السياسات ويبقى الاهتمام حول الإنفاق العام وتدعيم الاستهلاك بدل التركيز أكثر على الإنتاج والقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات وإحداث مناصب الشغل الدائمة وتدعيم الاستثمار المنتج للثروة على مستوى القطاعين الخاص والعام[1].

يمكن أن نشير إلى:

أ/ أوزان الإنفاق العمومي: حيث تعتبر سنة 1998 سنة مرجعية تقاس كنسبة من الناتج الداخلي الخام بمعنى أن النفقات العمومية للصحة في الجزائر بلغت 3.3% من الناتج الداخلي الخام وهي دون تلك المخصصة للمؤسسة العسكرية حيث وصلت إلى 3.9%.

في الجزائر بلغ المؤشر حوالي 8.4% للصحة والتربية و3.9% بالنسبة للقوات المسلحة وهاته المؤشرات إيجابية على غرار دول المغرب العربي.

ب/ وزن المبادلات والخدمات: فقد بلغت المبادلات في الجزائر بـ46.7% مقابل 40.6% للخدمات ودلت المعالم والمؤشرات لسنة 2000 أن هناك حوالي 12 مليون جزائري يعيشون بأقل من 7500 دج أي 100 دولار وهو ما يمثل 32% من السكان كما أن البطالة وصلت حدود 30% من العمال النشطين، إلا أن الوقائع الراهنة تعكس الجهود الجبارة التي قامت بها الجزائر في مجال التقليص والاختزال ومن خلال الجداول التالية يمكن توضيح بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للجزائر في مرحلة الانطلاق (1999-2003)[2].

جدول رقم 03: المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للجزائر في مرحلة الانطلاق (1999-2003)

بيان عام	1999	2000	2001	2002	2003
الناتج الدخلي الخام/ مليار$	48.1	54.4	54.8	55.9	66.6
الدخل الفردي / مليار $	1.627	1.790	1.775	1.783	2.93
معدل النمو %	3.2	2.4	2.1	4.1	6.8
معدل التضخم %	2.64	0.34	4.23	1.42	2.59
معدل البطالة %	-	28.98	27.3	-	23.7
ديون خارجية / مليار $	28.315	25.261	22.571	22.642	23.353
الصادرات / مليار $	12.542	21.718	19.177	18.832	24.639
الواردات / مليار $	6.730	9.635	10.424	12.007	13.008

[1] - سمير بن عياش، **مرجع سابق**، ص 38.

[2] - سعيد بومنجل، "أصالة الشعوب وتحدي العولمة-مقاربة الواقع الجزائري"، **مجلة دراسات استراتيجية**، الجزائر: مركز البصيرة والبحوث، ع05، (جوان 2008)، ص ص 52-54.

سعر الصرف دج/$	66.64	75.29	77.26	79.69	77.37
احتياطي الصرف / مليار $	4.41	11.91	17.96	23.1	32.94

ج/ الدخل الفردي: لوحظ أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام PIB بالدولارات الثابتة لسنة 1995 مثلا كان 1460 دولار سنة 1975 ليرتفع ببطء إلى حدود 1521 دولار للفرد الواحد سنة 1998، أي بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي P.A.S دون مراعاة من يصلهم الدعم أو هذا النصيب من السكان.

د/ مؤشر التنمية البشرية: يقدر اعتياديا بـ1 كحد أقصى، وإذا ما زاوجنا مؤشرات الدخل والصحة والتربية فإن هذا المؤشر I.D.H قد تزايد بواقع 34% منذ سنة 1975 وقد كان هذا المؤشر سنة 1975 حوالي 0.50 بينما ارتفع ليصل إلى 0.683 سنة 1998، فتجدر الإشارة إلى أن التحسن الملحوظ للجزائر في هذا المجال منذ هذه الفترة تبعا لبرامج طموحة في التنمية البشرية[1].

ه/ الإنتاج الوطني الخام PNB والديون الخارجية 1998 بمليار دولار حيث بلغ الإنتاج للجزائر حوالي 46.4 مليار دولار مقابل 30.7 مليار دولار كديون خارجية للعام 1998 مما سبق يلاحظ أن الجزائر أكثر مديونية بواقع 66% من PNB سنويا فيما بعد لوحظ تحسن في سنة 2007 إذ تمكنت الجزائر من تسديد غالبية ديونها الخارجية.

في ظل وجود دولة ريعية وغلبة الإنفاق العام بالنسبة للجزائر وجب الانتقال بروية نحو الاتجاه القائل أن السياحة إحدى صناعات العالم المهمة في الوقت الحاضر، بحث أنها فاقت معدلات نمو الزراعة والصناعة كما تجاوزت أهميتها الصناعات التحويلية والخدمية وعليه من الواجب التحليلي تطلب تسليط الضوء على هذا الاتجاه.

- السياحة الصحرواية في الجزائر: للإشارة فإن قطاع السياحة بات من أكثر القطاعات نموا حيث باتت تزداد أهميته لدى أغلب الاقتصاديات العالمية وهذا في ظل النمو وتحسن المدخول، هناك علاقة قوية بين صناعة السياحة وحركية دوران النقود وحجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، وعليه فقد سجلت منظمة السياحة العالمية لعام 2012 زيادة تقارب بـ10% من عدد السياح مقارنة بالعام الماضي وهذا بعد أن توصلت الجزائر إلى مليون سائح في العامين 2010 و2011.

- من بين المنافع الاقتصادية للسياحة الصحرواية: السياحة تعد أحد مصادر الدخل القومي وتساهم بدرجة ملموسة في توفير قدر من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية وذلك من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة والمدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدول مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلد، للسياحة دور في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي من القطاعات المهمة التي توفر عائدات للاستثمار[2].

[1] - سعيد بومنجل، **مرجع سابق**، ص ص 54-56.

[2] - سعيد بومنجل، **مرجع سابق**، ص 56.

للسياحة دور فعال في زيادة الدخل الوطني من خلال المساهمة بصورة مباشرة في الناتج الوطني الخام PIB واستنادا إلى إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة سجلت الجزائر نسبة 2.4% من حصة السياحة في الناتج المحلي الخام لعام 2011 ومن خلال الجدول سنتعرف على تدفق السياحة على الجزائر.

جدول رقم (04): يوضح تدفق السياح إلى الجزائر خلال الفترة (2009-2012[1])

السنة / السياح	2009	2010	2011	2012
الجزائريون المقيمون بالخارج	1.255.696	1.415.509	1.493 245.	1.652.101
نسبة التطور بالمائة	3.35	12.73	5.49	10.64
السياح الأجانب	655.810	654.987	901.642	981.955
نسبة التطور بالمائة	17.80	-0.13	37.66	8.91
المجموع	1.911.506	2.070.496	2.394 887.	2.634.056
نسبة التطور بالمائة	7.89	8.32	15.67	10

المطلب الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

نظرا لتزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة من طرف المجتمع الدولي بصفة عامة والحكومة الوطنية بصفة خاصة، فقد عملت الحكومة على إبراز برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009/2001 في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال المحافظة على البيئة خلف تنمية ريفية تشجع على العودة العكسية للهجرة الريفية، الاهتمام بالعنصر البشري وتنمية مهارته.

1/ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الدولة الجزائرية قصد إنشاء محيط لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، وهذا ما سنعالجه من خلال إنجازات عديدة لعل من بينها:

أولا: دعم النشاطات الإنتاجية، ثانيا: التنمية المحلية والبشرية، ثالثا: تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي، رابعا: تنمية الموارد البشرية.

أولا: دعم النشاطات الإنتاجية

[1] - Synthèse des flux touristiques en Algérie année 2009,République Algérienne démocratique et populaire, Ministère du tourisme et de l'artisanat 2009 .

أ/ الفلاحة: فيندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث يتمحور حول: مكافحة الفقر والتهميش عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين، حيث قدرت تكلفته بـ65 مليار دينار جزائري، العمل على تكثيف الإنتاج الفلاحي بالخصوص المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات للمنتجات الفلاحية، حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل في الريف حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف.

ب/ الصيد والموارد المائية: نظرا لطول الساحل الجزائري جعل من هذا القطاع لا يحظى بالعناية المستحقة وبالتالي الصيد يمثل مصدر ثروة، فيتضمن هذا البرنامج بداية: البناء، تصليح وصيانة البحرية، التكييف التقييم، التبريد والنقل، فإنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها في إطار قانون المالية لسنة 2001، حيث يتعلق الأمر بـ: تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي، إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، إدخال إجراءات جبائية جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين[1].

ثانيا: التنمية المحلية والبشرية

أ/ التنمية المحلية: التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، حيث أن البرنامج يتضمن إنجاز مخططات البلدية للتنمية، والتوزيع الموازي للتجهيزات والأنشطة على كامل التراب الوطني، مشاريع مرتبطة بالطرق سواء ولائية أو بلدية، تطهير الماء والمحيط.

ب/ التشغيل والحماية الاجتماعية: حيث يتطلب هذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ16 مليار دج، فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية المتعلقة بالولايات المحروسة، حيث البرنامج ما من شأنه أن يسمح بعرض 70.000 منصب شغل دائم، أما عن النشاط الاجتماعي فيتمثل في نشاطات التضامن اتجاه السكن الأكثر ضعفا.

ثالثا: تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي

قدر بغلاف مالي قدره 210.5 مليار دج، حيث يتشكل من ثلاث جوانب: التجهيزات الهيكلية للعمران إعادة الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران، بشيء من التفصيل:

1/ التجهيزات الهيكلية للعمران: فيهدف إلى تحسين إطار معيشي لحياة سكان المراكز الحضارية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة، حيث قدر هذا البرنامج بـ142.9 مليار دج، تأمين الموانئ والمطارات والطرقات حيث يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرق بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش 1.7 مليار دج.

2/ إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب والواحات: حيث ينص هذا البرنامج على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، حيث يتوزع هذا البرنامج على المسائل التالية: المحيط 6.1 مليار دج، الطاقة 16.8 مليار دج، الفلاحة 9.6 مليار دج السكن 35.6 مليار دج[2].

رابعا: تنمية الموارد البشرية

[1] - زرمان كريم، "التنمية المستدامة في الجزائر"، **مجلة أبحاث اقتصادية** ، ع07، (جوان 2010)، ص ص 200-201.

[2] - زرمان كريم، **مرجع سابق**، ص 202.

تكلفة هذا البرنامج حوالي 90.3 مليار دج، تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكن، المنشآت الصحية والتربية، حيث يتوزع هذا البرنامج على: التربية الوطنية 27 مليار دج، التكوين المهني 9.5 مليار دج، التعليم العالي 18.9 مليار دج، البحث العلمي 12.38 مليار دج، الصحة والسكان 14.7 مليار دج، الشباب والرياضة 4 مليار دج، الثقافة والاتصال 2.3 مليار دج، الشؤون الدينية 1.5 مليار دج.

- نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): عمل على إنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية حيث تميزت سنوات (2001-2004) بالأمن عبر كامل ربوع الوطني ولعل من بين النتائج استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دج، أي 3.700 مليار منها 3 مليار دولار أي 2.35 مليار دينار من الإنفاق العام، في سنة 2003 تراجعت البطالة أكثر من 24% إلى 29%، تم إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذا بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة، حققت الجزائر نمو قدره 6.8% واحتياطي صرف قدره 32.9 مليار دولار ديون الجزائر الخارجية انخفضت من 28.3 مليار دولار، كما تقلصت الديون العمومية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003.

2/ البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009): مع العلم شكلت الانتخابات الرئاسية منعطفا حاسما في 08 أفريل 2004 في مسار التقويم الوطني الذي عكفت على انتهاجه حيث سجل التزام رئيس الجمهورية بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من خلال ثلاث محاور:

1/ الإصلاح في المجال الاقتصادي: أولا: تحسين إطار الاستثمار:

1- ترقية الاستثمار وضبطه من خلال التعديلات التشريعية في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

2- تسوية مسار العقار: فيما يخص العقار الصناعي والذي يمثل عائقا في نظر الكثيرين.

ثانيا: مكافحة الاقتصاد غير الرسمي: ظهور اقتصاد السوق في الجزائر مؤخرا صاحبته ظواهر طفيلية وضارة عقدت الحكومة العزم على محاربتها، حيث تعزم الحكومة على مكافحة الاقتصاد غير الرسمي.

ثالثا: عصرنة المنظمة المالية:فهي ورشة مفتوحة ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروف الاقتصادية الكلية الملائمة، حيث تعمل الدولة على تحقيق استكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا، تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين وتعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفعال، التطوير المؤسساتي للقطاع المالي لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة، التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات لاسيما من أجل التحكم في المهن الحرة، إنعاش البورصة وتطويرها[1].

2/ النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة في جميع مناطق البلاد:

أولا: تثمين الثروات الوطنية وتطويرها

[1]- زرمان كريم، **مرجع سابق**، ص 204.

أ/ قطاع المحروقات والمناجم: تقوم الحكومة باستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية من أجل جلب الاستثمار الخاص الوطني والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الاستثمارات في شكل شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم، تعمل الدولة على تكييف وعصرنة المنشآت الأساسية المعدة لتصدير المحروقات لتتماشى مع تطور الإنتاج، وتعمل كذلك على ضبط تسعيرة الكهرباء والغاز، ستواصل كذلك وبشكل ملموس على تشجيع إيصال الغاز وغاز البر المميع والطاقات المتجددة.

ب/ الفلاحة: عرف هذا القطاع تقدما معتبرا خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبفضل الموارد المالية الكبرى التي خصصتها الدولة، ستوجه الإعانة والحفز العموميين لتنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها لاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية، تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد وتشجيع التكامل بين المنتخبين والصناعة الغذائية والفلاحية.

ج/ في ميدان السياحة والصناعة التقليدية والصيد البحري: حيث تشكل السياحة عنصرا من عناصر القوة يجب على الجزائر أن ترفع من خلاله مستوى إيراداتها الخارجية ومضاعفة قدراتها في استحداث مناصب شغل.

د/ الاتصالات والتكنولوجيا الجديدة: مع استكمال عملية المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد والتشجيع على تطوير دخول شبكة الانترنت ذات المستوى العالي.

ثانيا: رفع التحدي في مجال الموارد المائية: الموارد المائية تشكل بسبب أهميتها الاقتصادية والاجتماعية وبحكم ندرتها مسألة ينبغي للبلاد أن ترصدها من باب الأولوية الوطنية[1].

3/ التنمية البشرية:

أولا: الصحة: ستستمر في تعبئة جهود الدولة لضمان الحق في الخدمات الصحية وتمكين جميع المواطنين من الحصول على العلاج الوقائي الاستشفائي الجوهري، ولإصلاح المنظومة الصحية من أجل تحسين الأداء فيها حيث تعمل الحكومة علي:

1- تحسين قدرات المنظومة الصحية،

2- تحسين العلاج الاستشفائي،

3- إصلاح المستشفيات من شأنه تحسين ظروف استقبال المرضى وإقامتهم ودوام أعمال الرعاية الصحية الاستشفائية، دعم تراتيب التكفل بالاستعجالات الطبية.

- تحسين التزويد بالوسائل الملائمة للخدمات الطبية المتخصصة ولاسيما الخدمات المختصة في الأمراض التي تستوجب التحويل إلى الخارج.

ثانيا: تلبية الطلب على السكن وتهيئة المدينة: تسهر الحكومة على تجسيد التزام الدولة قصد تسليم مليون مسكن جديد خلال السنوات الخمسة القادمة بكيفيات جديدة، تسهر الحكومة على تحقيق التحكم في مشكل وفرة عقار البناء الذي يتسبب في تأخر وارتفاع تكاليفها بتمويل تتشارك فيه البنوك حيث تعتزم الحكومة توسيع هذه الصيغة من السكن.

[1] - ميلود ولد الصديق، **سياسات التنمية في المغرب العربي**، محاضرة ألقيت على طلبة الأولى ماستر، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، ص ص 07-10.

1/ في مجال السكن الاجتماعي التساهمي: هذا البرنامج موجه للفئات الاجتماعية المتوسطة الدخل: إشراك المؤسسات المالية أكثر، رصد الموارد المالية الضرورية في الميزانية العمومية لتغطية الإعانات.

2/ في مجال السكن الريفي: ستعكف الحكومة على إنجاز برنامج 40.000 مساعدة تم إنجازها وستتم هذه العملية بالتعاون الوثيق بين مختلف الدوائر الوزارية المعنية في مجال السكن الاجتماعي لصالح الفئات المحرومة وتحفيز الجهات المكلفة بالتوزيع على اعتماد الشفافية، تحسين نوعية السكن التابع للممتلكات الاجتماعية الإيجارية سواء على مستوى المساحات أو الأداءات.

3/ في مجال البيع بالإيجار: ترمي الصيغة إلى عرض المساكن المبادر بها مؤخرا إلى الاستجابة بقدر أفضل لاحتياجات الشرائح الاجتماعية المتوسطة الدخل[1]، أدخلت الجزائر المخطط الخماسي الثالث (2010-2014) في ماي 2010، والذي خصصت له ميزانية مالية كبيرة كمثل تصريح وزير الموارد المائية الأسبق عبد المالك سلال في تلك الفترة بأن الجزائر قد خصصت ميزانية كبيرة مقدرة بـ40 مليار دولار لتوفير المياه الصالحة للشرب وبناء السدود ومد أنابيب المياه وتحلية مياه البحر، حيث صرفت ما يقدر بـ25 مليار دولار وتترقب صرف 15 مليار دولار خلال المخطط الخماسي الممتد ما بين (2010-2014).

من كل ما سبق الإشارة إليه من أداء تنموي والذي اعتمد بالأساس على مؤشرات موضوعية الغرض منها إبراز مستوى التنمية، بالإضافة إلى معرفة أهم مصادر الدخل بالنسبة للدولة فنستشف ما يلي:

- ✓ سجل النمو الاقتصادي الوطني بمعدل 2.6% في سنة 2000 بالإضافة إلى تراجع معدلات التضخم التي بلغت 0.43% سنة 2000.
- ✓ إعادة تنظيم قطاع الصناعة وذلك من خلال تنظيم تسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة حيث وعت مجموعة من الإصلاحات.
- ✓ قطاع المناجم عرف تطورا في أدائه حيث قدر بـ4% نتيجة لأسباب تنموية.
- ✓ بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية حيث عرفت البطالة تراجعا مع تحسن في المستويات التربوية والتعليمية.
- ✓ تعتمد الدولة الجزائرية بالأساس على المحروقات وغلبة الإنفاق ما يجعلها عرضة للأزمات وهذا ما نشاهده من تذبذب أسعار النفط من فترة إلى أخرى حيث سجلت سنة 2010 مداخيل للخزينة العمومية وصلت إلى 4379.6 دينار.
- ✓ تحسن الوضع مع بداية الألفية بشكل تدريجي من خلال الإنفاق العمومي وزيادة وزن المبادلات والخدمات بالإضافة إلى الدخل الفردي.
- ✓ وضع برامج إنعاش تنموي ملخصة في البرنامج الخماسي الأول بالإضافة إلى البرنامج التكميلي من سنة 2000-2004 إلى سنة 2004-2009[2].

[1] - ميلود ولد الصديق، **مرجع سابق**، ص ص 10-16.

[2] - / 40 Milliards de dollars pour en finir avec le problème 1) 2014 -2010 (D'eau , 15 octobre 2015. Quotidien d'Oran , Algérie , p : 05.

المبحث الثالث: انعكاسات التهديدات اللاتماثلية الأمن والتنمية في الجزائر

إن المتتبع لمسار الأحداث في الجزائر يجد أن بداية التسعينات هي فترة راسخة في أذهان الشعب الجزائري، وذلك لما خلفته من أحداث دامية خلال فترة الألفية، حيث عرف مسار التنمية في الجزائر تحديات كادت أن تؤدي به إلى إجهاض هاته المحاولات التنموية، فما نشهده من تحديات أمنية يومية خير دليل على ذلك.

الجزائر ليست في غنى عن التهديدات اللاتماثلية فهي حاولت من خلال نظامها أن تتكيف مع المستجدات حتى لا تقاد إلى نموذج يطلق عليه في الدراسات الأمنية بالدولة الفاشلة، فبحكم موقع الجزائر الجغرافي والذي يمثل بوابة إفريقيا من الجهة الأوروبية، ومحاذية للعمق الإستراتيجي الإفريقي جعل منها محط أنظار الجماعات الإرهابية، ومأوى لفئات الهجرات الغير شرعية، بالإضافة إلى ما نشهده من مسلسل للتهريب والتجارة الغير مرخص بها لاسيما على الحدود الغربية والجنوبية والشرقية للجزائر، كل هذا سنتعرف عليه من خلال المطلب الأول: وفيه نتعرف على تحركات الجماعات الإرهابية عبر الحدود، وفي المطلب الثاني: الإشارة إلى نسب الجرائم المنظمة في الجزائر، المطلب الثالث: تسليط الضوء على الهجرة غير شرعية باعتبار أن الجزائر تمثل بلد عبور.

المطلب الأول: الإرهاب ومحاولة إخلاله بالعملية التنموية في الجزائر

في البداية وجب أن نعرج على الجانب التاريخي للظاهرة الإرهابية في الجزائر، فكما تبدو الجزائر من بين كافة الدول المغاربية والإفريقية الأكثر التصاقا بالإرهاب لأن البلاد خاضت صراعا مدنيا لأكثر من عقد من الزمن، أدى بحياة مئات الآلاف من الجزائريين، فلعب ما يطلق عليهم العائدون من أفغانستان دورا بارزا وأساسيا في نشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر، إذ كان هدف التنظيمات المسلحة داخل الجزائر منذ عام 1992 هو الإطاحة بالنظام، أما بالقوة أو بإعادة جبهة الإنقاذ والعملية الانتخابية.

شهدت الظاهرة الإرهابية عدة تحولات بارزة خلال فترة التسعينات وما بعدها حيث ظهرت الكثير من الجماعات الإرهابية المسلحة في الجزائر، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جانفي 2007 هو من أهم انعكاسات الحرب الأمريكية على الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، أغلب العمليات الإرهابية تندرج في إطار الإرهاب المحلي إلا أن هذه العمليات شهدت نقلة نوعية عقب تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى ما يعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما عبر عبدالعزيز بوتفيلقة عند زيارته للولايات المتحدة في نوفمبر 2001 [1]بأن: "الإرهاب وحدة لا تتجزأ وإذا أردنا محاربته فيجب علينا أن نقوم بذلك معا".

فحل هذه المعضلة والمتمثلة في الشرعية يستدعي حل إشكالية عويصة ميزت المشهد السياسي في الجزائر وهي إشكالية الاستبعاد والمشاركة وعليه فاستمرار التهديد الإرهابي سيبقى قائما ومستمرا ما دامت هاته الإشكالية قائمة[2].

أولا: الإرهاب المحلي في الجزائر: فكما هو معروف أن الخلايا الإرهابية متواجدة حاليا بجنوب الجزائر والمتمثل في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب تحديدا، فظاهرة الإرهاب لا تعني

[1] - إدريس عطية، **مرجع سابق**، ص ص 169-170.

[2] - صالح زياني، **مرجع سابق**، ص 294.

فقط الإقليم المغاربي بل هي قضية إقليمية ودولية تشابكت فيها المؤثرات والنتائج خصوصا مع تواجد تنظيم القاعدة في المنطقة وتحالفه مع جماعات إرهابية أخرى فيها، على غرار الجماعة الليبية الإسلامية للقتال كذا الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، والتي أعلنت انضمامها للقاعدة وغيرت اسمها لتصبح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

فكما هو معروف بدأ تنظيم القاعدة في اختراق القارة الإفريقية مع بداية التسعينات من القرن الماضي من خلال الدعوة إلى دعم الدولة الإسلامية في السودان، ثم بعد ذلك ظهور الجماعات المسلحة في الصومال القادمة من إقليم أوغاديتوا التي شاركت في قوات المارينز خلال نفس الفترة إلى غاية تفجيرات السفارتين الأمريكيتين في نيروبي وكندا ودار السلام في تنزانيا سنة 1998[1].

بالنسبة للإرهاب المحلي تعتبر الجزائر أو الحالة الجزائرية من أهم الأمثلة على ذلك من خلال الأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد في فترة التسعينات بعد توقيف المسار الانتخابي حيث استمرت الأزمة إلى حين قدوم الرئيس بوتفليقة إلى السلطة وإعلان سياسة المصالحة الوطنية تراجعت الأعمال الإرهابية مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة خصوصا في المناطق الشمالية للبلاد، مقارنة بالمناطق الصحراوية التي شهدت استقرارا نسبيا طوال هذه الفترة، لكن سرعان ما عادت الجماعات الإرهابية للنشاط في الجزائر والمتمثلة في الجماعة السلفية للدعوة والقتال، حيث قامت هذه الجماعة بتحويل نطاق عملها نحو المناطق الصحراوية التي كانت تنعم بأمن نسبي خلال الأزمة لتشمل بذلك دول أخرى في منطقة الساحل والمصالح الغربية هناك.

ثانيا: أسباب تنامي وتطور الظاهرة الإرهابية في الجزائر: نتيجة لما حدث بعد سنة 1989 والمتمثل بالأساس في سقوط المعسكر الشرقي وتفككه، سارعت معظم الدول الاشتراكية إلى تبني نهج النظام الليبرالي الغربي واعتناق المبادئ الديمقراطية التي نادى بها النظام الرأسمالي، بالإضافة إلى التحولات الدولية والتي أدت إلى فرض ضغط كبير على الأنظمة الاشتراكية ودفعها نحو تبني الخيار الاشتراكي.

الجزائر كغيرها من الوحدات السياسية ذات التوجه الاشتراكي قامت في تلك الفترة بإصدار ترسانة من النظم القانونية الممهدة لعملية الانتقال من نظام اشتراكي موجه إلى نظام ليبرالي حر، فمن أبرز القوانين وفي مقدمتها دستور 23 فيفري 1989 والقانون رقم: 88-11 والمتعلق بالجماعات ذات الطابع السياسي، حيث من خلال هذا الدستور تم إقرار التعددية الحزبية كمظهر من مظاهر الديمقراطية التي يقوم عليها الفكر الليبرالي الرأسمالي، ومما زاد من حدة الأمر في الجزائر هو ظهور موجة الاحتجاجات والمظاهرات التي اجتاحت الشارع الجزائري سنة 1988 خاصة في ظل تلازم هذه الأحداث لازمت منطقة القبائل.

ظهور الحركات الإسلامية بداية التسعينات على غرار الحركة من أجل الدولة الإسلامية والجبهة الإسلامية للإنقاذ وغيرها، ودخول هذه الحركات المعترك السياسي مستغلة بذلك حالة الاحتقان التي سادت في المجتمع الجزائري في تلك الفترة، وبالأخص مع عودة الكثير من الجزائريين ممن شاركوا في الحرب الأفغانية متشبعين بالأفكار المتطرفة حاملين معهم منطقا

[1] - مريم براهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب ةتأثيره على المنطقة المغاربية**، رسالة ماجستير: (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص ص43 -45.

جهاديا بتجربة ميدانية وخبرة كبيرة في مجال حرب العصابات ومختلف أنماط الجرائم الإرهابية[1].

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة وأثرها على التنمية في الجزائر

قبل صدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية اتفاقية باليرمو عام 2000 لم يكن هناك تعريف واضح وموحد بين الدول للجريمة المنظمة، وقد حددت الاتفاقية المذكورة التي اعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ: 2000/11/15 تعريف الجريمة المنظمة: فهي الجريمة التي ترتكبها جماعة إجرامية منظمة ذات هيكل تنظيمي موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطرة والأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر.

- خصائص الجريمة المنظمة:

1/ التنظيم الجماعي والبناء الهرمي.

2/ التخطيط والاحتراف.

3/ النطاق عبر الوطني[2].

- الجريمة المنظمة تهديد كبير على أمن الفرد والدولة خصوصا بالمنطقة ذات الميزة الصحراوية فالتجارة غير الشرعية للمخدرات والأسلحة مؤشر آخر على الفراغ الحكومي في مناطق الحدود وأثاره السلبية على الاقتصاديات المحلية.

بالنسبة للمخدرات فتعد نسبة 27% من المخدرات التي صورت في أوروبا مصدرها إفريقيا أي ما يقدر بـ1.8 مليار دولار، ويعتبر تزايد نسبة تجارة المخدرات في المنطقة في السنوات الأخيرة يعتمد على نشاط منظمات التهريب التي تستغل الفساد وضعف رقابة الدولة لتمرير كميات الكوكايين نحو شمال إفريقيا وجزء لأوروبا وحتى الشرق الأوسط.

يشير المحللون إلى أن شبكات تهريب المخدرات عبر القارات قد زاد نشاطها بالنسبة لمنطقة الساحل، وهو ما تؤكده الأرقام على الخريطة، حيث يتم نقلها من كولومبيا نحو أوروبا، مرورا بهذه المنطقة، متتبعين طرق التنقل السريع من خلال دول غرب إفريقيا والصحراء الساحلية تحديدا موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد[3].

تعتبر ظاهرة تبييض الأموال من أصناف الأنشطة الإجرامية المنظمة والحديثة على الساحة العالمية بالإضافة إلى تجارة المخدرات حيث أظهرت إفريقيا عجزا أمنيا في محاربتها لجميع أشكال الجريمة المنظمة الدولية، حيث يوجد تقصير أمني سواء كانت على المستوى الثنائي أو الجهوي أو الإقليمي وحتى الدولي وقد أشارت هيئة الأمم المتحدة العالمية لمراقبة الاتجار بالمخدرات أن:

"إن قارة إفريقيا تشهد عمليات تهريب ومتاجرة بالمخدرات بشكل مقلل للغاية مستغلين في ذلك ضعف الآليات المحلية للتصدي، فمهربو المخدرات يستعملون إفريقيا كمناطق للعبور وذلك

---

[1] - إدريس باخوية، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع11، (جوان 2014)، جامعة أدرار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 102.

[2] - إدريس باخوية، **مرجع سابق**، ص 103.

[3] - صالح بوكروح، **واقع التهريب وطرق مكافحته**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2012)، ص 16.

بجلب المخدرات من أمريكا اللاتينية وتوزيعها نحو أوروبا مرورا بمناطق إفريقيا الغربية والوسطى والشمالية".

العامل الاقتصادي له دور كبير في تجارة المخدرات من حيث العوائد المالية التي يدرها هذا النوع من النشاطات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود خاصة للأفراد[1].

1- المتاجرة بالبشر: لعل من بين المصطلحات التي أطلقت جريمة المتاجرة بالبشر "اقتصاد المتاجرة بالبشر" في إشارة واضحة للأرباح المالية التي يجنيها هذا النوع من أنشطة الجريمة المنظمة وطنية أو عبر وطنية، ويشهد هذا النوع من النشاطات الإجرامية العابر للحدود نموا سريعا بمعدل 3.2 بليون دولار حيث نصيب الاستغلال الجنسي يقدر بـ7 مليون دولار.

ومما يساعد على انتشارها في إفريقيا بما أن الجزائر متواجدة في قارة إفريقيا هي: الفقر والحاجات الاقتصادية للأفراد، ووجود عصابات للاتجار بالبشر تستغل جهل الأفراد، سلبية العولمة، البعد القانوني القاصر في مواجهة هذه الظاهرة.

2- تهريب الأسلحة: خاصة الخفيفة منها والمحلية الصنع في منطقة الساحل الإفريقي عبر حرية تنقل الأشخاص والأزمات السياسية وذلك على طول الشبكة الإقليمية من القرن الإفريقي في أقصى الشرق ذهابا إلى دول غرب إفريقيا نحو كوتيفوار وسيراليون في أقصى الغرب ثم صعودا نحو دول المغرب العربي، أدت الحروب الأهلية إلى انتشر ظاهرة تهريب الأسلحة الخفيفة، زيادة على نشاط الحركات أو التنظيمات المتمردة أو ما يعرف بأمراء الحرب بين الحين والآخر.

عملية تهريب السلاح تتم عبر محاور لعل من بينها: من نيجر نحو مالي ثم الجزائر أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا والجزائر، ومن غينيا نحو ليبيريا ثم سيراليون ومن القرن الإفريقي نحو التشاد ومن التشاد نحو المناطق الأخرى.

حيث قال "ميري بيترسونMerryrettesson": "من دون شك نحن نعلم أنه أينما وجدت الأسلحة سوف يكون هناك نزاع" فملخص القول أن الحروب الأهلية تتسبب في انتشار ظاهرة تهريب الأسلحة الخفيفة[2].

وزيادة على تجارة الكوكايين هناك تجارة زرع القنب الهندي المنتشر بكثرة في منطقة شمال إفريقيا فمن الناحية المادية لا يعتبر القنب الهندي مربحا مقارنة بتجارة الهروين، ما يحدث في المملكة المغربية وفي الجزائر وفي النيجر دليل على رواج تلك المخدرات.

وقال إسماعيل أوكيل في تصريح له: "إن 140 مليون شخص يتعاطون القنب الهندي وإن 13 مليون شخص يتعاطون مادة الكوكايين و8 ملايين شخص يتعاطون الهروين مشيرا إلى أن 400 طن من القنب الهندي يتم حجزه سنويا على مساحة تقدر بما بين 50 و70 ألف هكتار، فتجارة الحشيش منتشرة بكثرة في منطقة المغرب العربي كتهديد أمني من الدرجة الأولى، واما عن تجارة الكوكايين فيقوم وسطاء عن كارتل نيجيريا انطلاقا من خليج غينيا برشوة المسؤولين المدنيين والعسكريين لتسهيل عمليات نقل المخدرات وتأمين الممرات لها سواء البرية أو

[1] - أبصير أحمد طالب، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010)، ص ص92-97.

[2] - **المكان نفسه**، ص 105.

البحرية أو حتى الجوية، تكون رحلة نقل المخدرات من خليج غينيا نحو السنيغال والجزائر ومالي والنيجر والمملكة المغربية".

وعن الجزائر هذا البلد الذي أصبح تجسيدا لأحد أهم مناطق العبور والاستهلاك للقنب الهندي وذلك انطلاقا من البوابات الغربية للحدود الجزائرية المغربية عبر تلمسان (مغنية) ووهران وأدرار وغرداية وتندوف وبشار.

وفي عملية معاكسة يقوم حاليا مهربو الحشيش بنقل الأفيون أو الحشيش من المملكة المغربية باتجاه موريتانيا إلى الشرق الأوسط عبر مصر، ويدل على حجم التهديد الأمني المتنامي لظاهرة تهريب الحشيش من المغرب نحو منطقة الشرق الأوسط في شكل صورة موازية لحجم التهديد الأمني في منطقة أفغانستان[1].

المطلب الثالث: الهجرة الغير شرعية وإخلالها بمسار التنمية في الجزائر

الهجرة ظاهرة اجتماعية طبيعية لمخلوقات الإنسان والحيوان، حيث أن لديها دورا هاما في تلاقي المجموعات البشرية، فهي بمثابة هروبا للإنسان من ويلات الحروب والكوارث الطبيعية بحثا عن الأمن أو طلبا للعلم والمعرفة، وأعظم هجرة في التاريخ هي هجرة سيد الخلق محمد صل الله عليه وسلم من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة.

غير أن هذا المفهوم تحول من ظاهرة طبيعية عادية إلى ظاهرة تهدد الاستقرار والأمن حيث أصبحت تحديا للشرعية العالمية، حيث صنفت في المرتبة الثالثة بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة، وحسب دراسة لمركز دراسات اللاجئين سنة 2006 أن المهاجرين الذين يعبرون البحر المتوسط هم ضحايا الاتجار بالبشر وخصت الدراسة أن الهجرة غير شرعية للدول الأوروبية تسهم في تأجيج مشاعر الكراهية للأجانب.

نركز في هذا المطلب على الهجرة غير الشرعية في الجزائر وكيف أنها تنامت وأصبحت هاجسا وانشغالا وسط شرائح واسعة من الشباب فيما بعد تعدت إلى الشيوخ والفتيات بل وحتى القصر وشباب من أوساط اجتماعية ميسورة، تعدى الأمر إلى أن وصل إلى جامعيين وإطارات، في حين هناك شبكات قائمة بذاتها تعمل على ضمان تهريب البشر وتنظيم الرحلات حيث تحولت الهجرة إلى مشروع استثماري الهدف منه إيجاد مصادر التمويل وتحقيقها.

في تقرير لمنظمة الهجرة العالمية يشير إلى أن 192 مليون من سكان العالم يعيشون خارج أوطانهم وتقرير الأمين العام عن الهجرات الدولية والتنمية سنة 2006 يذكر أنه ما بين 19 و28 مليون مهاجر سري من العدد المذكور آنفا، والعالم الديمغرافي الفرنسي "ألفريد صوفي" لخص إشكالية الهجرة بقوله: "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".

عموما الحرقة: هي مغادرة البلاد بدون وثائق رسمية وبطريقة سرية وملتوية باستعمال وسائل وطرق مختلفة سواء كانت برية، بحرية أو جوية نذكر منها:

1/ مرور عبر الطرق البرية ونقاط غير محروسة.

2/ الركوب السري بالبواخر الراسية بالموانئ.

3/ امتطاء القوارب والإبحار السري.

[1] - أبصير أحمد طالب، **مرجع سابق**، ص ص 101-103.

4/ العبور عبر الحدود الجوية وهي قليلة جدا نظرا للمراقبة والحراسة الشديدة[1].

1-الهجرة غير شرعية داخل الجزائر:

تحسن ظروف الجزائر الاقتصادية جعل منها بلد نزوح وهي في طريقها إلى أن تصبح بلد استقبال للمهاجرين، يذكر التعداد العام لسنة 2008 أن عدد الأجانب الذين يعيشون في الجزائر بشكل قانوني هو 59 ألف أجنبي أي 0.3% من العدد الكلي لسكان البلاد، للإشارة لا توجد إحصائيات رسمية حول الهجرة غير الشرعية في الجزائر لأن هاته الظاهرة في تزايد مستمر، فاللجنة الدولية للتضامن مع الشعوب أحصت عدد المهاجرين المتواجدون على التراب الجزائري بـ26 ألف مهاجر مقابل 40 ألف مهاجر في عام 2003.

اللجنة الدولية للتضامن مع الشعوب قالت أن 40% من المهاجرين يعتبرون الجزائر المقصد النهائي لهم، أما بالنسبة لـ40% الأخرى فهي مجرد مكان للمرور إلى أوروبا ويمثل 20% المتبقية مواقف متنوعة وفي هذا السياق أصبحت ولاية تمنراست في أقصى الجنوب الجزائري تلقب بالعاصمة الإفريقية كون أنها من أكبر ولايات الوطن استقطابا للمهاجرين غير الشرعيين النازحين من مختلف البلدان الإفريقية، بحثا عن معيشة أفضل وهروبا من الفقر والحروب الأهلية، مما نتج عن ذلك التهريب بكل أنواعه لاسيما الأسلحة والمخدرات فضلا عن تزايد الأمراض.

[1] - الأخضر عمر الدهيمي، **التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**، (الرياض: د.د.ن، 2010)، ص ص 01-07.

جدول رقم (05): الأجانب الموقوفون في إطار الهجرة غير شرعية حسب السن من سنة 2001 إلى غاية السداسي الأول لسنة 2006.

السنة / الفئة العمرية	2001	2002	2003	2004	2005	السداسي الأول 2006
أقل من 18 سنة	98	158	258	208	389	235
18-40 سنة	3910	3694	4318	5668	5829	3031
أكثر من 40 سنة	265	266	294	341	414	215

من خلال الجدول نستشف أن حجم الهجرة الغير شرعية عبر السنوات السالف الإشارة إليها في تزايد مستمر وهذا حسب الفئات العمرية الأقل من 18 سنة في مقابل الفئات العمرية الأخرى تشهد هي الأخرى ارتفاعا رهيبا[1].

كيفية القيام بالهجرة غير شرعية: ففي هاته الوضعية تقوم مجموعة من الأشخاص يتراوح عددهم بين 05 و10 أفراد بتوفير مبلغ مالي لشراء قارب وقد يصل المبلغ إلى حدود 80.000دج للفرد الواحد مع ضرورة توفير بوصلة الملاحة وجهاز GPS لتحديد نقاط النزول والتفريغ من المركب، يستغرق المهاجر غير شرعي ما بين 6 إلى 10 ساعات للوصول إلى إسبانيا ومن 12 إلى 15 ساعة للوصول إلى إيطاليا وبالنسبة للمهاجر غير شرعي قد يتجاوز سنه ما بين 19 إلى 40 سنة ولكن نجد من بينهم النساء والشباب ما بين 16 و18 سنة منهم الجامعيين والموظفين يأتون من كل مناطق الوطن منا يمكن أن نجد بينهم أجانب.

موضوع الهجرة أصبح يشكل أمر مهم ومحور أساسي في السياسات الداخلية والخارجية للعديد من الدول مثل العلاقات بين الشمال والجنوب المتوسط، فقد أدت التحولات التي يشهدها العالم خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية إلى بروز طاقة هائلة للهجرة الدولية اتسمت بأحادية الاتجاه من البلدان الفقيرة إلى البلدان الصناعية، فالهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط قد احتلت مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية خصوصا وأن قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا بما فيها الجزائر.

يمثل الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر الدافع للتفكير في مختلف السلوكيات السلبية وعلى رأسها الهجرة غير شرعية إلى جانب عوامل عديدة ومن المعلوم أن الجزائر تتربع على شريط حدودي بطول 600 كلم مع 07 دول وعلى طول ساحل يبلغ 1200 كلم مما يجعل الجزائر محور هام ومنشط للأعمال الإجرامية العابرة للحدود.

اختيار الجزائر من طرف المهاجرين غير شرعيين مرده إلى عوامل جغرافية وقربها من الساحل الإفريقي والساحل الأوروبي، باعتبارها بوابة العبور والهجرة إلى الضفة الأخرى،

[1] - رشيد ساعد، **مواقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني**، رسالة ماجستير: (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص ص 76-79.

فاكتشاف الطريق البحري شرق غرب شجع المهاجرين غير شرعيين إلى التركيز على الجزائر وفي عام 2007 أحصيت 1550 عملية منهم 6988 أجنبي تم إيقافهم ما يعادل ما نسبته 2% على مستوى العمليات ونسبة 13% على مستوى الأشخاص الأجانب المقبوض عليهم[1].

2-أنواع الهجرة غير شرعية ومنافذ العبور:

رحلات الهجرة غير شرعية مازالت متواصلة دون انقطاع فهي تتكون من:

1/ الهجرة غير شرعية من الخارج إلى الداخل:

الجزائر وبحكم موقعها الجغرافي باتت تمثل نقطة عبور ومقصد لأفواج من الأجانب والأفارقة والمغاربة والآسيويين والعرب، أصبحت تحتضن أعدادا بل قبائل من المهاجرين يتسللون عبر الحدود مستعملين طرق ووسائل متعددة، هاته الأفواج وجدت مجالا لتحركها ومرورها بولايات الجنوب الكبير وخاصة ولاية إليزي تمنراست وأدرار وكذلك بعض المناطق الغربية كمغنية، حيث أصبحت تشكل خطرا على الأمن بصفة عامة.

2/ الهجرة السرية من الداخل إلى الخارج:

الجزائر شهدت موجة جديدة اشتدت حدتها في العشرية الأخيرة خاصة أملتها ظروف وتغيرات في مرحلة جد استثنائية مرت بها الجزائر جعلت الكثير من الشباب يجازفون نحو المجهول.

•منافذ العبور:

1/ الحدود البرية: شساعة الحدود الجزائرية جعل للمهاجرين أداة محفزة حيث أن حدود الجزائر مع النيجر 1300 كلم، مالي 1280 كلم، ليبيا 1250 كلم جهة الساحة البحري هو عامل بارز يصعب مراقبته ويشجع المهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوروبا.

2/ الحدود البحرية: الهجرة غير شرعية عبر البحر هي الطريقة المفضلة للهجرة إلى الدول الغربية وهذا لقصر المسافة ومدة السفر.

3/ الحدود الجوية: الهجرة غير شرعية عبر المطارات قليلة إن لم تكن منعدمة، حيث أن الحل الوحيد هو تزوير الوثائق، تشديد الرقابة والحراسة على مستوى المطارات حفاظا على سلامة المواطنين ولاسيما بعد حادثة اختطاف الطائرة الفرنسية سنة 1994، وإنشاء مديرية فرعية لأمن المطارات والموانئ ومحدودية مساحة المطارات مقارنة بالموانئ، حيث أصبح الكشف عن الوثائق المزورة بالوسائل التكنولوجية الحديثة.

للإشارة فقد زاد تدفق المهاجرين غير شرعيين نتيجة لعدم تمكن الدول المغاربية من السيطرة على حدودها، لافتقارها للإمكانيات المادية والبشرية والتجهيزات التكنولوجية الحديثة، ومع تزايد نداءات هذه الدول لأوروبا من أجل مساعدتها في التحكم أكثر في تنظيم حركة الأشخاص وخاصة المغرب كون أنه المعني الأول بالهجرة مغاربيا إلا أنه لا يملك سوى 07 آلاف عون في مقاطعات الشمال بوسائل جد محدودة[2].

خلاصة الفصل الثاني:

[1] - الأخضر عمر الدهيمي، **مرجع سابق**، ص ص 08-10.

[2] - DouichiKarim, le Maroc se mobilise contre l'immigration clandestin, Quotidien marocain Lematin. Publie sur site le 04/10/2005. In WWW.lematin.ma .

عند دراستنا للجزائر في المغرب العربي كدراسة جيوسياسية ترتبط أساسا بالموقع الجغرافي في رسم معالم السياسة في الجزائر على اعتبار أن الجزائر تمتلك موقع جغرافي هام ما جعلها تشدد على ضرورة أن يكون لها صوت مسموع على مستوى المشهد السياسي، كذلك نيتها في محاولة التحول إلى تبني إستراتيجيات أمنية جديدة متمثلة في تغيير العقيدة الأمنية للجزائر ورفع قدرات التسليح مما يعطيها قوة إضافية في المنطقة وعليه:

عرفنا أنه منذ وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 إلى سدة الحكم عرفت السياسات في الجزائر توجهات مختلفة، حيث جاء ببرامج تنموية سميت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي والهدف منه توفير الرخاء الاقتصادي وإعطاء دفع قوي لمسار التنمية ما ينجز عنه الالتجاء إلى توفير سياسة أمنية مرتكزة.

✍ توفير الاستقرار داخل الدولة بالنسبة للنظام وللفرد، مما يسمح لها بأن تتفرغ للقضايا الدولية خصوصا شؤون دول الجوار الجغرافي المغاربي.

✍ عرفنا أيضا من خلال هذا المسعى أنه على الرغم من توفر هياكل تنموية ساهمت في توفير الاستقرار إلا أنه عرفت الجزائر اضطرابات وتهديدات لاتماثلية، حيث شهدت فترة الإرهاب بأشكال مختلفة والجريمة المنظمة من تهريب ومتاجرة بالمخدرات لاسيما من جهة الحدود الغربية، بالإضافة إلى شيوع ظاهرة الهجرة غير شرعية والتي باتت تشكل هاجس قوي أمام الدول، نتيجة لعدم الاهتمام بالعدد الوافر من عنصر الشباب لاسيما الفئة المثقفة منهم.

✍ وجود أداء تنموي ارتكز أساسا على موارد أساسية متمثلة في المحروقات، حيث قاد الدولة إلى تبني سياسة الإنفاق العام وغلبة الطابع الريعي، مما مكن من توفر سياسة أمنية محكمة وقفت في وجه التهديدات اللاتماثلية، فالأخطر من ذلك زيادة مثل هاته التهديدات قد يقود البلاد إلى الانهيار أو التشبه بمصطلح أو نموذج الدولة الفاشلة أو الهشة.

✍ فعلا التهديدات اللاتماثلية قد تفضي إلى نتائج، مما يصبح المواطن هو الذي يدفع فاتورة تقصير الدولة وفي ضرورة توفير بيئة آمنة لاسيما البيئة الداخلية ثم العمل مع دول الجوار في شكل علاقات تعاون للحد أو التقليل من تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة وحتى الهجرة غير شرعية.

الفصل الثالث

تمهيد

تتجلى ردود الأفعال في المنطقة المغاربية حول ما يعيق مسار الوحدات السياسية، لاسيما على المستوى الفردي بالنسبة للجزائر أو على المستوى المغاربي، في محاولة لوضع سياسات واستراتيجيات تجابه وتحد مما يحصل من تهديدات لاتماثلية قد تؤدي بحياة الأنظمة وتحولها إلى دول فاشلة، وهذا ما سنلاحظه من تحركات بعض الدول المغاربية صوب تحقيق الأمن والتنمية والاستقرار في بعض دول الجوار.

وعليه فقد عمدت الدول المغاربية عامة والجزائر خاصة إلى التحرك نحو تكثيف الجهود وربط العلاقات بين الجيران في شقها التعاوني من أجل عقد تكتلات واتفاقيات وتنظيمات وتشريعات تحد من نشاط هاته الاتجاهات الداعية إلى خلق البلبلة والفوضى في المنطقة، وضرب استقرار المواطن الذي بات معني بالقضايا الأمنية والتنموية في الآونة الأخيرة.

ضف إلى ذلك محاولات الجزائر إلى التوفيق بين الدول المتنازعة في شكل وساطة بما فيها مالي وليبيا والالتجاء شمالا بغرض تقوية مشاريع التنمية حتى تسهل مهمة تحقيق الأمن، والذي يتطلب هذا الأخير رأس مال وثروة مادية للقيام بهذا الغرض، إلى جانب بروز سيناريوهات قد تكون ناجحة وقد تكون فاشلة بالإضافة إلى أن تكون هاته السيناريوهات هدفها الحفاظ على الوضع القائم دونما تأخير أو تقديم، لاسيما فيما يخص الشأن الجزائري واهتمامه بالقضايا المغاربية انطلاقا من الوضعية الداخلية للجزائر.

وعليه كيف يتجلى الدور الجزائري في المنطقة؟ وما هي النشاطات الرامية إلى تحقيق الأمن والتنمية مغاربيا والقضاء على التهديدات اللاتماثلية؟

المبحث الأول: مجابهة التهديدات اللاتماثلية

شكلت التهديدات اللاتماثلية محور حلقة نقاش والتي باتت تدور حول السبل الكفيلة والاستراتيجيات الواجب اتخاذها للخروج من تداعيات هاته التهديدات، لاسيما وأنها باتت تشكل خطرا على استقرار الأنظمة والشعوب، ضف إلى ذلك تداخل وتسلسل هاته التهديدات بشكل سلسل ما جعل منها تشكل ما يسمى بالتحديات الأمنية، فقد تجندت معظم الوحدات السياسية والهيئات الجهوية بغية وضع حد لهاته التهديدات وذلك من خلال وضع استراتيجيات وتشريعات وقوانين تحد على الأقل من انتشار وتفاقم هاته التحديات.

فالهجرة غير الشرعية قد تؤدي إلى جريمة منظمة في بلدان معينة، مما تنجر عنه أعمال إرهابية والمتاجرة بالبشر والمخدرات والتهريب، حيث أن كل هاته التهديدات باتت واردة، وهذا ما سنعالجه من خلال مطالب ثلاث تتجسد من خلال: المطلب الأول حيث نعالج فيه مكافحة الإرهاب وتجريمه ومحاولة وضع حد له، بالإضافة إلى المطلب الثاني: محاربة الجريمة المنظمة، وأخيرا المطلب الثالث: إبراز مجموعة من الآليات الأمنية والسياسية لمحاربة الهجرة غير شرعية.

المطلب الأول: منع ومكافحة الإرهاب

وهذا ما سنعرضه من خلال المطلب هذا، تركيزا على السيل الكفيلة والتشريعات القانونية لاسيما في الجزائر بالخصوص والدول المغاربية على العموم، أو أبعد من ذلك إلى مستوى الوحدات السياسية الدولية الأخرى مما استدعى الأمر معالجة الموضوع في عناصر حتى تسهل مهمة التحليل.

1- **مكافحة الإرهاب:** حيث لم تعد ظاهرة الإرهاب تمثل مشكلة ذات حساسية لدولة معينة بعينها أو لمجموعة من الدول وإنما صارت مشكلة العالم كله، حيث توجد ملاحظتين على مفهوم مكافحة الإرهاب وهي لا يوجد اتفاق حول معنى مكافحة أو مواجهة أو منع الإرهاب، فهاته مفاهيم لم يتم الاتفاق حولها بخصوص وضع تعريف محدد لها، وصولا إلى سبل المواجهة وآلياتها واستراتيجياتها وتكتيكاتها، على الرغم من وجود تفاهم نسبي عام على أنها عملية مستمرة لمواجهة ظاهرة الإرهاب سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية وذلك بغرض الحد منها.

2- **حل مشكلة الإرهاب لا يعني القضاء عليه من أصله:** فحل مشكلة الإرهاب يعني تحجيم وتقليل الخطر الإرهابي في حدود دنيا لا يشكل معه تهديدا لحياة الجماعة واستقرارها، فمن كل ما سبق سنحاول التفصيل أكثر في هذا المطلب من خلال[1]:

أ- أدوات مواجهة الظاهرة الإرهابية: تتطلب مواجهة الظاهرة الإرهابية توظيف مجموعة من الأدوات المتوفرة على اعتبار أنه لا يمكن توظيف أداة واحدة كون هذا الفعل يصبح ضعيف وهي:

أولا: الاتجاه البوليسي والأمني: فلعل من بين الإجراءات التي قامت بها بعض الدول في توظيف بعض الإجراءات مثل: إنشاء جهاز المعلومات: يتكفل بتكوين مركز لجمع المعلومات، ثم توظيفها في الميدان وهذا انطلاقا عبر مجموعة من المراحل من بينها مرحلة جمع البيانات،

[1] - إدريس عطية، **مرجع سابق**، ص 93.

مرحلة تحليل المعلومات، مرحلة تداول المعلومات، مرحلة التخزين ومعالجة البيانات، مرحلة النشر والتطبيق، وضع نظم التأمين: حيث تعتبر أحد أهم وسائل الوقاية من الإرهاب، إنشاء وحدات خاصة لمجابهة الإرهاب: وذلك من خلال وحدات تنتمي للقوات المسلحة ووحدات تنتمي إلى الشرطة ووحدات مشتركة بين القوات المسلحة والشرطة.

ثانيا: الاتجاه السياسي والإعلامي: قامت الدول المتضررة من الإرهاب بعدة إجراءات في المجال السياسي والإعلامي بغية مواجهة الجماعات الإرهابية والقضاء عليها وذلك من خلال:

- **الاتجاه السياسي:** يقوم هذا الاتجاه في مواجهته للظاهرة الإرهابية على مجموعة من العناصر وهي: إعلان حالة الطوارئ التي أصبحت تحد الكثير من نشاطات الجماعات الإرهابية[1]، إصدار قوانين تمنع تأسيس الأحزاب ذات الأسس الدينية أو العرقية أو التوجهات المتطرفة، فتح قنوات الحوار السياسي بين المواطن والسلطة وهذا ما شهدته دول الجنوب من تحولات، إجراء تعديلات دستورية تسمح بالتداول على السلطة عن طريق انتخابات حرة، فتح مجال للحوار مع الجماعات المتطرفة والنقاش معهم في مطالبهم السياسية.

- **الاتجاه الإعلامي:** الأداة الإعلامية هي النهج الحقيقي للربط بين الأدوات المختلفة والجماعات الإرهابية على سبيل المثال أن هناك الكثير من الدول قد خاضت حروب إعلامية ضد الأعمال الإرهابية، أو الذين تم القبض عليهم، عرض صور المجازر وأعمال التخريب التي تقوم بها الجماعات الإرهابية كأسلوب لكشف الأعمال الإجرامية، عرض أشرطة فيديو التي يتحصل عليها بعد القضاء على الإرهابيين، إطلاق برامج إعلامية وأعمال فنية تصب في اتجاه واحد وهي معالجة موضوع الإرهاب والعنف.

ثالثا: الاتجاه الاقتصادي والاجتماعي: يمكن ذكر الأدوات الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة أساسا في المساواة بين طبقات المجتمع، ومعالجة ظاهرة التخلف والبطالة التي تعبر عن مخلفات الحرمان، مكافحة عمليات الفساد المالي والإداري والرشوة في جميع مرافق وإدارات الدولة.

رابعا: الاتجاه التشريعي والقانوني: وذلك بسن تشريعات صارمة على المستوى الوطني كإصدار نصوص تمكنها من قمع الاعتداءات الموجهة ضد أمن الدولة الداخلية والخارجية وإما تعديل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية القائمين وتشديد العقوبات فيها[2].

ب- الآليات القانونية لمواجهة الظاهرة الإرهابية:

أولا: الاتفاقية العربية لمواجهة الظاهرة الإرهابية: استطاعت الدول العربية بعد عدة اجتماعات الإجماع على اتفاقية عربية موحدة لمكافحة الإرهاب، حيث وقع وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماع مشترك بتاريخ 1998/04/22 على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في القاهرة، حيث تتكون الاتفاقية من 22 ديباجة دخلت حيز التنفيذ في 07 ماي 1999، الأفعال الإجرامية وفقا لهاته الاتفاقية هي الجرائم والأفعال التي ترتكب على منت الطائرات المنصوص عليها في اتفاقية طوكيو 1963، الاستيلاء غير المشروع على الطائرات

[1] - إدريس عطية، **مرجع سابق**، ص ص 94-95.

[2] - **المرجع نفسه**، ص ص 96-100.

طبقا لما نصت عليه اتفاقية لاهاي لعام 1970، الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بما فيهم المبعوثين الدبلوماسيين.

ثانيا: معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمحاربة الإرهاب: من خلال ما شهده العالم الإسلامي من بروز حركات متطرفة تسببت في إلحاق خسائر بشرية ومادية كبيرة، وضعت اتفاقية معاهدة شاملة لمحاربة الإرهاب الدولي في جوان 1999 ودخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ ابتداءا من شهر نوفمبر 2002 حيث تحتوي الاتفاقية على 42 مادة وديباجة[1]، أضافت اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الجرائم الإرهابية المذكورة آنفا، جميع أشكال الجرائم المنظمة عبر الحدود التي تتم بغرض تمويل الأهداف الإرهابية بما فيها الاتجار غير المشروع في المخدرات والبشر وغسيل الأموال، وحرصت الاتفاقية على إيضاح أن تعريف الأعمال أو الجرائم الإرهابية لا يتضمن كفاح الشعوب بما فيها الكفاح المسلح ضد الاحتلال والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير.

ثالثا: اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع الإرهاب ومحاربته: وقعت دول منظمة الوحدة الإفريقية لمنع الإرهاب ومحاربته وفي اجتماعها المنعقد بالجزائر عام 1999 خلال الدورة الخامسة والثلاثون العادية لجمعية رؤساء الدول والحكومات، حيث تحوي الاتفاقية على ثلاثة وعشرين مادة وديباجة، فمن بين التدابير المنصوص عليها ضرورة مراجعة قوانينها الداخلية ووضع عقوبات ضد الأفعال الإرهابية كما هو محدد في الاتفاقية وذلك من خلال إعطاء أولوية للتوقيع أو التصديق أو الموافقة على الاتفاقيات الدولية المذكورة في ملحق الاتفاقية والتي لم توقع أو تصادق أو تنضم إليها الدول الأطراف بعد، تنفيذ الإجراءات المطلوبة بما في ذلك سن التشريع ووضع عقوبات للجرائم الواردة، كما تتعهد الدول الأطراف بالامتناع عن القيام بأي عمل يستهدف تنظيم أو دعم أو تحويل التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية.

رابعا: اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب: وقعت دول مجلس التعاون الخليجي بتاريخ 04 ماي 2004 على اتفاقية مكافحة الإرهاب لتفعيل استراتيجية الدول الأعضاء في مكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب والتي اعتمدها المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين في المنامة في شهر ديسمبر 2001 حيث تحوي الاتفاقية على 49 مادة، هاته الاتفاقية من شأنها التصدي بشكل جماعي للأعمال الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، والاتفاقية تدعو إلى تنسيق التعاون بين الأجهزة الأمنية في دول مجلس التعاون الست لمحاربة الإرهاب.

تشير ديباجة الاتفاقية إلى إلزام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالمبادئ الدينية والأخلاقية والتراث الحضاري والإنساني للمجتمع الدولي والأمتين العربية والإسلامية، وقيم وتقاليد المجتمع الخليجي والتي تدعو جميعها إلى نبذ العنف والإرهاب بكل أشكاله وصوره، وتأكيدا على الالتزام بالمواثيق الدولية بما فيها ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الأمم المتحدة واقتران ذلك بالتشديد على أن الإرهاب لا يمكن تبريره بأي ظرف أو باعث أو غاية وبالتالي يجب مكافحته بجميع أشكاله ومظاهره[2].

---

[1] - علي لونيسي، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي و واقع الممارسات الدولية الانفرادية**، أطروحة دكتوراه: (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص ص 200-2003.

[2] - علي لونيسي، **مرجع سابق**، ص ص 209-210.

ج- الآليات الوقائية لمنع الجرائم الإرهابية في الجزائر: فلعل سياسة الحوار والاعتماد على منهج الإصلاح يعتبر بمثابة المفتاح الرئيسي للقضاء على ظاهرة الإرهاب بالجزائر، وهو ما تجسد من خلال الإجراءات المتبعة والمكرسة، لذلك بدءا بمراجعة الدستور والقوانين المنظمة للمؤسسات السياسية في الدولة كقانون الانتخابات وقانون الأحزاب، بما يضمن الشفافية في العملية الانتخابية وإعطاء الفرصة لجميع التيارات حق التمثيل في البرلمان.

على الصعيد الوقائي قامت الدولة الجزائرية باستحداث أجهزة أمنية وقائية جديدة أهمها ما يعرف باسم الحرس البلدي، وذلك بمقتضى المرسوم رقم: 96-266 والمتضمن القانون الأساسي لموظفي الحرس البلدي إذ ومن بين الاختصاصات المخولة لهم في مجال محاربة الإرهاب الترخيص باستعمال القوة بغية المحافظة على النظام العام، من بين الأجهزة الأمنية المستحدثة كذلك ما يعرف بالدفاع الذاتي الذي أنشأ بمقتضى المرسوم رقم: 97-04 المحدد لشروط ممارسة حق الدفاع المشروع في إطار منظم، وسمحت لهذه الأجهزة والجماعات الحق في محاربة الخلايا الإرهابية وحماية المواطنين.

أصدرت الجزائر مجموعة من النصوص القانونية الهادفة إلى تحقيق مصالحة ووئام بين مختلف أطياف المجتمع الجزائري، ونخص بالذكر في هذا الإطار قانون الوئام المدني الصادر بمقتضى الأمر رقم: 95-12 والذي تضمن أحكاما تسمح بالعفو على كل تائب غرر به كما حدد هذا القانون تدابير الرحمة والعفو.

ومن بين الإجراءات الوقائية التي قررتها الدولة الجزائرية هو استفادة المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية من نحق العفو المقرر في دستور 23 فيفري 1989 في مادته 47، حيث تخول للرئيس حق إصدار العفو على الذين يسلمون أنفسهم طواعية، وساهموا في تفكيك شبكات إرهابية[1].

المطلب الثاني: محاربة الجريمة المنظمة

بما أن الجريمة المنظمة تمتاز بكافة خصائص الظاهرة الاجتماعية، ولأهمية ما تشكله في المجتمع من تأثير إلا أنها يجب أن تقف عند حدودها، فكما عرف راد كليف براون الجريمة على أنها: "خرق للعادات والتقاليد مما يتطلب تطبيق العقوبة الجنائية على هذا السلوك، بالإضافة إلى أن دوركايم على حد قوله ورؤيته أن البعض يفهم الحرية خطأ فيستغلها ويرتكب جريمة، والحرية كأحد عوامل التطور فوقوع الجريمة في المجتمع دليل على أنه من علامات التطور بالإضافة إلى أن توقف الجريمة في أي مجتمع دليل على الجمود والتصلب مما يصبح المجتمع في طريقه إلى الفناء، من جهته دروكايم حاول أن يبرز أن اختفاء الجريمة بزيادة عوامل ضغط والقسوة والإكراه مما يساهم في شل حركة المجتمع وهذا ما جعله يؤكد على طبيعة الجريمة وضرورتها في ضريبة التطور والتضحية لتماسك المجتمع[2].

وبما أن الجريمة تشمل عدة مسميات لعل من بينها تهريب الأموال والمخدرات وتهريب المحروقات غسيل الأموال بالإضافة إلى تبييض الأموال فإنه وجب وضع حد للخلاص من تنامي هاته الظاهرة التي باتت تعرقل مسار التنمية في الجزائر، وعليه فالمشرع الجزائري

[1] - دريس باخوية، **مرجع سابق**، ص ص 106-107.

[2] - عدنان سليمان الأحمد، **مرجع سابق**، ص ص 109-110.

واكب جميع التطورات الحاصلة في العالم بشأن تجريم ظاهرة تبييض الأموال مثلا وذلك من خلال المصادقة على اتفاقية فيينا.

إصدار المشرع الجزائري القانون رقم: 15/04 المؤرخ في: 2004/11/10 المعدل والمتمم للأمر رقم: 156/66 المتضمن قانون العقوبات حيث نص في مواده من 399 مكرر مرتبطة بالأحكام المتعلقة بجريمة تبييض الأموال، فقد جرم كل فعل يراد به تحويل الممتلكات أو نقلها، اختفاء أو تمويه المصدر غير المشرع سواء للممتلكات أو لطبيعتها الحقيقة أو لمصدرها أو مكانتها[1]، وقد أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة لعقوبة المصادرة والتي تشمل الممتلكات والعائدات التي تم تبييضها والمعدات والوسائل التي استعملت في ارتكاب الجريمة.

وفي إطار محاربة هذه الجريمة أعد المشرع الجزائري أيضا قانونا مستقلا وخاصا بمكافحتها محليا ودوليا، حيث تجسد ذلك من خلال إصدار للقانون رقم: 01/05 المؤرخ في: 27 ذي الحجة 1427 الموافق لـ6 فيفري 2005 والذي يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، فظاهرة تبييض الأموال تعتبر من أصناف الأنشطة الإجرامية المنظمة والحديثة على الساحة العالمية[2].

التهريب: إن جريمة التهريب من الجرائم الخطيرة التي تواجه الاقتصاد الوطني وتكبد خزينة الدولة خسائر كبيرة، للعلم إن التهريب أصبح يتم بوسائل متطورة يعجز أعوان الجمارك في كشفها، باعتبار أن جريمة التهريب هي فورية تزول أثارها بمجرد عبور الحدود.

للإشارة فقد حجزت مصالح الدرك الوطني حوالي 416 لتر من مادة المازوت بمنطقة واد العلق التابعة إقليميا لبلدية المريج على نقاط التماس مع الأراضي التونسية، حيث كانت هاته الكمية محشوة في 208 دلو بلاستيكي، بالإضافة إلى عملية أخرى لذات المصالح الأمنية وبعد رصد التحركات المشبوهة للمهربين أحبطت محاولة تهريب كمية أخرى من الوقود تقدر بـ20.700 لتر من الوقود، وفي سياق مغاير حجزت مصالح الدرك الوطني يوم الخميس على مستوى الطريق الوطني رقم 10 الرابط بين ولايتي أم البواقي وتبسة كمية من المخدرات تقدر بـ1760غ كانت مموهة ومخبأة أسفل مقعد السيارة للشخص المرافق للسائق، وهي عملية أخرى أوقفت بتبسة 3 أشخاص بعد أن ضبط لديهم على متن السيارة بوكو 400 قرص مهلوس ريفوتريل وصفيحة من المخدرات بوزن 95 غرام، هذا كله خير دليل على تزايد معدلات التهريب والجريمة المنظمة في الجزائر لذا وضعت المزيد من الإجراءات الاحترازية تجنبا للوقوع في مثل هاته الانزلاقات[3].

- **كيف نقي مجتمعنا من خطر المخدرات:** وذلك من خلال أساليب الوقاية من المخدرات لها ارتباطات بخصائص المجتمع الإنساني التي تشمل عاداته وتقاليده وأعرافه وقيمه الدينية وهاته الأساليب هي:

1/ العائلة: تعتبر خط الوقاية الأول في مجال التصدي لخطر المخدرات، فكلما كانت العائلة متماسكة ومترابطة ومتواصلة فإن ذلك سوف ينعكس على التربية الأسرية للأفراد الذين يعيشون في هذه الأسرة.

---

[1] - جمال خوجة، **جريمة تبييض الأموال**، رسالة ماجستير: (جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008)، ص 41

[2] - **المكان نفسه**، ص 42.

[3] - ع.ز، "عملية إحباط التهريب"، **جريدة الخبر**، ع7729، ص 05.

2/ المدرسة: هي الوسط الثاني وهي عبارة عن تعزيز للجهود التي تبذلها الأسرة في مجال تربية الأبناء، لذلك المدرسة من خلال إدارتها وهيأتها تقوم بهاته الأدوار.

3/ الجمعيات والأندية الثقافية: أيضا لها دور مهم في تعليم المجتمع وتبصيره بالأخطار المحدقة به، لأن الجمعيات والنوادي هي مجالات مهمة تستطيع من خلالها تنمية روح الخلق والإبداع لدى الشباب والسير بهم نحو طريق الأمان .

4/ وسائل الإعلام: فالعملية الإعلامية ذات أثر بالغ في توجيه الناس وتبصيرهم مما ينجر عنه خلق مفاهيم صحيحة لديهم ضد الأخطار المتنوعة التي تحيط بالمجتمعات الإنسانية، كون المادة الإعلامية تتجه صوب كل فئات المجتمع، فالهدف منها التوعية والتثقيف ضد أخطار المخدرات.

5/ العمل الجماعي: من خلال النشاطات الجماعية للشباب والمخيمات الكشفية، مما يمكن من استغلالها للقضاء على الفراغ القاتل لدى الشباب مما يحميهم من الانحراف والوقوع في براثن الانحرافات والتي تكون المخدرات مصدرها.

6/ التدابير القانونية: وفي هذا المجال يمكن لفت انتباه الناس إلى الانحرافات السلوكية والمخاطر الناجمة عن ارتكاب مثل هذه الانحرافات والعقوبات المترتبة عنها.

للإشارة فقد بدأت الجزائر العاصمة يوم الخميس 12 مارس 2015 أعمال الدورة 32 لمجلس وزار الداخلية العرب وفي جدول أعمالها وضع تصور عربي لإستراتيجية أمنية موحدة لمكافحة التهديدات اللاتماثليةالمتمركزة بالأساس في الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، حيث دعا الرئيس الحالي لمجلس وزراء الداخلية العرب إلى تبني وضع إستراتيجية عربية شاملة لمكافحة هاته التهديدات حيث تبدأ من تبني تصور استشرافي متجانس[1].

الاهتمام الدولي بتدابير الوقاية لمكافحة الأنواع الجديدة للجريمة المنظمة: المشرع الجزائري اتخذ مسعى لوضع حيز التطبيق قوانين خاصة للقمع والردع من خلال اعتماده على تقنيات "Disqualification" وكذلك تبني توجيهات التعاون الدولي المؤكدة على دور تدابير الوقاية والتي تجسدها الاتفاقيات الدولية من خلال:

1- الأمر05-06 المؤرخ في2005/08/23 والمتعلق بمكافحة التهريب والذي ألغىالإجراءاتالتقليدية المضمنة في قانون الجمارك وتعويضها بأخرىأكثر قمعا، وقد جاء قانون مكافحة التهريب الجديد بهذا التوجه الوقائي في المادة الأولى منه والفصل الثاني بعنوان التدابير الوقائية في المواد 5.4.3 من الأمر حيث تناولت كل التصريحات بالممتلكات لضمان الشفافية ومشاركة المجتمع المدني.

2- قانون05-01 المؤرخ في 2005/02/6ج.ر11يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال ومكافحتها وهو قانون يحتوي على تجريمات تضاف إلى ماكان عليه في قانون العقوبات.

فمن أجل اقتصاد مبني على الشرعية والنزاهة والمنافسة الشريفة أخذ قانون مكافحة تبييض الأموال أبعادا أخرى من خلال مكافة التبييض التي تمد يدها إلى جرائم أخرى كتجارة المخدرات، فجاء فيه من المواد 06 إلى 14 مجموعة من التدابير الوقائية أهمها الوقاية من تبييض الأموال ولمكافحة هذه الجريمة اتخذت الجزائر إجراءا هام من خلال قانون 04-15

[1] - صالح بوكروح، **مرجع سابق**، ص 20.

المؤرخ في: 2004/11/10 ج.ر 71 المعدل لقانون العقوبات والمدرج لتجريم تبييض الأموال في سبيل منع إدخال الأموال المتأتية عن طريق غير شرعي لاقتصاد شرعي[1].

المطلب الثالث: الآليات الأمنية والسياسية لمحاربة الهجرة غير شرعية

في البداية هناك جهود حثيثة لمحاولة التقليل أو الوقوف في وجه ظاهرة الهجرة غير شرعية من خلال مجموعة من الإجراءات سواءا على مستوى الدولة أو على المستوى الإقليمي والتي باتت تؤرق دول العبور في مقابل دول الوصول وعليه فالأمن الإنساني له دور في تعزيز مكافحة الهجرة غير الشرعية.

1- دور الأمن في تعزيز مكافحة الهجرة غير شرعية:

الهجرة غير شرعية هي في الأساس نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقلة الوعي الثقافي وانسداد الأفق أمام الأفرادن، ما يجعل منها هدفا ووسيلة في آن معا لتحسين الظروف المعيشية والاجتماعية حتى لو نجم عن ذلك مخاطر من خلال الإبحار بقوارب خشبية لا تتوفر على أدنى درجات السلامة والأمن ما يجعل منها وسيلة انتحار حقيقية، وما الأرقام التي تقدمها الجهات الرسمية في الجزائر إلا خير دليل على هذه الوضعية.

من هنا انطلق مفهوم الأمن الإنساني من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محاولة لوضع الأطر اللازمة والآليات التنفيذية لتصحيح الوضع المتسم بالاضطرابات والهشاشة العشوائية.

يشمل تراجع مؤشرات الأمن الإنساني في الجزائر كل العمليات المتعلقة أو الناجمة عن بروز ظاهرة الهجرة غير شرعية، فتراجع هاته المؤشرات سببا قويا للهجرة غير شرعية على اعتبار أن التفاوت الاجتماعي وقلة فرص العمل وضعف مستوى المعيشة لدى كثير من فئات المجتمع الجزائري تدفع أو تشجع على الهجرة غير شرعية.

وعليه فالعمل على تطوير آليات ومرتكزات الأمن الإنساني من خلال توفير الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية والصحية، وفتح المجال أمام إدماج الشباب في عملية التنمية من خلال فرص حقيقية للعمل وتطوير مستوى التعليم كله سيحد من وتيرة انتشار ظاهرة الهجرة غير شرعيةفي الجزائر والتي عرفت نموا كبيرا في السنوات الأخيرة[2].

2- التصدي للهجرة غير شرعية على المستوى المحلي:

لا يمكن لدولة مهما كان حجم إمكانياتها أن تتصدى لوحدها لظاهرة الهجرة غير شرعية بل لابد من التعاون على المستوى الوطني والجهوي والدولي حيث أن عملية التنسيق في مجال التصدي للهجرة السرية يجب أن يشمل تبادل المعلومات بصفة إجمالية وفعالة وذلك بالتعرف على:

1/ طرق التوغل والتسلل إلى التراب الوطني وكشف ممرات الدخول والخروج المستعملة.

2/ التعرف على الجماعات المختصة بالتهريب.

3/ البحث والكشف عن الشركاء المحليين والأجانب.

---

[1] - صالح بوكروح، **مرجع سابق**، ص 21.

[2] - الأخضر عمر الدهيمي، **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمني)، ص 20.

4/ جمع المعلومات وتقصي الحقائق في أماكن تجمع المهاجرين ونقاط التقائهم لكشف شبكات التهريب.

5/ جمع المعلومات على المستوى المركزي (مديرية شرطة الحدود) والتنسيق بين مختلف مصالح الأمن الأخرى.

6/ دعم مصالح أمن الحدود بوسائل حديثة ومتطورة تساعد وتسهل الكشف وتقفي آثار المهاجرين.

7/ المراقبة الدائمة والمستمرة للمهاجرين ومضاعفة الحواجز الأمنية عبر الطرق البرية خاصة في ولايات الجنوب.

بالإضافة إلى أن المخابر المركزية والجهوية للأمن الوطني لها من الإمكانيات في مجال الخبرات التقنية والعلمية ما يساعد على كشف كل محاولات التزوير والتمويه والتقنيات المستجدة.

3- جهود الدولة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير شرعية:

اعتماد رؤية واقعية من خلال هاته الرؤية دعت الجزائر دول الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد هاته الرؤية السالفة الذكر وذلك من أجل الحد من الهجرة غير شرعية وإلى الأخذ بعين الجدية ظاهرة كرة الأجانب والعنصرية التي تؤثر حسبها في العلاقات الإنسانية بين دول الجنوب والشمال.

الجزائر تدعو دول أوروبا إلى مقاربة واقعية وإنسانية لملف الهجرة، كما أشار الوزير المنتدب سابقا لدى وزارة الخارجية عبدالقادر مساهل إلى أن التعاطي مع الهجرة كظاهرة لا ينبغي حصره فقط في الهجرة السرية لأن هناك عدة جوانب تتطلب المعالجة كما دعا إلى تفادي التهويل من هذه الظاهرة وعدم تجاهل قضايا مهمة لا تقل أهمية وخطورة عنها[1].

4- التشريعات والإرادة السياسية:

حيث وجدت البلدان المعنية نفسها مجبرة على تغيير قوانينها المتعلقة بالهجرة غير الشرعية أو تعديلها حتى تتمكن من مواكبة هذه الظاهرة، وقد شمل هذا التغيير البلدان التي يغادرها أو يمر منها المهاجرون وكذا البلدان التي يصلون إليها، حيث حرصت بعض بلدان جنوب المتوسط على أن تمس التعديلات بنودا مثل التخلي عن التعامل مع المهاجرين غير شرعيين كمجرمين، بعد ذلك تشديد العقوبات على شبكات تهريب المهاجرين بطريقة غير شرعية[2].

الإجراءات التنظيمية والأمنية لمكافحة الهجرة:

التنظيمية: رجال شرطة الحدود يقومون بتوقيف العديد من المهاجرين غير شرعيين يوميا وعند اكتشافهم أثناء التفتيش يتم اقتيادهم إلى فصيلة الشرطة القضائية التي تحقق معهم وتشخص هوياتهم وتتأكد منها بمصلحة تحديد الهوية، حيث يتم تقديمهم للعدالة، أما الذين يكونون محل بحث فهم يحولون إلى مصالح أمن الولاية أو أمن الدائرة لتقديمهم إلى الجهة المطلوبة.

---

[1] - فايز ختو، **مرجع سابق**، ص 207.

[2] - عبد الواحد أكمير، "الربيع والهرقير قانونية في البحر الأبيض المتوسط"، **المستقبل العربي**، ع433، (مارس 2015)، ص 31.

الأمنية: الأضرار التي تسببها الهجرة السرية بدأت تشكل انشغالا ذو أهمية وخاصة لمصالح الأمن، وشساعة مساحة الجزائر وطول الحدود البرية والبحرية فرض على الجزائر تعزيز المراقبة على حدودها حيث أوكلت لعدة وحدات مهام بتنظيم العبور وحماية الحدود.

1/ مجموعة حراس الحدود "GGF": وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الشعبي الوطني تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات الهجرة السرية.

2/ حراس السواحل: هي مصلحة تتكلف أساسا بحراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري حيث تقوم بالتدخلات وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية.

3/ مصالح شرطة الحدود: هي مكلفة بمراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود، مكافحة الآفات الاجتماعية كالهجرة غير شرعية والمخدرات والتهريب[1].

كما أوضح الوزير المنتدب سابقا أن الأولوية في البحث عن حل للهجرة يجب أن تعطي للتنمية التي تعد مركز كل الحلول المتعلقة بهذه الظاهرة سواء الشرعية منها أو غير شرعية، من جهة أخرى بذلت الدولة الجزائرية جهودها من أجل التحقيق الفعلي للتنمية الاقتصادية مما يسمح بتحسين ظروف المعيشة وبالتالي التقليل من الهجرة غير شرعية وذلك من خلال ترقية الشغل، والتضامن الوطني وتعزيز برامج التنمية على مستوى البلديات، وهي عبارة عن البرامج الكبرى للبرنامج التكميلي لدعم التنمية.

كما حاول المشرع الجزائري مكافحة الهجرة غير شرعية وذلك بوضع عدة نصوص لمكافحتها، أهمها القانون الصادر مؤخرا سنة 2009 والمتضمن المادة 175 مكرر 01.

المشرع الجزائري تنبه لوجود فراغ قانوني رهيب في مواجهة ظاهرة الهجرة غير شرعية عن طريق البحر، فأصدر القانون رقم: 09-01 المؤرخ في: 20 صفر 1430هـ الموافق لـ2009/02/25 المعدل والمتمم للأمر 66-156 المؤرخ في 1966/06/08 المتضمن قانون العقوبات في مادته 3 متممة لقانون العقوبات بقسم ثامن عنوانه: الجرائم المرتبكة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني والمتضمن استحداث المادة 175 مكرر 01.

للإشارة فقد عقدت الجزائر عدة اتفاقيات إقليمية ثنائية في إطار التزامها بمكافحة الهجرة غير شرعية حيث تهدف إلى إعادة المهاجرين غير شرعيين إلى أوطانهم وهي ما تسمى بعملية إعادة التوطين حيث نذكر منها على سبيل المثال: اتفاقية بين إيطاليا والجزائر في 2000/02/24 والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 67/06 المؤرخ في: 2006/02/11، اتفاقية بين فرنسا والجزائر تم إبرامها بتاريخ: 2003/03/25 اتفاق بين ألمانيا والجزائر تم توقيعه ببون في: 2006/07/11 والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 467/6 المؤرخ في: 2006/12/11[2].

[1] - الأخضر الدهيمي، **مرجع سابق**، ص 18.

[2] - فايز ختو، **مرجع سابق**، ص 210.

المبحث الثاني: محورية الدور الجزائري في الفضاء المغاربي الساحلي

لقد تغير توجه السياسة الخارجية الجزائرية، فأصبح يعتمد على الطريقة الهجومية والدفاعية في نفس الوقت، فكما أن الدبلوماسية الجزائرية باعتبارها جزء وثيق من السياسة الخارجية عرفت نشاطات مكثفة لاسيما الاتجاه شرقا نحو ما يحدث في ليبيا وتونس أو الاتجاه جنوبا حول ما يحدث في مالي باعتبار موضوع المحافظة على الأمن في المنطقة المتوسطية لاسيما مع دول أوروبا والدخول معها في شراكات فالجزائر تتوجه بتأثيرها نحو العالم العربي إفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، للإشارة أن الدبلوماسية الجزائرية تنشط أكثر في إفريقيا والمنطقة المتوسطية بالمقارنة مع العالم العربي حيث حاولت الجزائر بعد عقد من الزمن (1992-2000) إعادة بناء ما خسرته خلال الأزمة، حيث تسير دول الجوار في نفس المسار الذي تسلكه الجزائر[1].

فما حققته الجزائر في الداخل من استقرار وتأكيدا على مسار تنموي جاد أخرج البلاد من أزمة باتت تعصف بها التهديدات اللاتماثلية، مما أدى بها إلى أن تقودها إلى دائرة الدول الفاشلة، حيث أدى بها اللجوء إلى محاولة حل النزاعات السلمية دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كل هذا سنحاول معالجته بالتفصيل من خلال مطالب ثلاث وهي: المطلب الأول: ونعالج فيه محاولة الجزائر إيصال الفرقاء الماليين إلى التمسك بقيم السلم والمصالحة، أما المطلب الثاني: سنعالج فيه جهود الجزائر من أجل تقريب سبل الحوار والتفاهم بين الليبيين، أما المطلب الثالث: وفيه محاولة إبراز جهود الجزائر الرامية إلى إقامة علاقات مع دول الضفة الشمالية لاسيما في المجالات الأمنية والسياسية والتبادلات التجارية.

المطلب الأول: تحركات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه مالي

من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف أكثر على تلك الجهود الجزائرية الرامية إلى تحقيق الوحدة بين الفرقاء الماليين، في إطار حل النزاعات بالطرق السلمية، ومحاولة مساعدة الماليين على التشبث بالقيم التنموية والمحافظة على الاستقرار في البلاد، فتنامي نشاط الجماعات الإسلامية المتطرفة جعل من منطقة الساحل أمام تحديات أمنية جعل منها مسرحا لعمليات التهريب ونقطة عبور للمخدرات ومركز إيواء للخارجين على الأنظمة ومهدد من طرف جهات نشطة، هذا ما جعل من الدور الجزائري له أهمية كبيرة في المنطقة وهذا استنادا لمعطيات الأمن والتنمية الذي تركز عليه الجهود الجزائرية وهذا ما سنراه من خلال: بداية المقاربة الجزائرية لأزمة الساحل: حيث أقرت كل من الجزائر وليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا سنة 2009 خطة أمنية ترتكز بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جندي مشكلة من جيوش الدول الخمس السالفة الذكر بالتعاون مع الميليشات القبلية المنتشرة في الصحراء، وجاءت هاته الخطوة نتيجة للاجتماعات العسكرية المطولة التي عقدها ممثلو هيئات الأركان الجيوش النظامية للدول الخمس بالعاصمة الليبية طرابلس، حيث تولت الجزائر سنة 2009 قيادة جيوش كل من مالي والنيجر وموريتانيا لتشكيل أول قوة عسكرية في المنطقة، حيث اجتمع القادة العسكريون للدول الأربعة في مقر قيادة الناحية العسكرية الجزائرية السادسة

[1] - Yahiya H. Zoubia, Haicham amirah Fernandez, North Africa: politics, region,and the limits of transformation.) New York : Routledge, 2008(. P: 253.

الكائنة بولاية تمنراست CEMOC[1]، معالم المقاربة الجزائرية لأزمة الساحل: لعل من بين هاته المعالم ما يلي:

1/ الاتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحدة ومقاتلي القبائل.

2/ تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين مع تنفيذ مشاريع استثمارية في شمال مالي والنيجر وتكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة.

3/ تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء.

4/ اتفقت قيادات الجيوش النظامية الخمس بالسماح لهيئات أركانها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية المسلحة المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة في المناطق الصحراوية.

5/ حلت مشكلة تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل الإفريقي بما يمكنها من مطاردة الإسلاميين وراء الحدود وهذا انطلاقا من خطة الجزائر لسنة 2009.

أولا: المقاربة الجزائرية لمواجهة الإرهاب في مالي: تعتبر الجزائر بحكم موقعها الجغرافي كدولة محورية في شمال إفريقيا، بالإضافة إلى الخبرة التي تمتلكها في مكافحة ومحاربة التنظيمات المتطرفة (الإرهاب) بمعنى ما شاهدته الجزائر في التسعينات من القرن الماضي، بالإضافة أيضا أن الجزائر لديها علاقات حسن الجوار مع مالي وتحظى بثقة قبائل الطوارق في مالي، من جهتها الجزائر ترفض أي تدخل مغربي في قضايا الأمن بالساحل، لما للمغرب من دور محبط للعمليات تكامل الجهود في المنطقة على اعتبار أن المغرب ليس من دول الساحل، ضف إلى ذلك أن المغرب تغتصب أراضي صحراوية لذلك وجب ألا تقحم نفسها في مثل هاته الحوارات.

اعتماد مقاربة شاملة تضم اعتماد دولة مالي لخطط تنموية شامل لجميع الأقاليم وتوزيع الثروة بشكل متساوي بين الشمال والجنوب وهذا وفقا لإستراتيجية متوازنة، بالإضافة إلى التنسيق الأمني بين مالي ودول الجوار عن طريق دعم مالي بالسلاح وتدريب القوات المالية على مواجهة الجماعات الإسلامية، هذا كله يمثل الحل بالنسبة للمقاربة الجزائرية الرامية إلى إخراج مالي من مستنقع البلابل والحروب التي تتسبب فيها بعض الأطراف.

رفض الجزائر الحل الأمني وذلك بإقحام الجيوش الأجنبية في مالي لحل الأزمة الإنسانية المتصاعدة خصوصا مع وجود قوات فرنسية جنوب حدود الجزائر وهذا ما لا ترضاه الجزائر.

رفض الجزائر للمطالب الأمريكية التي تندرج تحت مسعى الحصول على الموافقة لإقامة قواعد عسكرية في إفريقيا (أفريكوم) وذلك بعد تأسيس قيادة عسكرية أمريكية في إفريقيا سنة 2007 مهمتها الأساسية محاربة الإرهاب في إفريقيا، كل هذا الرفض من طرف الجزائر تترجمه تلك الحساسية الكبيرة للجزائريين نتيجة للتجربة الاستعمارية الفرنسية الطويلة.

تعمل الجزائر على قطع الطريق أمام أي مبادرة فرنسية نحو نشر قواتها في المنطقة لتعزيز نفوذها في شمال أفريقيا لأنها تمثل قوى استعمارية سابقة تطمح للسيطرة على النفط واليورانيوم وصد أي تدخل أمريكي أو أطلسي وإقامة قواعد عسكرية مما يشكل تهديد للأمن

[1] - قوي بوحنيه، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل"، تقرير مقدم في 2014/12/11، **مركز الجزيرة للدراسات**، ص ص 01-06.

القومي الجزائري[1]، في حين تتمسك الجزائر بمبدأ الشرعية الدولية الرامي إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بالإضافة إلى مبدأ عدم دفع الفدية للخاطفين والذي يمثل حسب الجزائر مصدر لتمويل العمليات الإرهابية، فحال مالي وعلى غرار دول الساحل فهي الوحدات الأكثر فقرا في العالم حيث تعاني من ندرة المياه والغذاء وغياب الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية وغياب الفاعلية لدى الجهاز الحكومي، بالإضافة إلى أن المنطقة غنية بالموارد الطبيعية كالنفط واليورانيوم حيث تمثل أسواقا لسلع الدول الأجنبية.

الجزائر تواجه اليوم تحديات أمنية كبيرة على طول حدودها الطويلة مع كل من مالي والنيجر وموريتانيا، حيث تجد صعوبة في مراقبة هاته الحدود باعتبار أن دول الجوار تشتكي من ضعف الجبهة الداخلية، فتحاول الجزائر أن تكون في موقع وسط بين التمسك بالشرعية الدولية (عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول) وعدم الاعتراف بالجماعات الانفصالية المسلحة في مالي وكذلك تحقيق مصالحها الإستراتيجية كالاستثمارات الطاقوية في مالي واسترجاع مختطفيها في المنطقة، فهي تؤكد على المقاربة الشاملة التي تزاوج بين الأمن والتنمية للخروج من حالة الفوضى التي تعيشها المنطقة وهذا لا يتم إلا في إطار التعاون الإقليمي (الاتحاد الإفريقي)[2].

ثانيا: الوساطة الجزائرية للجمع بين الفرقاء الماليين: حسب مصادر مطلعة أن الجزائر باتت رهينة في مالي على اعتبار أن اتفاق السلام بين الفرقاء الماليين بات مهدد بالفشل، فمنذ بداية الحوار بين الفرقاء الماليين تأكد لدى الجزائر أن الوصول إلى مسعى التوقيع على اتفاق السلام ضرورة لابد منها وهذا نتيجة لتحكم الجزائر بمواقف ممثلي الحركات الأزوادية، بينما يبرز مسار مساعي الدبلوماسية الجزائرية الذي تحقق على الأرض إنجازين فقط وهما:

1/ وقف إطلاق النار.

2/ رعاية عملية إنسانية خاصة بتبادل السجناء بن حكومة مالي والحركات السياسية لشمال مالي، حيث تمت العملية في جويلية 2014 في إطلاق سراح 45 شخصا بين مدنيين وعسكريين تابعين للحكومة المالية من قبل حركات شمال مالي مقابل تحرير 42 من أعضاء ومؤيدين ماليين للحركات السياسية العسكرية، للإشارة أن الدبلوماسية الجزائرية عملت على جبهتين، أولهما: جبهة الأزواد من خلال الإلحاح المباشر على توقيع الاتفاق بعجد 5 جولات كاملة من الحوار، أما الجبهة الثانية: فهي المجموعة الدولية حيث دعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا الأزواديين إلى طي الملف بالتوقيع وهذا ما حدث خلال الدورية التي قام بها وزير الخارجية الجزائري والتعاون الدولي رمطانلعمامرة في تلك الفترة[3].

ثالثا: الترويج للجهد الجزائري يطغى على الأزمة في حد ذاتها:

العجز المتمثل في دفع الطرف الأزوادي المتصلب في المعادلة المالية إلى الانخراط في وثيقة الاتفاق حيث تحاول السلطات الجزائرية توجيه الأنظار إلى الجهد الذي تبذله للتقريب بين أطراف الأزمة، للإشارة أنه منذ 23 سنة آنفة أنفقت الجزائر الأموال وبذلت جهود مضنية

---

[1] - عبد الوهاب عمروش، "الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل- التحديات والاستراتيجيات"، **المجلة الجزائرية للدراسات العامة**، ع2، (أكتوبر 2013)، ص ص 87-88.

[2] - **المكان نفسه**، ص 89.

[3] - محمد شراف، "الجزائر رهينة في مالي"، **جريدة الخبر**، ع7773، (السنة25)، (السبت 2015/04/25)، ص 02.

لترميم سلام هش غالبا ما تم نقض الاتفاقيات الخاصة به من أحد الطرفين المتصارعين، وحرصت الجزائر على إبعاد أي طرف خارج منطقة الساحل من الدخول على خط الوساطة (خاصة المغرب) وفي النهاية اتضح أن فرنسا هي الفاعل الحقيقي في الملف[1].

رابعا: تداعيات الأزمة المالية على الشمال الإفريقي: الترابط المتنامي بين شبكات التهريب بجميع أنواعها الإرهابية يخلف فضاء للفوضى بمنطقة الساحل والصحراء، حيث أضحى تواجد هذه الجماعات يمتد من الواجهة الأطلسية إلى القرن الإفريقي، مما يشكل تهديدا جوهريا للمنطقة برمتها بالإضافة إلى التهديدات الإيكولوجية المرتبطة بالتصحر والتعرية الساحلية التي تهدد الأمن الغذائي للمنطقة.

الهدف الأساسي يكمن في جعل منطقة الساحل والصحراء فضاء آمنا ومستقرا وسليما من الناحية الإيكولوجية، ومندمجا على المستوى الاقتصادي، أي منطقة للسلم والازدهار والتنمية البشرية المستدامة لفائدة جميع شعوب المنطقة، ومنطقة الساحل تشكل جغرافيا منطقة حساسة بالنسبة لشمال إفريقيا وللدول ذات المصلحة، فأي تدهور كارثي ستخيم تداعياته على جل المنطقة، فالشكل الحقيقي الذي تعاني منه منطقة الساحل هو محاربة المجموعات الإرهابية التي أصبحت أكثر قوة نتيجة لانتشار الأسلحة حيث ضاعفت نشاطها من خلال عمليات الاختطاف المتكررة للمواطنين الأوروبيين[2].

المطلب الثاني: تحركات السياسة الخارجية اتجاه ليبيا

انطلاقا من فكرة أن السلام مسألة حتمية للنهوض بإفريقيا، وعليه فالمشاكل لا يمكن التخلص منها إلا عبر التضامن الإفريقي الإفريقي، ونشر السلم والأمن، واعتماد أسلوب شراكة في العلاقات بين أهل القارة فهاته المواضيع يركز عليها الخطاب الدبلوماسي الجزائري الحالي، فلا سبيل لتحقيق أي إصلاح داخلي أو على مستوى القارة ما لم نعمل على استتباب السلم في إفريقيا وأن تفتح القلوب للتضامن والإخاء والتسامح فالسلام وحده كفيل بأن نقضي على المشاكل والنزاعات والأوبئة والأمراض الاجتماعية، وعليه لابد من العمل على تنمية ثقافة السلم في جميع أنحاء القارة لبناء إفريقيا وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والالتحاق بالحضارات الأخرى[3].

[1] - محمد يسين، "الترويج للجهد الجزائري"، **جريدة الخبر**، ع7773، (السنة25)، (السبت 2015/04/25)، ص 02.

[2] - محمد ولد الفاضل، "أزمة مالي وتداعياتها في منطقة الساحل والصحراء"، **الحوار المتمدن**، ع4127، (2013/06/18)، ص 01.

[3] - محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص 41.

التوجه نحو المبادرة الجزائرية للم شمل الفرقاء الليبيين: حيث أثنى محمد العريني المستشار الإعلامي لاتحاد القبائل العربية بمصر على المبادرة المرتقبة لعقد جلسة حوار ولم شمل الفرقاء الليبيين، مشيرا إلى أن ما نسبته 80% من القبائل الليبية يدعمون ويعولون على المبادرة الجزائرية على اعتبار أن المكانة الجزائرية تتمتع بمصداقية كبيرة في مجل الأمن، ولديها خبرة وحنكة دولية في إدارة الأزمات السياسية وحدودها المشتركة، بالإضافة إلى الهجرة غير شرعية التي زادت بكثرة في السنوات الماضية، وكذا استهداف تفجير آبار النفط والغاز الطبيعي وما يمثله ذلك من تهديدات على أمنهم وحياتهم، ذلك أن غالبية المصانع الأوروبية تعمل بالغاز الطبيعي، فأصبحت اليوم ليبيا منقسمة بين أمريكا وبريطانيا وفرنسا، أي ما يعرف بالمصالح المتضاربة، وفي ذات السياق أعرب في أمله عن إنجاح مبادرة الحوار الجزائرية وأن يتمكن مجلس النواب الذي بان معترف به دوليا كحكومة شرعية في إيجاد حل للأزمة ليبيا[1].

التحدي الأمني في ليبيا: شبهت نيويورك تايمز الوضع في ليبيا بصراع المليشيات في لبنان إبان الحرب الأهلية، وأن زعماء الكتائب والمليشيات المسلحة يمارسون أدوارا تتصل بالسلاح والمال وبالسياسة معا، ومع ضرورة التمييز بين الثوار الحقيقيين الذين استعملوا السلاح للثورة وحماية البلاد، ومعظمهم إما أنهم انضموا إلى مؤسسات الدولة أو عادوا إلى الحياة المدنية، حيث كان لتشجيع المجلس الانتقالي على تشكيل مجال عسكرية وكتائب مسلحة في المناطق ودعمها بالمال بطريقة غير خاضعة للقيود والرقابة.

الوضعية الأمنية في ليبيا تبدو مفتوحة ومعرضة لكل الاحتمالات مع تزايد احتمالات الفشل في مواجهة المليشيات التي تعكس تحدي الأطراف للمركز على أكثر من مستوى، كما تعبر عن رغبة في إدامة مرحلة الثورة وتأجيل بناء الدولة والتمسك بالشرعية الثورية وما تتضمن من أوضاع استثنائية، فالنجاح يعتمد بشكل حاسم على القدرة على نزع سلاح المليشيات ودمج الثوار ضمن مؤسسات الدولة المدنية أو العسكرية أو الأمنية[2].

التهديد الأمني يتجاوز الحدود: حيث أكبر تهديد في الواقع يتصل بالفشل في عدم التوصل إلى توافقات حول التوجهات والمسائل الرئيسية المتصلة بالانتقال الذي يبدوا مهددا باستمرار للانتهازية السياسية لأطراف اللعبة الداخلية، ساعد التدخل الأجنبي الليبيين على التخلص من نظام القذافي، إلا أنه فتح الباب على مصراعيه لإثارة نزاعات وصراعات قديمة من جديد، حيث ينطبق هذا بشكل واضح على السياقات الداخلية وفي زيادة تأجيج الانقسام وإعاقة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، كذلك هذا الوضع أدى إلى إبراز معضلة المركز والأطراف وفتح آفاق جديدة لها في ليبيا والبلدان الإفريقية المجاورة التي تحتاجها تجارة المخدرات والسلاح وتجارة البشر، علاوة على الأعمال الإرهابية كالاختطاف وهجمات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

أدت الحرب الليبية إلى إعادة تأكيد الهويات الإثنية المطالبة بالحقوق السياسية والتمثيل والعدالة الاجتماعية، فنجد صراعات قديمة أصبحت تطفو على السطح الآن عبر عمليات التعبئة

---

[1]- سهام بورسوتي، "أغلبية القبائل يعولون على مبادرة الجزائر"، **جريدة الخبر**، ع7589، (2014/10/22)، ص 17.

[2] - يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات غلى قارة جديدة للأمن"، **المستقبل العربي**، (مارس 2013)، ص ص 30-31.

وتحريك السكان الطامحين للمشاركة وإلى تجاوز ما عانوه من تهميش، فقد أدى الانهيار الأمني في ليبيا بالإضافة إلى ما واجهته القاعدة في آسيا من نكسات، إلى إعطاء منطقة المغرب العربي أهمية خاصة، لارتباطها مع الساحل وغرب إفريقيا، ليبيا تواجه تحديات عدم الاستقرار والتوتر الاجتماعي والخوف من الانحدار والعنف والعجز الاقتصادي والانقسام السياسي والديني وانهيار السلم الاجتماعي برمته، اعتماد المسار السياسي على حساب تطور المواجهات العسكرية والسيطرة على الجغرافيا ومصادر الطاقة التي تعرف صراعا للهيمنة على الهلال النفطي[1].

الدور الجزائري في حل الأزمة الليبية من خلال سياسة الحوار: في مصادر مطلعة للخبر الجزائرية أن الناطق الرسمي بوزارة الخارجية الجزائرية عبدالعزيز بن الشريف أن الجميع متفائل بقرب التوصل إلى اتفاق شامل بين الأطراف الليبية مضيفا أن هذه الجولة شهدت مشاركة أسماء سياسية وحزبية لم تكن حاضرة في جولة شهر مارس الماضي.

وفي البداية أشغال الحوار الليبي المنعقد بالجزائر قال "برنارد ينو ليون" الممثل الخاص للأمم المتحدة ورئيس البعثة الأممية للدعم في ليبيا الذي يترأس الأعمال مناصفة مع الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية عبد القادر مساهل سابقا: :أن هذا الاجتماع هو المحطة الحاسمة في مسار البحث عن حل للأزمة المتعددة الأوجه منذ ثلاث سنوات"، مضيفا ليون: "علينا خلال هذين اليومين الخروج بوثيقة تتضمن نص اتفاق نهائي وشامل".

وأضاف الوزير المنتدب الجزائري: "أن الحل الوحيد لإنهاء الأزمة الليبية يوجد بين أيدي الليبيين، داعيا إياهم إلى تغليب المصلحة العليا للشعب الليبي، وتوحيد الجهود لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية" وحث الوزير فرقاء الأزمة الليبية على وضع حد للاقتتال ووقف إطلاق النار، تنفيذا لقرار مجلس الأمن الأممي الذي يحظر على الدول دعم أو تسليح أطراف النزاع، ويضع حدا لأشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، وكشف الوزير أن الليبيين متفقون على أن العدو الوحيد للشعب الليبي هو الإرهاب، الذي تمثله تنظيمات القاعدة وداعش وأنصار الشريعة، داعيا في هذا الاتجاه إلى وجوب التصدي لها بالوحدة والعزيمة.

تسعى الجزائر إلى التوفيق بين الفرقاء الليبيين في مد جسور التعاون بين الأشقاء المغاربة، حيث أن الجزائر تركز على المسعى الحواري السلمي، مستبعدة بذلك الخيار العسكري لما يمثل من ردود أفعال وخيمة متمثلة بالأساس في ظهور تهديدات واضحة كالإرهاب، والجريمة المنظمة مما يجعل المواطنين يلتجئون إلى ظاهرة الهجرة غير شرعية التي لها مساوئ هي الأخرى والتي تتركز بالأساس في إخلال بالأمن الوطني للدول والأمن للأفراد، بالإضافة إلى تركيز جهود الجزائر على التوصل إلى الاستقرار والتنمية في ليبيا بعيدا عن العنف[2].

هناك ثلاث ديناميكيات متداخلة تتحكم في المشهد الليبي وهي: المواجهات العسكرية، التدخل الخارجي، جهود الحوار، حيث شهدت الأزمة الليبية منعطفا ملحوظا على المستويين الأمني والسياسية، وأدى تزايد دور اللواء المتقاعد خليفة حفتر بما يمثله من إرادات خارجية إلى

---

[1] - يوسف محمد الصواني، **مرجع سابق**، ص 31.

[2] - جلال بوعاتي، "تفاؤل بالتوصل إلى مسودة إتفاق بين الفرقاء الليبيين"، **جريدة الخبر**، ع7762، (2015/04/25)، ص 03.

مزيد من خلط الأوراق السياسية والأمنية في ليبيا، عرف عام 2014 قمة الاصطفاف السياسي والمواجهات المسلحة بين عملية الكرامة التي يقودها خليفة حفتر والتي انطلقت في 2014/05/16 بمدينة بن غازي شرق ليبيا وبين عملية فجر ليبيا التي تضم ثوارا من مضارب مختلفة.

وهذا ما نتج عنه مشهدا سياسيا بشرعيتين متنازعتين: مؤتمر وطني عام في طرابلس متمتع بشرعية واقعية وقانونية وبرلمان في طبرق يتمتع بنوع من الاعتراف الخارجي وهو البرلمان الذي انتخب في يونيو 2014 في خضم أحداث سياسية تمثلت في الخلاف بين أكبر المكونات السياسية الليبية متمثلة في حزب العدالة والبناء وكتلة الوفاء المحسوبين على التيار الإسلامي وكتلة تحالف القوى الوطنية المصنف ليبراليا أو مدنيا، تأثير العامل الخارجي في المسار الأمني العسكري في ليبيا لم يحقق إنجازات كبيرة لسببين: عدم وجود رؤية غربية منسجمة لحل الأزمة الليبية، وجود واقع عسكري ميداني يعقد عملية البحث عن حل سياسي بعيدا عن الحسم العسكري، بالإضافة إلى ما شهده عام 2014 دخول عنصر الطاقة في معادلة الصراع بشكل متزايد، وينعكس ذلك في السياق نحو السيطرة على جغرافية النفط والمواجهة مع المجموعات العسكرية التي تسيطر على موانئ التصدير.

ديناميكية الحوار قد انطلقت في حوار التاسع والعشرين من سبتمبر 2014 بغدامس على الحدود الجزائرية، برعاية البعثة الخاصة للأمم المتحدة بليبيا ورئيسها برناردينو ليون وذلك عقب فشل مهمة الممثل الخاص للأمين العام المتحدة بليبيا طارق متري في إحداث أي اختراق على المستوى جميع الفرقاء السياسيين على طاولة الحوار والتوافق[1].

المطلب الثالث: تكثيف الجهود الجزائرية وإقامة علاقات تعاون مع المنظمة الأوروبية

في خضم محاولة تكثيف الجهود التي تسعى إليها الجهود الجزائرية باتت من الضروري على السياسة الخارجية أن تتحرك وفقا لمقتضيات الأمن القومي الجزائري، وهذا ما بدا واضحا وفقا للدبلوماسية الجزائرية والتي ترتكز بالأساس على الشراكة المتوازنة مع الخارج، في ظل وجود تبادل مع دول الضفة الأوروبية بالخصوص وهذا ما سنعالجه بالتفصيل في عناصر:

من أجل شراكة متوازنة مع الخارج: العولمة التي تعمل متعمدة على تهميش مجموعات واسعة من سكان العالم لن تكون حيوية وواقعية، فقد أدرك الأوروبيون حقيقة ما يدور، فانهمكوا في بناء تجمعات إقليمية كفيلة بتحقيق ديناميكيات جديدة، والتكيف مع الأوضاع الجديدة والوقوف في وجه التمزق والانحلال.

تركز الدبلوماسية الهجومية نحو الخارج وعلى مواضيع أهمها: أن الشراكة مع الخارج مسألة لا تتعلق بصدقة، ولكن بواجب تضامني من قبل الدول المتقدمة اتجاه الدول الفقيرة، فالهوة شاسعة بين إفريقيا وأوروبيا والتعليم والإنتاج، فالميكانيزمات التي وضعت بين الفرقاء والأوروبيين لم تكن في المستوى للقضاء على التدهور الاجتماعي والصحي والتعاوني،

[1] - كمال القصير، "جبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014"، **مركز الجزيرة للدرسات**، (جانفي 2015)، ص ص 03-08.

فالأوروبيون أجبروا على الاستمرار في تصدير الموارد الأولية فقط التي تدهورت قيمتها باستمرار، وأن تتفهم أوروبا مديونية القارة والتي تصل إلى قرابة 400 مليار دولار[1].

فبالنسبة للجزائر التي تعمل على محاولة رفع مستوى التنمية وتعزيز الأمن والقضاء على الفقر، فهي تعمل على تطوير ورفع مستوى التبادلات التجارية بينها وبين ودول العالم بالمليون دولار أمريكي، حيث تستحوذ دول الاتحاد الأوروبي على حصة الأسد من الصادرات والواردات الجزائرية، حيث بلغت واردات الجزائر في عام 2015 من دول الاتحاد الأوروبي ما قيمته 55.30 بالمئة، في حين وصلت واردات الجزائر في عام 2004 نسبة 55.20 بالمئة، إذا من بين 20.40 مليار من حجم الواردات الجزائرية من الخارج فإن قيمة 11.30 مليار دولار تم استيرادها من دول الاتحاد الأوروبي[2].

1/ الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي:

————	2001	2002	2003	2004
الاتحاد الأوروبي – الجزائر	%59.5	%55.3	%57.4	%53.4

المصدر: Office national des statistiques Algérie évolution des échanges de marchandises de 1992-2004.collections statistiques .s. série e statistiques économiques .n124.octobre 2005.p18

2/ الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي:

————	2001	2002	2003	2004
الجزائر - الاتحاد الأوروبي	%63.8	%63.9	%59.0	%54.6

المصدر: Office national des statistiques Algérie évolution des échanges de marchandises de 1992-2004.collections statistiques .s. série e statistiques économiques .n124.octobre 2005.p18

من جهة أخرى تبنى حلف الناتو مبادرات جديدة للحوار والتعاون وتعزيز الثقة مع دول خارج إطار مسؤولياتها في أوروبا، حيث تم الإعلان عن مبادرة الحوار المتوسطي في عام 1995 مع سبع دول متوسطية وهي: الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، مصر، الأردن، إسرائيل، فكان الهدف من وراء هذه المبادرة هو التوصل إلى إقامة علاقات سياسية وأمنية بين الحلف والدول المذكورة آنفا، لتطوير الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويشمل هذا التعاون مشاركة الدول المعنية في مدرسة الناتو في أوبرامير الواقعة بألمانيا، وكذا كلية الدفاع التابعة للناتو في روما "institut de défense de l'Otan" إلا أن هذه العلاقة تأثرت بأحداث 11 سبتمبر 2001، وتفجيرات مدريد وغيرها من الأعمال الإرهابية حيث أصبح بحكم هذه الشراكة والتعاون ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة لهما أدوار مؤثرة، فالرصيد الثقافي واللغوي الفرنسي الذي تزخر به دول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر

[1] - محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص ص 41-42.

[2] - عبد الوهاب بن خليف، "العلاقات الأوروبية المتوسطية- استراتيجية شراكة أم توظيف"، **مجلة دراسات استراتيجية**، ع05، (جوان 201)، ص 74.

بحكم طول مدة الاحتلال الفرنسي لهذه البلاد سيكون عملا مهما في تحقيق التقارب بين الضفتين، من منطلق الاعتماد المتبادل في المصالح والامتيازات وليست فكرة التبعية الثقافية والاقتصادية من الجنوب إلى الشمال[1].

للإشارة فقد وصل مستوى الاستثمار إلى 10 بالمئة بالنسبة للدول المغاربية الثلاث خلال الفترة الممتدة من 1870-1980، والجدول التالي يوضح نسبة المبادلات التجارية، الواردات من الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر:

1/ الواردات من فرنسا وألمانيا اتجاه الجزائر: الوحدة: مليون دولار أمريكي

————	2001	2002	2003	2004
فرنسا	185151.6	214269.3	250264.4	295538.2
ألمانيا	60963.3	67989.3	68070.2	86332.6

المصدر: Office national des statistiques Algérie évolution des échanges de marchandises de 1992-2004.op.cit.p20

2/ الصادرات الجزائرية نحو فرنسا وألمانيا:

————	2001	2002	2003	2004
فرنسا	2236780.7	203876.5	238838.1	280513.6
ألمانيا	14211.2	34970.8	21296.7	19408.6

المصدر: Office national des statistiques Algérie évolution des échanges de marchandises de 1992-2004.op.cit.p 86.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن فرنسا تأتي في المرتبة الثانية بعد إيطاليا من حيث الصادرات الجزائرية إلى الخارج، في حين تتأرجح ألمانيا بين المرتبة السادسة والثامنة، أما من حيث الواردات الخارجية نحو الجزائر تأتي في المرتبة الأولى، في حين تحتل ألمانيا المرتبة الثالثة[2].

مع تنامي الظاهرة الإرهابية في الجزائر خاصة مع قتل الرعايا الأجانب، واختطاف طائرة الخطوط الجوية الفرنسية، وإحداث عدد من التفجيرات في باريس من طرف الجماعات الإسلامية المسلحة الجزائرية تزايد الدعوة لخلق أطر علمية للتحكم في الظاهرة الإرهابية قبل أن تتنقل وذلك من خلال تنشيط منظمة غرب أوروبا وإنشاء الحوار السياسي الأمني بين مجموعة 5+5 الذي سرعان ما تحول فيما بعد منبر للتنشيط بهدف إيجاد الحلول المناسبة للأزمات المشتركة، ومن جهة احتواء المصادر البنيوية للعنف من عجز تنموي وضعف في الديمقراطية[3].

بادر الاتحاد الأوروبي من خلال مؤتمر برشلونة سنة 1995 بأرضية لشراكة اقتصادية وتجارية بالإضافة إلى التعاون على نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالإضافة نداءات الجزائر منصبة حول غلق المنافذ الخلفية للجماعات الإرهابية التي تتخذ من عدة دول أوروبية

---

[1] - "التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005"، القاهرة: **مركز الدراسات الاستراتيجية**، (جويلية 2005)، ص 129.

[2] - عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**، ص 78.

[3] - أمحمند برقوق، **الإشكاليات الجديدة في الأمن المتوسط**، محاضرة بكلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، (2011/05/09)، ص 01.

معقلا لها، وذلك للقيام بعمليات التمويل والتموين والدعاية، على سبيل المثال بروز إرهاب إسلاموي في الجزائري [من حركة بويعلي في الثمانينات إلى حركة الدولة الإسلامية، مرورا بالجماعة الإسلامية المسلحة وغريمتها الجيش الإسلامي للإنقاذ الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ][1].

وعليه فالجزائر من خلال جهودها الرامية إلى محاولة التقرب في الآراء وحل المشاكل بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا استنادا للشرعية الدولية التي تبنى على مثل هذه القضايا، فهي تسعى دوما إلى إقامة علاقات مع الدول الأوروبية وذلك حسب التوجه نحو الخارج للتخفيف من الضعف التنموي في الداخل، ومطالب الجبهة الداخلية المتعددة، فالجزائر تدعو إلى استتباب الأمن من خلال سياستها الخارجية النشطة.

فلم تعد الإشكالية الأمنية في المتوسط مرتبطة بالتهديدات المباشرة المتعلقة بالدول، بل هي تهديدات لجماعات الجريمة المنظمة أو الإرهابية والتي كثيرا ما تتقاطع مصالحها مع الجماعات المنظمة للهجرة السرية أو تجارة المخدرات، إلا أن الأمن والأمننة يقتضيان بالأساس وجود تقاطع نفعي مصلحي بين الدول المتفاعلة وليس فقط رغبة تجعل دول الضفة الجنوبية مناولة لسياسات أوروبية حول الهجرة أو المخدرات فهي مسؤولية جماعية[2].

فالضفة الأوروبية تحتاج إلى المزيد من تكثيف الجهود لاسيما في الجانب الأمني الهادف إلى القضاء على التهديدات اللاتماثلية [الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية]، بالإضافة إلى الجانب التنموي المرتبط أساسا بتعزيز الشراكة في مجال التجارة والتبادل التجاري الرامي إلى تقوية البنية الاقتصادية، مما يعطي للدولة رخاء اقتصادي، وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز الاستقرار، كل هاته المبادرات تسعى الجزائر من خلال نشاطها وتحركاتها إلى تعزيز وربط العلاقة بين الدول الأوروبية وتمتينها.

[1] - عبد الوهاب بن خليف، **نفس المرجع**، ص 75.

[2] - أمحند برقوق، **مرجع سابق**، ص 02.

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة المستقبلية

عرفت منطقة المغرب العربي مسارات تنموية كان الهدف منها محاولة إخراج تلك المجتمعات والشعوب من دائرة التخلف انطلاقا من محاولة وضع حد أو التقليل من التهديدات اللاتماثلية المتمثلة بالأساس في الإرهاب، والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية، وعليه يتوجب معرفة ما إذا كانت هاته المسارات قد حققت رضا الشعب أي تأكيدها على نجاحاتها أم أنها فشلت في أداء مهامها لاسيما محاولة توفير الأمن والاستقرار في المنطقة، في المقابل هاته المسارات التنموية أبقت على الوضع القائم ومحافظة عليه بغية استقرار الوضع القائم.

فمثلا الجزائر كما هو معروف هي دولة محورية حاولت من خلال دبلوماسياتها الدفاعية والهجومية في نفس الوقت أن تعطي وجه حسن لدول الجوار في قضايا الأمن والحوار ووضع السياسات التنموية الكفيلة بحل مشاكل المواطن العالقة، وهذا ما سنعالجه من خلال المطلب الأول: حاولنا فيه إبراز سيناريو النجاح وأهم الإنجازات التي حققت في هذا المجال، بالإضافة إلى المطلب الثاني: التعرف على سيناريو الفشل والإخفاق أي محاولة إيضاح نقاط الضعف والإخفاق في هاته المسارات، المطلب الثالث: التعرف على سيناريو الإبقاء والمحافظة على الوضع القائم.

المطلب الأول: سيناريو النجاح

سنحاول أن نسلط الضوء على سيناريو النجاح بالنسبة للجزائر باعتبار أنها حققت العديد من المكاسب لاسيما على مستوى الداخل للدولة أو على المستوى الخارجي وهذا ما جعل من الجزائر لها صوت على مستوى المحافل الدولية، فمنذ تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة سدت الحكم سنة 1999 وبناءا على مشروعه السياسي في بعده الخارجي تطرق لنقطة مهمة وهي إعادة للدولة الجزائرية دورها الريادي والمحوري على المستوى الإقليمي والدولي، عودة الجزائر على مستوى الساحة الدولية مرهون بعدة رهانات دولية تتعلق أساسا بضرورة التموقع والانتشار والتوسع على جميع المستويات، بدءا بالمستوى الإقليمي والقاري والدولي والعالمي.

فما حققته الجزائر على المستوى الإقليمي تتمثل في: استطاعت التحرك على البعد العربي من خلال بروز ريادتها في القمة العربية المنعقدة في الجزائر من شهر مارس 2004 ودعوتها إلى ضرورة إصلاح البيت العربي من خلال إنشاء برلمان عربي لتفعيل الحوار العربي وتكريس الديمقراطية التشاركية والتشاورية في القضايا المحورية والجوهرية، مع إنشاء لجنة متابعة لتنفيذ مختلف القرارات، ضف إلى ذلك دعوة الجزائر لإعادة بناء الاتحاد الأوروبي ومعالجة مختلف العراقيل التي تواجهها خاصة قضية النزاع في الصحراء الغربية وشتى تداعياتها في المنطقة[1].

أكد رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي باعتباره مؤسسة استشارية هدفها تقديم الإحصائيات والمعلومات للسلطة، الجزائر قد أحرزت تقدما معتبرا في مجال المنشآت القاعدية، وهذا دليل على أن البلد سيتمكن من بلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية في الآجال

[1] - كربوسة عمراني، نور الصباح عكنوش، "مظاهر التحول الديمقراطي خلال حكم الرئيس بوتفليقة"، **ملتقى وطني رقم 01**، (جامعة بسكرة)، ص ص 145-147.

المحددة، حيث أكد على أن نتائج تقرير 2011 لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والذي نشر مؤخرا، حيث يشير أن الجزائر ستبلغ أهداف من أجل التنمية في الآجال المحددة.

1/ التقرير الوطني حول إنجازات الجزائر في مجال الألفية من أجل التنمية:

ففي سنة 2010 صنف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الجزائر في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، حيث أكد على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز النتائج الإيجابية المسجلة في مجالات على سبيل المثال: التربية، الصحة، وتحسين المداخيل، السكن والشغل باعتبار أن هذه المجالات تصب في قلب التنمية.

كما أكد وزير الشؤون الخارجية مراد مدلسي في مداخلة له خلال الجلسة الأخيرة للقمة حول أهداف الألفية من أجل التنمية البشرية أن الجزائر تلتزم بحزم تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية وذلك من خلال إدراج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن برنامج الاستثمار الجديد (2010-2014).

لدى عرض الوزير مراد مدلسي لحصيلة الإنجازات أشار إلى نسبة الفقر بالجزائر تراجعت من 7.1% سنة 1990 إلى 5.0% سنة 2009، وأن أكثر من مليون مسكن تم إنجازه خلال الفترة (2005-2009).

وبالرغم من أن الأزمة الاقتصادية العالمية، استمرت الجزائر في تسجيل نتائج جيدة ضمن إطار تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية، إذ بلغت العديد منها قبل آفاق سنة 2015 والتي حددتها منظمة الأمم المتحدة[1]، كذلك من بين المؤشرات الإيجابية التي حققتها: تحقيق الاستقرار الأمني في الجزائر والتقليل من حدة التهديدات اللاتماثلية، كذلك اندماج ليبيا نوعا ما في الفضاء المتوسطي، جعل هذين العاملين مهمة بعث العمل التعاوني سواء أفقيا أي المقصود به اتحاد المغرب العربي، أو عموديا المقصود به الشراكة الأورو-متوسطية بما فيها الشراكة الأورو-مغاربية.

التأكيد الفعلي لنجاح هذا السيناريو يتلخص بالأساس في فضح الأحكام الجاهزة وإدانة الانحرافات في السلوك واللغة واقتلاع جذور التطرف من المجتمعات العربية والمسلمة، حيث يتطلب هذا الأمر اعتماد مقاربات أكثر انفتاحية بين دول شمال المتوسط والدول الأوروبية على الخصوص، أما في جنوب المتوسط وجب اعتماد إدارة أخرى للماضي وانفتاحا أكثر ديمقراطيا، وحكما جيدا من أجل مواجهة التحديات القائمة في الألفية الثالثة حيث تتأسس على ثلاث أفكار وهي:

الفكرة الأولى: أنه مثلما أنه لن تكون تنمية دون تأصيل، لا تكون هناك حضارة دون انفتاح.

الفكرة الثانية: المتوسط أضيق من أن لا ينفصل وأوسع من يمحوه التخوم.

الفكرة الثالثة: الثقافة وليدة الامتزاج والتلاقي والصدمات.

بالنسبة للنظرة المغاربية الداعية إلى تكثيف الجهود وذلك من أجل تعزيز وزيادة حجم التنمية في شتى المجالات وضمان الاستقرار وتوفير الأمن، حيث أن سيناريو النجاح قائم بالأساس منذ الوهلة الأولى على أساس مقاربة شاملة تبنى على أساس الاعتماد المتبادل

[1] - فيصل سمارة، **البعد الانساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار بلشلوة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995-2008)**، رسالة ماجستير: (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو: 2008)، ص ص 196-165.

والتعاون[1]، لقد حققت الجزائر من خلال البرنامج الخماسي بالتحديد سنة 2003 نسبه نمو قدره 6.8%واحتياطات صرف قدرها 32.9% مليار دولار في زيادة مستمرة بالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003 فكان هدف البرنامج هذا هو أن يخفف من الانعكاسات الفاسدة لأزمة عميقة ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة مما يسهل من عملية الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة المغاربية[2].

ما يمكن الإشارة إليه هو أن الجزائر بحكم موقعها الهام في المنطقة المغاربية ومحاولاتها الجادة على مستوى البيئة الداخلية مترجمة بذلك في البرامج التنموية الهامة التي جاء بها الرئيس بوتفليقة، حيث اعتبرت هاته البرامج مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا بهدف إنشاء محيط ملائم لاندماج اقتصاد الجزائر في اقتصاد عالمي، فتمت إيجابيات في برنامج 2001 إلى 2009 حيث أنه عمل على إنعاش وبشكل مكثف للتنمية في شتى المجالات وتجسد ذلك من خلال إنجازات عديدة نذكر منها: - دعم النشاطات الإنتاجية بما فيها الفلاحية، الصيد والموارد المائية، كذلك إنجاز البنى التحتية من أجل الاستقرار ورجوع السكان إلى المناطق الريفية، بالإضافة إلى المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة والولائية والبلدية مع تطهير المياه والمحيط والسكن وتنمية الموارد البشرية وتحسين العلاج الاستشفائي[3].

الجزائر بحكم موقعها في المنطقة المغاربية فقد استطاعت أن تحقق قيمة إنتاجية للبترول حيث باتت تمثل ثاني منتجة للنفط في المنطقة بعد ليبيا، إذ يقدر إنتاج الجزائر بـ401 مليون برميل يوميا وبقدرة تكريرية تبلغ 264 ألف برميل يوميا، ويبلغ احتياطي البترول 12.3 مليار برميل بما يمثل 1.05% من الاحتياط العالمي سنة 2008، أما الغاز الطبيعي حيث يبلغ الإنتاج السنوي للجزائر حوالي 62 مليار متر مكعب وباحتياطي يقدر بأكثر من 4504 مليار متر مكعب بنسبة 2.54%من الاحتياطلي العلمي وفقا لإحصائيات 2008، الجزائر تزخر بكفاءات في جميع المجالات والتخصصات، فالجامعة الجزائرية استطاعت خلال فترة وجيزة بناء منظومة معرفية سمحت بتكوين وتدريب إطارات وكفاءات كان بالإمكان أن تبني مشروع إستراتيجي يحدد معالم الجزائر المستقبلية وتوجهاتها في ظل بيئة دولية متغيرة، فمثلا إذا حاولنا أن نقيم حجم الثروة البشرية نجد أن عدد حاملي الشهادات كل سنة يبلغ حوالي 90 ألف متخرج للعام الدراسي 2004/2003، ويبلغ تعداد طلبة ما بعد التدرج طور (ماجستير، دكتوراه) أزيد من 33 ألف خلال الموسم الدراسي، بالإضافة إلى الكفاءات المتواجدة خارج أرض الوطن فنجد 15790 إطار في مختلف التخصصات في فرنسا لوحدها مثلا[4].

التنمية المستدامة في الجزائر تقوم على ركائز أساسية تعمل الدولة الجزائرية على تطويرها ومتابعتها وهي الركيزة المؤسساتية، الركيزة القانونية والركيزة المالية، فلعل هناك

---

[1] - فيصل سمارة، **مرجع سابق**، ص 166.

[2] - **المكان نفسه**، ص 166.

[3] - كريم زرمان، **مرجع سابق**، ص 221.

[4] - يزيد غزال، **عولمة إدارة الموارد البشرية وأثرها على هجرة الأدمغة في الوطن العربي- دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، 2005)، ص 126.

مجموعة من الأهداف سعت الجزائر إلى تحقيقها لهل من بينها: إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المسطرة والتي تكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وتقديم خدمات بيئية سليمة متوافقة مع متطلبات صلاحية البيئة والتنمية المستدامة.

العمل على تحقيق النمو المستدام وتقليص حدة الفقر وذلك من خلال القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة موضوعه عقلنة الأعمار والتطور البشري الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والتي أصبح الاستثمار فيها ضروريا مما يسمح بالإسهام في بناء مجتمع متضامن والتخفيف من ظاهرة الفقر.

حماية الصحة العمومية للسكان من خلال التربية والتحسيس البيئي لحث المواطنين على احترام القواعد البيئية، فيغيروا سلوكياتهم بصفة إرادية اتجاه البيئة سواء بواسطة المعلمين والمربين أو الجمعيات الفاعلة[1].

المطلب الثاني: سيناريو الفشل والإخفاق

من خلال هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء على تجارب الفشل والإخفاق في المغرب العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة حول سبل التعاطي مع التهديدات اللاتماثلية، خاصة على اعتبار أن محاولات وضع برامج تنموية وتقوية الأجهزة الأمنية لتوفير جودة الأمن، وبالتالي ضمن المواطن نوع من الاستقرار سواء في بلده أو في دولة من دول الجوار الأخرى وهذا ما سنعالجه من خلال العناصر التالية:

1/ ديناميات التحولات السياسية والأمنية في المنطقة:

هناك دول في المغرب العربي تتحول نحو نظام أو وضع سياسي مختلف مثل تونس وليبيا أو ذات تجربة سياسية جديدة مثل المغرب الأقصى، فهاته المسارات لازالت تواجه تحديات داخلية تتمثل في ضعف عناصر التوافق بين الفاعلين السياسيين، وأخرى خارجية من خلال محاولات إيقاف مسار التحولات التي شهدتها عدد من دول المنطقة.

أسهمت التحولات التي حدثت بالمنطقة في إحداث تفاعلات لازالت مستمرة منذ عام 2011 في سرعة تغيير الديناميات في دول المغرب العربي وامتداداتها الإفريقية، حيث تواجه المنطقة على المستوى الأمني في جوهرها الجيوسياسية حاليا تحديات متزايدة مثل شبكات تجارة وتهريب الأسلحة، فمثلا انتشار السلاح الليبي الذي وصل عددا من المناطق المتأزمة أحد الأسباب الرئيسية للاضطراب في المنطقة وجوهرها، حيث تتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف وراء حداثة عين أميناس في الجنوب الشرقي الجزائري [تقنتورين] بالإضافة إلى أن استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث الشعباني التي أُريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة.

هناك من يرى أن الجزائر تعرف انسداد سياسي حيث عرفت محطتين أساسيتين عام 2014 حيث لم تسهم كلا المحطتين في توفير البيئة الملائمة سياسيا لتجديد ضروري في بنية السلطة ضمن مسار انتقالي حيث بدأت الأولى: بإعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

[1] - صهيب خبابة، **دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورومغاربية- دراسة مقارنة بين فرسا والجزائر**، رسالة ماجستير: (جامعة سطيف: قسم العلوم الإقتصادية)، ص 157.

لعهدة رابعة في 17 أفريل 2014 على الرغم من صعوبة قيامه بمهام الرئاسة بسبب تدهور حالته الصحية التي تحولت إلى مصدر عدم الاستقرار وهذا حسب بعض الدارسين[1].

تصبح قوى السوق مهيمنة على الأجندة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولها القدرة على استبعاد كثير من القضايا المهمة من النقاش العمومي، حيث تصبح تدخلات مثل الدولة خاضعة لتفضيلات القوى الاقتصادية والمتمثلة في القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات وجماعة المصالح المالية أكثر منها لصالح الفئات العريضة من السكان.

فنستنتج الإخفاقات والفشل من خلال معطيات وتوفير الأمن والحفاظ على التنمية: حيث زادت حدة التفاوتات الاجتماعية وتراجع دور الدولة مما ترتب عنه تنامي أعداد الفقراء والمهمشين خصوصا في الأرياف التي تمتد حول المدن الكبرى.

تكريس الطابع التجاري للاقتصاد: ما يؤدي إلى التحكم في مفاصل الاقتصاد فتصبح معظم السلع ذات الاستهلاك الواسع والمرتبطة بالأسواق الخارجية وهذا ما يؤدي إلى التبعية الغذائية ولاسيما استيراد مواد رئيسية.

أ- من ناحية التنمية المستدامة:

حيث تقوم السياسات الاجتماعية على معيار الانتقائية الذي يفرض بأن لا يستفيد منها إلا الأشخاص الذين يمكن إعادة تأهيلهم أو تشغيلهم، ويصبح باقي السكان يستفيدون من الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية.

بالنسبة للتعليم تراجع مردود المنظومة التربوية واتساع دائرة الفوارق في التحصيل العلمي والتكنولوجي كما وكيفا نتيجة اللامساواة في توزيع المنشآت التعليمية على الأقاليم عامة وبين المناطق الحضارية والريفية كما ستتضاعف التسربات المدرسية في البلديات الريفية.

ب- من ناحية الصحة: تدهور الرعاية الصحية، بحيث عدم استفادة شريحة كبيرة من السكان وبالأخص التي تقطن في المناطق المعزولة من البرامج الوقائية والرعاية الطبية.

فالسياسات العامة في الجزائر باتت لا تراعي التوازن الإقليمي وحماية الموارد الطبيعية والحفاظ على الأمن والبحث عن اقتسام منافع النمو الاقتصادي بالاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والتشغيل وتحسين الإطار المعيشي للسكان[2].

ج- فشل مسار التنمية المستدامة:

يعني ذلك دخول الجزائر في نفق مظلم من الأزمات والصراعات المتتالية والمتباعدة في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وترجع هاته الأسباب إلى غياب مؤشرات التنمية.

د- المؤشرات السياسية: وتتمثل بالأساس في:

إبقاء العمل بقانون الطوارئ وما ترتب عليه من خرق للحريات كحق التجمع والتضييق على حرية التعبير والرأي، حيث دخلت البلاد في دوامة الاستقرار السياسي، مع وجود العديد من العوائق الدستورية لاسيما المتعلقة بنشأة الأحزاب السياسية، تبعية المجتمع المدني وعدم

[1] - كمال القصير، **مرجع سابق**، ص ص 144-155.

[2] - ساسي ساسي غيغوب، **مرجع سابق**، ص ص 249-255.

استقلاليته بالإضافة إلى احتكار الدولة لوسائل الإعلام الثقيلة وعدم فسح المجال لظهور مجتمع مدني مستقل نسبيا عن السلطة العمومية.

ه- المؤشرات الاقتصادية: تتمثل بالأساس في:

تفشي ظاهرة الفساد بشتى أنواعه وأشكاله، فمثلا شكلت قضية الخليفة في الآونة الأخيرة نقطة سوداء في القطاع الاقتصادي حيث مازالت آثاره مستمرة، وهذا راجع إلى ضعف آلية الرقابة المالية وقلت الإجراءات الردعية والعقابية، بالإضافة إلى تفشي مظاهر الرشوة والمحسوبية والزبونية، مما أدى ؟إلى تصاعد منحنى الاختلاسات في شتى المجالات.

كثرة الاحتجاجات الاجتماعية التي بلغت ذروتها في العديد من المناطق على غرار ولاية بومرداس والشلف وورقلة وغرداية وهذا ما يمثل ضربا لمسارات التنمية في البلاد.

عجز المؤسسات العمومية مما جعلها تقدم على عملية تسريح العمال، حيث وصل هذا العجز إلى 6 بالمائة من المديونية الخارجية، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة العمل المؤقت وغير المهيكل، وذلك حسب العمل الدائم[1].

2- بعض ملامح الفشل في المجتمعات الإسلامية حسب مالك بن نبي بما فيها الجزائر:

لقد فشلت الخطط التنموية في مجتمعات العالم الإسلامي، حيث انتهت إلى نتائج غير مرغوب فيها لأن ما يمكن أن نستدل به هو أن القضية التنموية منذ البداية بالنسبة لهاته المجتمعات كانت عملية اختيار بين الحلول التي تقدمها الليبرالية أو الإشتراكية، بينما كانت القضية ولا تزال حسب بن نبي هي قضية تطعيم ثقافي للمجتمع الإسلامي، حيث يمكنه من استعمال إمكاناته الذهنية والجسمية.

وعليه تتجلى صورة عامة تتمحور حول جعل كل فرد ينشط على أساس معادلة اجتماعية تؤهله لإنجاح أي مخطط اقتصادي، ما يعاب على المخططات التنموية أنها لم تراعي الخصائص النفسية والاجتماعية لهذه المجتمعات، فمعنى خصوصية هذا الإنسان المتمثلة في ثقافته، تكوينه، مؤهلاته وأهدافه في الوجود، التنمية كأفكار فعالة ليست في نظر مالك بن نبي تركيبا مزيجيا بطريقة آلية وعشوائية بين ظروف تاريخية وأخرى بين خصائص اجتماعية متفردة[2].

وعليه رغم وجود مخططات تنموية هادفة تسعى من ورائه الدول ولاسيما الجزائر بالخصوص والدول المغاربية على العموم، إلا أنها لم تصل إلى درجة مخاطبة وعي المواطن بصورة كافية، ولم تستطع أن تجد بشكل من هاته التهديدات اللاتماثلية، والتي باتت تؤرق الأنظمة، مما اضطرت هاته الأخيرة إلى اتخاذ إجراءات احترازية كرفع مستوى الإنفاق على التسلح، مما تنجز عن هاته الخطوة تداعيات أمنية جديدة، كلما توفرت سبل ناجعة تنموية كلما استطعنا التخلص والتقليل من حدة التهديدات اللاتماثلية والعكس، فعلى الرغم من استمرار

[1] - كربوسة عمراني، **الحكم الراشد ومستقبل التنمية في الجزائر**، محاضرة القيت بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص 08.

[2] - موسى لحرش، **استراتيجية استئناف البناء الحضاري للعالم الإسلامي**، (الجزائر: جاعة عنابة، 2006)، ص ص 175-180.

مخطط مسار التنمية بداية من 1999 إلى الفترة الحالية إلا أنه تيقن لدى العامة وبشكل قاطع أن النظام السياسي الجزائري يعاني من أزمة تغلغل لا يدري كيف يسيرها ويتخلص منها[1].

المطلب الثالث: سيناريو الإبقاء على الوضع القائم

انطلاقا مما تعرفه المنطقة المغاربية من تحديات وتغيرات مست جوانب متعددة سواء السياسية، الاقتصادية والأمنية والبيئية جعلت من الجزائر لها دور بارز في المنطقة لما تتمتع به من موقع إستراتيجي ومكانة إقليمية تجعل منها لها دور بارز في المنطقة وهذا ما سنعالجه من خلال النقاط التالية:

اتبعت الجزائر منذ استقلالها سياسة واضحة اتجاه دول المغرب العربي متمثلة بالأساس في التعاون والتكامل والعمل على ضمان مصلحة مغاربية مشتركة، مقابل الحفاظ على سيادتها وسلامة ترابها الوطني من التهديدات اللاتماثلية التي تعصف بالمنطقة، هذه الأهمية الخاصة للمنطقة المغاربية برزت في سياستها الخارجية ذات التوجه الإقليمي أو الدولي على السواء وإن تضاربت المصالح واختلفت السياسات، فلعل من بين المحاور التي اعتمدتها الجزائر ملخصة في مبادئ أساسية سطرت سياستها في المنطقة وهي:

1/ الحفاظ على الاستقرار بالمنطقة من خلال إقامة علاقات حسن الجوار والتعاون الاقتصادي، مما باتت تؤكد على ضرورة بناء مغاربي عربي مستقر ومزدهر، وهاته الحالة تزيد من إبقاء الدور الجزائري في المنطقة.

2/ تسوية النزاعات بالطرق السلمية بعيدا عن العنف واستعمال القوة وهذا ما يظهر جليا في محاولة وقف إطلاق النار من طرف الجزائر في حرب الرمال رغم أن المغرب كان هو المعتدي.

3/ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وهذا ما تجسد في الدعم المقدم المعنوي والمادي للقضية الصحراوية باعتبارها قضية تحررية تدخل ضمن اختصاص اللجنة الرابعة في الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

4/ قداسة الحدود الموروثة للاستعمار وفقا لمبدأ الذي ينص عليه القانون الدولي: لكل ما في حوزته أو ما تحت يده.

5/ رفض سياسة التكتل ومناطق النفوذ التي برزت بعد مشكلة الصحراء في سنة 1975[2].

فمن خلال هذه المبادئ التي تتصف بها السياسة الخارجية حاولت الجزائر أن تلعب أدوار على مستويات عدة أخذت في الحسبان الإبقاء على الوضع الراهن وهي:

1/ دور المدافع الإقليمي: وهذا الدافع ذا طابع تاريخي يعود إلى بداية الثورة التحريرية ومعركة الاستقلال الوطني، حيث باتت الجزائر تؤكد على أن المكافح ضد المستعمر هو دفاع عن المغرب العربي ككل وليس الجزائر فقط، بمعنى حرية الجزائر هي ضمان لحرية المغرب العربي.

2/ دور صانع التكامل الإقليمي: تجسد هذا الدور في أشكال متعددة ومراحل متغايرة تبعا لما فرضته الظروف وارتبطت به الأحداث حيث باتت تؤكد الجزائر على وحدة الأقطار

---

[1] - موسى لحرش، **مرجع سابق**، ص 180.

[2] - عز الدين بعزيز، **سياسة الجزائر المغاربية 1962-1995**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة)، ص 72.

المغاربية في إطار تحرري ووحدة الشعوب المغاربية في إطار مغرب الشعوب، وعلى العمل المؤسساتي في إطار البنى المؤسساتية الوحدوية ممثلة في اللجنة الاستشارية أو اتحاد المغرب العربي أو من خلال ضوابط التعاون الثنائي.

3/ دور المعادي للاستعمار والداعم لحركات التحرر: فيظهر هذا الدور في المغرب العربي من خلال دعم الجزائر للاستقرار واسترجاع الأراضي التي كانت تحت نير الاستعمار الإسباني والممثلة في القضية الصحراوية واسترجاع سبتة ومليليه المغربتين، وهذا دعما للسياسة الخارجية للجزائر الداعمة للقضايا التحررية وتعزيز التعاون في جميع القطاعات مع الفواعل الدولية الكبرى، وهذا ما تمثل بالأساس من خلال مسار الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر والتي اشتملت على محاولة بناء شراكة متعددة الأطراف، مع السعي إلى إيجاد موقع لها ضمن القوى الفاعلة الكبرى باستخدام عدة أوراق تملكها مثل خبرتها في إدارة عملية الوساطة لحل النزاعات، على سبيل المثال تمكنها من خلال الصراع الأثيوبي الإريتيري أو من خلال حملها لواء صانع التنمية في الدول النامية عن طريق مشروع الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا الذي أهلها لأن تكون ممثلة إفريقيا في المحافل الدولية الكبرى[1].

يرتكز مشهد المحافظة على الوضع القائم أساسا على قدرة النخب الحاكمة والممثلة في جماعات العسكر من ذوي بعض التوجهات الاستئصالية والمعادية لكل مشروع بديل أو حتى قائم على مبدأ التداول على السلطة، متحالفة مع جماعات المصالح المستفيدة من الريع البترولي والتي ترفض الأجواء الاقتصادية التنافسية المفتوحة على السيطرة على المشهد السياسي وللحفاظ على الوضع يستمر هذا التحالف في إنتاج خطاب تتكلف به بعض وسائل الإعلام.

لقد استطاع الرئيس بوتفليقة بعد إعادة انتخابه عام 2004 من إعادة هيكلة وزارة الدفاع بشكل يخدم توجهاته وإبعاد أصحاب التوجهات الاستئصالية.

بحسب المشهد القائم على المحافظة على الوضع القائم فإن التيار الاستئصالي سيحصر على الاستفادة من التعديلات الدستورية بخصوص السياسات الحكومية، فإن الوضع القائم يدفع في اتجاه استمرار الاعتماد على الريع البترولي لتحريك الدورة الاقتصادية، وذلك بسبب مقاطعة الاستثمار الأجنبي للاقتصاد الوطني وعجز المؤسسة الجزائرية على المبادرة والإنتاج.

كما أن التنافس الأوروبي على منطقة المغرب العربي تحول دون تدفق استثمارات للبلدين، أسعار النفط تعرف تقلبات كبيرة مما يؤثر بشكل واضح في الميزان التجاري الجزائري وأسعار المواد الاستهلاكية مما يهدد الأمن الاجتماعي للجزائر.

مشهد الوضع القائم تطبعه الضبابية، فاستمرار الصراع بين أجنحة الجيش بين استئصالي ومصالح قد يصب في صالح الجماعات الإرهابية وتعطيل المشاريع التنموية واستنزاف الأموال المحصل عليها في مشاريع غير مثمرة، وينعكس ذلك بالضرورة على أهداف الجزائر في محيطها الخارجي فتفتقد بذلك المبادرة والهيبة[2].

بالإضافة إلى مشهد المحافظة على الوضع القائم على مستوى البيئة الداخلية نجد أن هناك مشهد كارثي يتمثل بالأساس في كون ان الرئيس محاصر وعاجز تمام العجز على محاسبة

---

[1] - عز الدين بعزيز، **مرجع سابق**، ص 72.

[2] - محمد بوضياف، **مرجع سابق**، ص ص 341-342.

مسؤولي الأجهزة الأمنية المكلفين بتسيير ملف مكافحة الإرهاب، وأنه لا يملك أي سلطة على الذي عينوه، والوضع لازال على نفس الحال الذي وجده سنة 1999، فالإرهاب مازال يقتل الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين متدهور رغم ارتفاع الموارد المالية للدولة[1].

ولا وجود للتعددية الحزبية في الجزائر والتعديلات التي جاءت مع دستور 23 فيفري 1989 هي تعديلات سطحية، لأن الجيش يرفض التحول نحو نظام يحكمه مبدأ التداول على السلطة عن طريق الانتخابات، بحيث أن الجيش لا يقبل إلا الأحزاب التي تعترف به كمصدر للسلطة، ومن ذلك حزب التجمع الديمقراطي، حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم وهي الأحزاب التي تستولي على المجلس الشعبي الوطني.

إلى جانب حزب العمال الذي يبني خطابه على انتقاد السياسات الاقتصادية والاجتماعية حتى يتوهم الناس بأن هناك ديمقراطية، كما يفتح المجال أمام حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية لمعارضته الشديدة للإسلاميين.

وبخصوص القوى الاجتماعية خاصة منها النقابية والدينية فإن السلطة الجزائرية تستمر في استيبعاب الناحية النقابية وتوظيفها لمساومة المواطن وتسعى إلى إيجاد بديل عن الحركة الإسلامية من خلال إحياء الزوايا بخصوص السلطة الدينية أو القوى الدينية، ومن هيكلة هذه القوى الاجتماعية في إطار توجهات السلطة، لقد أنتجت هاته الممارسات ثقافة اليأس والقنوط من جهة ومن جهة أخرى ثقافة الانتهازية والاستغلال وأصبح المواطن يعيش حالة من الاغتراب يفكر معها في الحرقة والانتحار وممارسة العنف، حيث طبع سلوكه الإحباط واللامبالاة بالإضافة إلى تعقيد الأمور ألا هو سوء الأحوال المعيشية وفشل برامج التنمية التي أطلقتها الدولة وصرفت عليها من الأموال ما يفوق آلاف المليارات (ما بين مشروع الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو) إلا أن المواطن لم يشعر بتحسن فمازالت مشكلة السكن والبطالة وارتفاع الأسعار تضرب الاستقرار الذي أصبح من على فوهة بركان.

يمكن أن نستنتج أن هناك سيناريوهات محتملة على غرار سيناريو النجاح وسيناريو الإخفاق وسيناريو الإبقاء على الوضع القائم، فهي سيناريوهات نابعة من البيئة الداخلية بحيث أن هاته الأخيرة هي التي تتحكم في سلوك الدولة الخارجي وعليه فالجزائر كان لها أن حققت نجاحات من خلال العديد من البرامج والمشاريع والأهداف من بينها: صنفت الجزائر سنة 2010 في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة حيث أكد على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز النتائج الإيجابية المسجلة في عدة محالات.

- الجزائر استطاعت بعض الشيء أن تحقق أهداف الألفية من أجل التنمية البشرية.
- حققت مؤشرات إيجابية فيما يخص الاستقرار الأمني في الجزائر مما جعل الجزائر تندفع نوعا ما نحو التعاون بين الدول المغاربية.
- أما من حيث سيناريو الفشل: لم تستطع الجزائر لوحدها أن توقف موجات التهديدات اللاتماثلية والتي باتت تعصف بالمنطقة بشكل متكرر ومتجدد، بالإضافة إلى مستوى البيئة الداخلية زادت التفاوتات الاجتماعية وتراجع دور الدولة ما ترتب عنه تنامي أعداد الفقر

[1] - عدي هواري، "الجزائر ستصبح صومالا آخر بعد عشر سنوات إذا ..."، **جريدة الخبر**، ع 5410، (2008/08/24)، ص 02.

والتهميش، فشل مسار التنمية المستدامة وهذا ما يعني دخول الجزائر في نفق مظلم من الأزمات والصراعات المتتالية في شتى المجالات.

- أما من حيث سيناريو الإبقاء على الوضع القائم: مكانة الجزائر فرضت عليها منذ الاستقلال إتباع سياسة التعاون والتكامل والعمل على ضمان مصلحة مغربية مشتركة مقابل الحفاظ على سيادتها وسلامة ترابها الوطني.

- الحفاظ على الاستقرار في المنطقة المغاربية من خلال إقامة علاقات حسن الجوار، فيرتكز مشهد المحافظة على الوضع القائم أساسا على قدرة النخب الحاكمة والمتمثلة في جماعات العسكر من ذوي بعض التوجهات الاستئصالية والمعادية لكل مشروع بديل على السيطرة على المشهد السياسي، ويستمر هذا التحالف يتكلف بإنتاج خطاب يساهم في تهدئة الوضع القائم على تبادلية بين النخب الحاكمة[1].

[1] - محمد بوضياف، **مرجع سابق**، ص 344.

خلاصة الفصل الثالث

تفاقم مشكلة التهديدات اللاتماثلية في الآونة الأخيرة مما شكل خطر على الوحدات السياسية لاسيما المغاربية منها، حيث عمدت هذه الدول إلى وضع إستراتيجيات وأدوات وتشريعات تحد من انتشار هاته التهديدات:

✓ فقد تم وضع أدوات لمواجهة الظاهرة الإرهابية متمثلة أساسا في وضع نظم للتأمين، وإنشاء جهاز للمعلومات بالإضافة إلى إعلان حالة الطوارئ وإصدار قوانين تمنع تأسيس أحزاب على أساس ديني أو عرقي.

✓ ضف إلى ذلك وجود آليات قانونية تساعد على مواجهة الظاهرة الإرهابية على غرر الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمحاربة الإرهاب، فالجزائر بدورها أصدرت مجموعة من النصوص القانونية الهادفة إلى تحقيق مصالحة ووئام بين مختلف أطياف المجتمع الجزائري على سبيل المثال استفادة المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية من حق العفو.

✓ بالنسبة للجريمة المنظمة عمدت الجزائر إلى تبني مساعي لوضع قوانين وتشريعات خاصة بقمع مثل هاته الجرائم لاسيما جريمة التهريب والمتاجرة بالبشر والمخدرات.

✓ والهجرة غير شرعية نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقلة الوعي الثقافي وانسداد الأفق أمام الأفراد مما جعل الدولة تعمل على وضع سياسات تحد وتتصدى للهجرة غير شرعية مثل الإجراءات الأمنية المتمثلة في تعزيز المراقبة على حدودها على غرار أزمة مالي وليبيا والتي تمثل تحدي وتهديد للأمن الجزائري، فعمدت إلى الالتجاء إلى الوساطة لحل مثل هاته القضايا التي تضر بوضعية الأمن في المنطقة وهشاشة التنمية.

✓ هناك آفاق مستقبلية واعدة ترتكز أساسا في محاولة الإبقاء على الوضع القائم من خلال التذكير بإنجازات الدولة من مسار تنموي واستقرار على المستوى الداخلي، والمضي قدما نحو بذل مزيد من الجهد للتوفيق بين الأطراف المتنازعة وقدومها إلى وجود جو يسوده الأمن والسلام مما يدفع بعجلة التنمية على المستوى المغاربي إلى تحقيق التعاون والتكامل فيما بين الوحدات السياسية والخروج من الوضعية الهشة التي تعرفها هاته الدول.

الخاتمة

الخاتمـــــــة

مما سبق وعلى ضوء المحاولات الجادة من قبل الوحدات السياسية المغاربية الرامية إلى تحقيق الأمن ورفع المستوى التنموي إلا أنه بات في العديد من المرات موصوف بالفشل، وذلك لوجود تهديدات غير عسكرية جديدة أصبحت تمثل الفاعل المحرك للأوضاع الأمنية في المنطقة، ناهيك عن تزايد الهجمات الإرهابية من حين إلى آخر بسبب وجود سياسات غير محكمة عميقة لا ترقى لأن تسد حاجات المواطن البسيط الذي يناشدها في كل المرات على ضرورة تحقيق الأمن والتنمية للمجتمع والأفراد، بالإضافة إلى تزايد حجم الجرائم المنظمة عبر الحدود لاسيما التهريب الذي أضحى يعصف بالاقتصاد الوطني، والمتاجرة في البشر والمحذرات، كذلك الهجرة غير الشرعية الناتجة عن تردي السياسات التنموية والتي لم تستطع توفير فرص لاستقطاب الشباب خصوصا حاملي الشهادات (توفير مناصب شغل) جعل منها السبيل الأوحد للفرار من الأزمات التنموية في البيئة الداخلية.

فتهديدات الأمن الناعم كما أشار إليها "جوزيف ناي"، أصبحت في تزايد مستمر نتيجة لانتهاء الخلاف الايدولوجي الذي كان قائم آنذاك بين القوى الكبرى، مما أفضى إلى إنهاء زمن التهديدات العسكرية المباشرة المتمثلة أساسا في اجتياح دولة لدولة أخرى.

فالتحولات التي عرفتها الجزائر داخليا والتي تزامنت مع تحولات أخرى شهدها العالم كان لها تأثر واضح على الجزائر منذ نهاية الثمانينيات من القرن المنصرم، حيث وسمت تلك التحولات بالتهديدات الجديدة التي أفرزت من مدركات مصممي العقيدة الأمنية الجزائرية، فانتقلت من كونها ذات توجه صلب وذات أولوية خارجية إلى كونها عقيدة ذات توجه لين بحكم التهديدات الأمنية الجدية للجزائر لاسيما على المستوى الداخلي وصولا إلى المستوى الخارجي.

ومما سبق وعلى ضوء ما تقدم في الفصول الثلاث يمكن لنا أن نستنتج ا يلي:

- أن الأمن بالمفهوم التقليدي عرف تحولات جديدة لاسيما تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حيث بات مفهوم الأمن له دلالات واسعة فضلا عما جاءت به مدرسة كوبنهاجن، حيث أصبح مفهوم الأمن موسع ومعمق مرتكزا بشكل كبير على المجتمعية والأنسنة.
- بروز تهديدات جديدة حملت مشعل الأحداث وأصبح لها دور موثر لاسيما تلك التي تنعت بالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية كلها تهيدات اصطلح على تسميتها بالتهديدات اللاتماثلية.
- تخلي الدولة عن أدوارها الاقتصادية وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي أفضى إلى ظهور التنمية الإنسانية والتنمية البيئية والبشرية وهذا معناه أن الفرد بات ملزم بمواضيع التنمية في إطار الأمن المجتمعي والأمن الإنساني.
- ارتكاز مداخيل الدولة الجزائرية على المحروقات جعلها تركز على ضرورة زيادة الإنفاق العام على المشايع التنميوية، بالتالي قتل روح المبادرة لدى الفرد داخل الدولية.
- بروز مشايع تنموي سهلت مهمة الأداء التنموي في الجزائر ما أعطى دفعة قوية لعجلة التنمية، فاسحا مجال ظهور مفهوم الأمن الذي يتطلب التنمية.
- إن نجاح مسار العملية التنموية في الجزائر متوقف بالأساس بمدى قدرة الجزائر قصد توفير الأمن ، ما يعني وضع إجراءات ردعية تحد من التهديدات اللاتماثلية والمتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وهذا قصد إنجاح العملية التنموية.

الخاتمـــــــة

- كلما حاولنا ربط مفهوم الأمن بالتنمية كلما اتضحت السبل الواجب توفرها للخروج من مأزق التهديدات اللاتماثلية.
- رفع مستوى التنمية بوضع إجراءات تسهل من زيادة قوة مواجهة التهديدات اللاتماثلية.

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع قصد معرفة القضايا المرتبطة بالأمن، باعتبار أن الأمن أصبح عنصر مهم في حياة الفرد، فموضوع التهديدات اللاتماثلية واثره على مسار التنمية في الجزائر صار يشكل هاجس كبير لديها فأي تأثيرات مستقبلية تحمل هذه التهددات؟.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المصادر:

1. ابن منظور، **لسان العرب،** (القاهرة: دار الحديث، المجلد1، 2003).
2. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (بيروت: مكتبة لبنان، 1993).
3. ابن حنبل، الإمام أحمد مسند الإمام أحمد، (بيروت: مؤسسة الرسالة،، ط2، 1991).

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1- الكتب باللغة العربية:

1. أبو طاحون علالي علي ، **إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية،** (مصر: جامعة الاسكندرية، 2000).
2. بدوي أحمد زكي ، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،** (بيروت: مكتبة لبنان، 1993).
3. بوعشة محمد ، **الدبلوماسية الجزائرية،** (بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع، 2004).
4. الدهيمي الأخضر عمر ، **التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية،** (الرياض: د.د.ن، 2010).
5. الهزايمية محمد عوض ، **قضايا دولة،** (عمان: شركة قرن مضى، 2007).
6. هيجوت ريتشارد ، تر: حمدي عبد الرحمان، محمد عبد الحميد، **نظرية التنمية السياسية،** (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001).
7. لحرش موسى، **استراتيجية استئناف البناء الحضاري للعالم الإسلامي،** (الجزائر: جاعة عنابة، 2006).
8. ماكنمار روبرت ، **جوهر الأمن،** تر: يونس شاهين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971).
9. المخادمي عبد القادر رزيق ، **سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات والمصالح،** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط9، 2010).
10. عميمور محي الدين ، **الجزائر الحلم والكابوس،** (الجزائر: دار هومة، 2003).
11. قاسم خالد مصطفى ، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ،**(القاهرة: د.د.ن ، 2007).
12. الخزرجي تامر كامل ، **العلاقات السياسية واستراتيجية إدارة الأزمات،** (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005).
13. خميس هبة عبد الله أحمد ، **موقف الاسلام من أخطر وأهم القضايا العالمية،** (مصر: مكتبة الفوفاء القانونية،2001).

2- الكتب باللغة الأجنبية:

1. Barry Buzan, **ole waver,Regions and powers: The structure of international security**, Cambridge studies in international relations, 1983.
2. Barry Bazan, people, state and fear, The national security problem in international relations, London: wheat sheaf, 1983

قائمة المراجع

3. Yahiya H. Zoubia, Haicham amirah Fernandez, North Africa: politics, region,and the limits of transformation.) New York : Routledge, 2008.

.

ثانيا: المجلات والدوريات:

1. الأحمد عدنان سليم ، **قضايا معاصرة،** (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005).
2. أكمير عبد الواحد ، "الربيع والهرةير قانونية في البحر الأبيض المتوسط"، **المستقبل العربي،** ع433، (مارس 2015).
3. باخوية إدريس ، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون،** ع11، (جوان 2014)، جامعة أدرار، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
4. بومنجل سعيد ، "أصالة الشعوب وتحدي العولمة-مقاربة الواقع الجزائري"، **مجلة دراسات استراتيجية،** الجزائر: مركز البصيرة والبحوث، ع05، (جوان 2008).
5. بلفريز عبد الإله ، "الأمن القومي العربي- مصادر التهديد وسبل الحماية"، **مجلة المستقبل العربي،** ع75، (1990).
6. بن عياش سمير ، "أثر الفواعل المحلية على تنفيذ السياسات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة (2012)"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة،** ع2، (أكتوبر 2013).
7. بن عنتر عبد النور ، **"تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"** ، مجلة السياسة الدولية، العدد (160 أبريل) 2005.
8. شوي سيف الإسلام ، "المقاربة السوسيوجغرافيا لظاهرة الجريمة"، **مجلة العلوم الإنسانية،** جامعة محمد خضر، بسكرة، ع10، (نوفمبر 2007).
9. بن خليف عبد الوهاب ، "العلاقات الأوروبية المتوسطية- استراتيجية شراكة أم توظيف"، **مجلة دراسات استراتيجية،** ع05، (جوان 2001).
10. زياني صالح ، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة الفكر،** ع 05، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
11. حامد خالد ، "الخصخصة: دراسة سوسيو قانونية"، **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية،** ع1، الجزائر، (2007).
12. حسين خليل ، **قضايا معاصرة- دراسة موضوعات في النظام العالمي،** (لبنان: دار المنهل، (د س ن)).
13. كريم زرمان ، "التنمية المستدامة في الجزائر"، **مجلة أبحاث اقتصادية** ، ع07، (جوان 2010).
14. سويقات أحمد ، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004"، **مجلة الباحث،** غ04، (2006).
15. عبد الوهاب عمروش، "الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل- التحديات والاستراتيجيات"، **المجلة الجزائرية للدراسات العامة،** ع2، (أكتوبر 2013).
16. الصواني يوسف محمد ، "التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات غلى قارة جديدة للأمن"، **المستقبل العربي،** (مارس 2013).

ثالثا: الجرائد:

قائمة المراجع

1- باللغة العربية:

1. بورسوتي سهام ، "أغلبية القبائل يعولون على مبادرة الجزائر"، **جريدة الخبر**، ع7589، (2014/10/22).
2. بوعاتي جلال ، "تفاؤل بالتوصل إلى مسودة إتفاق بين الفرقاء اليبيين"، **جريدة الخبر**، ع7762، (2015/04/25).
3. هواري عدي ، "الجزائر ستصبح صومالا آخر بعد عشر سنوات إذا ..."، **جريدة الخبر**، ع 5410، (2008/08/24).
4. ولد الفاضل محمد ، "أزمة مالي وتداعياتها في منطقة الساحل والصحراء"، **الحوار المتمدن**، ع4127، (2013/06/18).
5. يسين محمد ، "الترويج للجهد الجزائري"، **جريدة الخبر**، ع7773، (السنة25)، (السبت 2015/04/25).
6. ع.ز، "عملية إحباط التهريب"، **جريدة الخبر**، ع7729، ص 05.الأخضر عمر الدهيمي، **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمني).
7. شراف محمد ، "الجزائر رهينة في مالي"، **جريدة الخبر**، ع7773، (السنة25)، (السبت 2015/04/25).

2- باللغة الاجنبية:

1. DouichiKarim, le Maroc se mobilise contre l'immigration clandestin, Quotidien marocain Lematin. Publie sur site le 04/10/2005. In WWW.lematin.ma .
2. Jean-François troin et autres,le grand Maghreb)Algérie ,Libye ,Maroc ,Mauritanie , Tunisie(mondialisation et construction des territoires),paris:Armand colin,2226.
3. seyoumhameso , **Issues and Dilemmas of multi party Democracy in Africa**,west Africareview. Vol, 03, No.2)2002.
4. Synthèse des flux touristiques en Algérie année 2009,République Algérienne démocratique et populaire, Ministère du tourisme et de l'artisanat 2009 .
5. 40 Milliards de dollars pour en finir avec le problème 1) 2014 - 2010 (D'eau , 15 octobre 2015. Quotidien d'Oran , Algérie.

رابعا:الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. أحمد طالب أبصير ، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010).
2. ايدير أحمد ، **التعددية الاثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**، رسالة ماجستير: (الجزائر: كلية العلوم السياسة والإعلام، 2012).

قائمة المراجع

3. بوضياف محمد ، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008).

4. بوكروح صالح ، **واقع التهريب وطرق مكافحته**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2012).

5. بلخير سيا ، **إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009).

6. بعزيز عز الدين ، **سياسة الجزائر المغاربية 1962-1995**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة).

7. براهيمي مريم ، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب ةتأثيره على المنطقة المغاربية**، رسالة ماجستير: (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).

8. حموم فريدة ، **الأمن الانساني- مدخل جديد في الدراسات الأمنية**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004).

9. حقاي حليمة ، **دور التنمية في تحقيق الأمن الانساني**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2012).

10. لونيسي علي ، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي و واقع الممارسات الدولية الانفرادية**، أطروحة دكتوراه: (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).

11. مريبعي سوسن ، **التنمية البشرية في الجزائر**، رسالة ماجستير: (قسنطينة: جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية، 2013).

12. نزاري صفية ، **الأمن الثقافي لمنظمة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات الجزائر تونس المغرب**، رسالة ماجستير: (الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2001).

13. ساعد رشيد ، **مواقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني**، رسالة ماجستير: (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).

14. سمارة فيصل ، **البعد الانساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار بلشلوة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995-2008)**، رسالة ماجستير: (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو: 2008).

15. عميرة اسماعيل ، **دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2009).

16. عمارة نورة ، **النمو السكاني والتنمية السكانية**، رسالة ماجستير: (عنابة: كلية العلوم الاقتصادية، 2012).

17. عباش عائشة، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المعرب العربي، مثال تونس**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008).

18. عطية ادريس، **الإرهاب في افريقيا**، مذكرة ماجستير:(الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011).

قائمة المراجع

19. خبابة صهيب، **دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورومغاربية- دراسة مقارنة بين فرسا والجزائر**، رسالة ماجستير: (جامعة سطيف: قسم العلوم الإقتصادية).
20. تباني وهيبة ، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة الإرهاب**، رسالة ماجستير: (الجزائر: جامعة مولود معمري تيزي وزو، قسم العلوم السياسية، 2014).
21. خوجة جمال ، **جريمة تبييض الأموال**، رسالة ماجستير: (جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008).
22. ختو فايزة ، **البعد الأمني للجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو معاربية**، رسالة ماجستير: (الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011).
23. غبغون ساسي ، **تحليل السياسات العامة البيئية في الجزائر**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، د س ن).
24. غزال يزيد ، **عولمة إدارة الموارد البشرية وأثرها على هجرة الأدمغة في الوطن العربي- دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، 2005).

25. خامسا: المحاضرات:

26. البداينة ذياب ، **العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي**، (محاضرة ألفيت بكلية علم الاجتماع، عمان، الأردن).
27. برقوق أمحمند ، **الإشكاليات الجديدة في الأمن المتوسط**، محاضرة بكلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، (2011/05/09).
28. دني فؤاد، الإعلام التنموي، محاضرة ألقيت على طلبة سنة أولى ماستر، قسم العلوم السياسية، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.
29. ولد الصديق ميلود ، **سياسات التنمية في المغرب العربي**، محاضرة ألقيت على طلبة الأولى ماستر، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة.
30. عمراني كربوسة ، **الحكم الراشد ومستقبل التنمية في الجزائر**، محاضرة القيت بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة.

سادسا: التقارير:

1. الأمم المتحدة، **اتفاقية حقوق الطفل**، (02 جوان 2010).
2. الأمم المتحدة، **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**، (فيفري 2000).
3. المجلس الاقتصادي الاجتماعي، **تقارير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنوات 2001-**2006، الجزائر.
4. د.ا.ك، **مجموعة تقارير التنمة البشرية لسنة 2001-2007**، نيويورك، الأمم المتحدة من 2001إلى 2007.
5. بوحنيه قوي ، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل"، تقرير مقدم في 2014/12/11، **مركز الجزيرة للدراسات.**
6. عمراني كربوسة ، نور الصباح عكنوش، "مظاهر التحول الديمقراطي خلال حكم الرئيس بوتفليقة"، **ملتقى وطني رقم 01**، (جامعة بسكرة).

7. "التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005"، القاهرة: **مركز الدراسات الاستراتيجية**، (جويلية 2005).
8. القصير كمال ، "جبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014"، مركز الجزيرة للدرسات، (جانفي 2015).

سابعا: المواقع الالكترونية:

1. حلقة العمل الدولية بشأن أمن الانسان في منغوليا، أنظر الرابط:
/pren-plocs/2000/jsg/5m/7382(200000508sgm، (2019/01/10).
2. أنظر الرابط التالي: www.ar.wikipedia.org/wk (2019/01/01).
3. حمدوش رياض ، **الأمن القومي العربي تحديات ورهانات**، (حصة دائرة الضوء 2014/11/07، القناة الوطنية الجزائرية، 19:00).

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة	
قائمة الجداول	
خطة الدراسة	
مقدمة	(07-01)
الفصل الأول: ثنائية الأمن التنمية: مقاربة معرفية	(39-08)
تمهيد	08
المبحث الأول: البناء الايتمولوجي للأمن وتهديداته	09
المطلب الأول : تعريف الأمن وأبعاده ومستوياته	09
المطلب الثاني: المضامين الجديدة للأمن.	13
المطلب الثالث: تعريف التهديدات اللاتماثلية.	16
المبحث الثاني : السياق المفهومي للتنمية العالمية	20
المطلب الأول: تدقيق معرفي للتنمية	20
المطلب الثاني:الأشكال المختلفة للتنمية	23
المطلب الثالث:التنمية وعلاقتها ببعض المفاهيم	26
المبحث الثالث: حدود العلاقة بين الأمن والمفاهيم الأخرى	30
المطلب الأول: الأمن بدلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية القيم التنموية.	30
المطلب الثاني: التنمية الإنسانية مطلب أساسي لتحقيق الأمن الإنساني.	33
المطلب الثالث: سيرورة الأمن والتنمية.	36
خاتمة الفصل الأول	39
الفصل الثاني: البعد الجيوبولتيكي في سياسة الجزائر الجوارية	(71-40)
تمهيد	40
المبحث الأول: مكانة الجزائر في دول الجوار الجغرافي	41
المطلب الأول: المشهد الجغرافي للجزائر	41
المطلب الثاني: المشهد السياسي في الجزائر	43
المطلب الثالث: مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر والإنفاق على التسلح	47
المبحث الثاني: واقع التنمية في الجزائر	51
المطلب الأول: الأداء التنموي في الجزائر	51
المطلب الثاني: الموارد الأساسية للجزائر وغلبة الإنفاق العام	54
المطلب الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر	58

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: انعكاسات التهديدات اللاتماثلية على الأمن والتنمية في الجزائر	63
المطلب الأول: الإرهاب ومحاولة إخلاله بالعملية التنموية في الجزائر	63
المطلب الثاني: الجريمة المنظمة وأثرها على التنمية في الجزائر	65
المطلب الثالث: الهجرة الغير شرعية وأثرها على مسار التنمية في الجزائر	67
خاتمة الفصل الثاني	71
الفصل الثالث: إستراتيجية مواجهة التهديدات اللاتماثلية في الجزائر	(103-72)
تمهيد	72
المبحث الأول: مجابهة التهديدات اللاتماثلية	73
المطلب الأول: منع مكافحة الإرهاب	73
المطلب الثاني: محاربة الجريمة المنظمة	76
المطلب الثالث: الآليات الأمنية والسياسية لمحاربة الهجرة غير شرعية	79
المبحث الثاني: محورية الدور الجزائري في الفضاء المغاربي الساحلي	83
المطلب الأول: تحركات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه مالي	83
المطلب الثاني: تحركات السياسة الخارجية اتجاه ليبيا	86
المطلب الثالث: تكثيف الجهود الجزائرية وإقامة علاقات تعاون مع المنظمة الأوروبية	89
المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة المستقبلية	93
المطلب الأول: سيناريو النجاح	93
المطلب الثاني: سيناريو الفشل والإخفاق	96
المطلب الثالث: سيناريو الإبقاء على الوضع القائم	99
خاتمة الفصل الأول	103
الخاتمة	(105-104)
قائمة المراجع	
فهرس المحتويات	